الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 01
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاديات التأمين

تحت عنوان:

دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي

– دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف –

من إعداد الطّالب:
مليزي محمد الأمين

تحت إشراف الأستاذ الدّكتور:
بن يعقوب الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. ملياني حكيم	أستاذ	جامعة سطيف–1–	رئيسا
أ.د.بن يعقوب الطاهر	أستاذ	جامعة سطيف–1–	مشرفا و مقررا
د.عبد الرزاق فوزي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف–1–	عضوا مناقشا
د.شريف مراد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د.خاسف جمال الدين	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة سطيف–1–	عضوا مدعوا

السنـة الجـامعية 2015/2014

شكر وتقدير

اللَّهُمَّ لك الحَمْدُ أُكْمَلُهُ، ولك الثَّنَاءُ أُجْمَلُهُ، ولك القَوْلُ أُبْلَغُهُ، ولك العِلْمُ أُحْكَمُهُ، ولك السُّلْطَانُ أُقْوَمُهُ، ولك الجَلالُ أُعْظَمُهُ، الحمد لله الذي كفاني مؤونة هذه الدراسة وأنار لي درب العلم، ويسر لي من الوقت والجهد والصحة والعزيمة ما أعانني على إتمامها، إنه على كل شيء قدير.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور: بن يعقوب الطاهر، الذي تفضل بالإشراف على العمل، فقد كان لي عونا ولم يدخر جهدا في التوجيه والنصح والارشاد عملا على اخراج هذه المذكرة على النحو المطلوب، فشكرا له على الجهد الحثيث ودأبه المتواصل.

كما أوجه شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتحملهم عناء قراءتها، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أعضاء الهيئة التعليمية لكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير أساتذة وعمالا على مجهوداتهم الجليلة طيلة فترة التكوين

كما أتوجه بشكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور ويلمي لخضر الذي لم يبخل بجهده ووقته وكان حاضرا بعلمه وعمله خلال كل مراحل اعداد المذكرة.

كما لا أنسى شكر كل من ساهم بقريب أو من بعيد في الخروج بهذا العمل إلى النور. . .

الطالب مليزي محمد الأمين

إهداء

إلى أبي وأمي. . . .

الى أخي وأختي. . .

الى جميع أفراد عائلتي. . .

الى جميع أصحابي وأحبابي. . .

أمين

مقدمة عامة

أولا: الإشكالية

يعتبر القطاع الزراعي إحدى الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، لذا قفد دأبت معظم دول العالم إلى تنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى النهوض بالإنتاج الزراعي من أجل توفير الاحتياجات الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية، غير أن هذا القطاع واجه تقلبات شديدة على المستوى الإنتاجي نظرا لتعرضه لكثير من الأخطار والكوارث الطبيعية مثل: البرد، الصقيع، الحرارة الشديدة، الجفاف، العواصف، الحريق والإصابة بالآفات والحشرات...إلخ مما يحتم انخفاض الإنتاج والعائد المتوقع منها، وبدوره يؤدي إلى انخفاض المداخيل الزراعية للمنتجين الزراعيين، والحد من حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وقد يدفع بعضهم للخروج من حلقة الإنتاج وبالتالي ضعف الدور التنموي الذي يقوم به قطاع الزراعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن البحث والسعي وراء الوسائل التي من شأنها حماية المزارعين عن طريق تبني آليات فاعلة في تسيير المخاطر الزراعية أسفر عن ظهور التأمين الزراعي. هذا الأخير الذي قدّم إلى سوق التأمين نوع جديد من المنتجات، إلا أن الإحصاءات أظهرت أن الكثير من المزارعين في العالم لا يتمتعون بأي نوع من الحماية سوآءا كان التأمين الزراعي أو غيره.

إن الدراسات التي أجريت على مستوى مخابر عالمية أثبتت أن عدم استفادة معظم المزارعين من خدمات التأمين راجع إلى العجز وعدم القدرة على تسديد الأقساط التأمينية الباهظة الثمن وإلى صعوبة الإجراءات القانونية، بالإضافة إلى مشاكل أخرى، مما أدى إلى ميلاد نوع جديد من التأمين أطلق عليه اسم التأمين المصغر يتماشى مع مؤسسات التمويل المصغر.

والهدف الأساسي من التأمين المصغر هو منح الطبقات الهشة من المزارعين فرص تغطية تأمينية بأقل الأسعار الممكنة، مما يساهم في بعث عجلة النمو الزراعي.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا كالتالي:

ما هو دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي؟ وما هي الآليات المعتمدة في ذلك؟

و للإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات التأمين المصغر عموما وفي المجال الزراعي خصوصا؟
- ما هو الخطر الزراعي وما هي الوسائل التي من شأنها أن تواجه تأثيراته لدى الطبقة الهشة من المزارعين؟
- ما هي المنتجات التأمينية في إطار التأمين الزراعي وما هي آليات عملها؟
- ما مدى تأثير التأمين المصغر الزراعي في اتخاذ القرارات لدى الطبقة الهشة من المزارعين؟

ثانيا: الفرضيات

ومحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه، استعنا بثلاث فرضيات نراها موجهة لمسار البحث:

- تؤثر المخاطر الزراعية بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في غياب التأمين المصغر؛
- خصائص التأمين المصغر تحفز الفلاحين على الاكتتاب على عكس التأمين التقليدي؛
- يؤثر التأمين المصغر بشكل إيجابي على قرارات الفلاحين المستقبلية في حال شراء وثيقة تأمين.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من العوامل والأسباب التي حددت اختيار الموضوع نذكر منها:

- يعتبر التأمين المصغر فرع من فروع التأمين ينطوي على الجانب العلمي المجرد والجانب الإنساني والفني والذي يحمل في طياته مقومات الاستمرارية؛
- الدور الجلي الذي يلعبه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية؛
- اهتمامي بالجانب الاجتماعي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يفتقرون إلى أدنى مستويات الحماية من المخاطر ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية؛
- إيماني بالأهمية البالغة لهذا الموضوع لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية المتعاقبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري؛
- حداثة موضوع التأمين المصغر وخصوصا في المجال الزراعي وقلة الدراسات التي تناولته؛

- التماشي مع فكرة أن عجز قطاع التأمين الزراعي يعود أساسا إلى عدم اتخاذ القرارات التي تناسب شركات التأمين والمزارع على حد السواء.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- مواكبة التكور المستمر لاستراتيجيات ادارة المخاطر الزراعية في ظل تنامي اهتمام الحكومات بها نظرا لعدم قدرتها على تحقيق التنمية المرجوة في المجال الزراعي.
- اثبات عجز التأمين الزراعي التقليدي على تغطية المخاطر الزراعية التي تمس الطبقات الهشة من المزارعين.
- ابراز قدرة التأمين المصغر الزراعي على بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال خلق سوق مربحة لشركات التأمين و كذا توفير التغطية التأمينية المناسبة للمزارعين .

خامسا: أهداف الدراسة

- إبراز بعض المفاهيم النظرية للتأمين المصغر في مواجهة الأخطار الزراعية؛
- تسليط الضوء على أهم الأطر التنظيمية والتقنية للتأمين المصغر؛
- عرض تجارب بعض الدول في مجال التأمين المصغر الزراعي؛
- إبراز أهم الإستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد ذوي الدخل المنخفض في مواجهة المخاطر اليومية؛
- عرض المنتجات التأمينية التقليدية والحديثة المتوفرة في إطار تغطية الطبقة الهشة من المزارعين؛
- محاولة تحليل المخاطر الزراعية التي تواجها بعض المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف وكيفية تأثير فكرة التأمين على القرارات المستقبلية للفلاحين من خلال عينة للفلاحين ذوي الدخل الضعيف؛
- من خلال هذا التحليل نحاول الخروج بتوصيات وتدابير للهيئات المشرفة بغرض تحسين وتسهيل دخول منتجات التأمين المصغر الزراعي إلى سوق التأمين الجزائري.

سادسا: محددات الدراسة

بالنسبة للإطار المكاني ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بالكيفية التي يعمل بها التأمين المصغر في المجال الزراعي، وبإسقاطه على واقع الحال بالنسبة للقطاع الزراعي في بعض المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف.

في حين أن الإطار الزماني يعتمد على حدود مختلفة نظرا لطبيعة الموضوع، فيتم التطرق إلى الحدود التاريخية للتأمين بصفة عامة في المجال الزراعي والتأمين المصغر بصفة خاصة في نفس المجال وأهم التطورات المختلفة إلى غاية اليوم، في حين أن الدراسة الميدانية تكون بين فترة جمع البيانات وتحليليها وعرضها.

بينما اقتصرت الدراسة في شقها الموضوعي على تناول دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي من خلال تسليط الضوء على الأثر التي تخلفه المخاطر الزراعية على الإنتاج لدى المزارعين ذوى الدخل الضعيف.

سابعا: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين رئيسين وذلك لطبيعة البحث المتميزة بالامتداد النظري إلى ميادين شتى بالإضافة إلى تنوع الدراسة واختلاف المستثمرات محل الدراسة، ويتمثل المنهجين في:

- منهج دراسة حالة؛
- منهج الوصفي التحليلي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث على المستويين النظري والميداني، ويرجع ذلك إلى خصوصية الموضوع والذي يعتبر حديثا في المجال الاقتصادي والتأميني خاصة مما جعل المراجع جد قليلة، بينما التي وجدت فكانت أغلبها باللغات الأجنبية واضطررنا إلى الترجمة الخاصة ما ينتج عنه طول الوقت.

في حين أنه في الدراسة الميدانية فكان العمل مع المزارعين ذوي الدخل الضعيف كعينة للدراسة علما أن الوصول إلى أفراد العينة يتطلب الوقت والجهد وذلك لتباعد المسافات بينهم، إضافة إلى محاولة التعامل مع أفراد العينة بأبسط المصطلحات لكون المستوى التعليمي ضعيف مما يجعلهم يخافون من الأسئلة الموجهة لهم.

تاسعا: هيكل الدراسة

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات سنقوم بتقسيم البحث إلى أربعة فصل أساسية، ستناول في الفصل الأول الإطار النظري للتأمين

المصغر من خلال تقديم خصائص التأمين المصغر، كيفية تصميم منتجات التأمين المصغر وكيفية تسويقها وكيفية تنظيم سوقها.

في حين أن الفصل الثاني سنتعمق في دراسة ماهية المخاطر الزراعية، استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية، التأمين الزراعي وكذا التجارب الدولية في إطار التأمين المصغر الزراعي.

في الفصل الثالث سوف نحاول نتطرق بالتفصيل إلى منتجات التأمين الزراعي المتوفرة في السوق العالمية والوقوف على آليات عمل المنتجات التقليدية من جهة والحديثة من جهة أخرى على المستوى النباتي والحيواني.

في الفصل الرابع سوف نقوم بعرض نتائج البيانات التي جمعت عن طريق استبيان موجه لبعض المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف والذي من خلاله نقوم بتقييم للمخاطر التي تواجهها وكيفية إدارتها، موقفها من التأمين التقليدي والمصغر وأخيرا النوايا والقرارات المستقبلية في حالة التأمين.

ويتم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة للموضوع.

عاشرا: الدراسات السابقة

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع لاحظنا أنه لا توجد دراسات تناولت هذا الموضوع من الإشكاليات، إلا أنه توجد دراسات تناولت التأمين المصغر بشكل عام تم ذكرها في قائمة المراجع.

- دراسة Hongbin Caiy, Yuyu Cheny, Hanming Fangz, Li-An Zhouy (2011) الموسومة:

"أثر التأمين المصغر على الأنشطة الاقتصادية: أدلة من التجارب لحقول عشوائية " والعنوان الأصلي:

"The effect of Microinsurance on Economic Activities: Evidence from randomized Field Experiment"

قام الباحثون من خلال هذه الدراسة بمحاولة الجواب على إشكالية ألا وهي: كيف يمكن من خلال الوصول للتأمين المصغر الرسمي أن يؤثر على نمو الإنتاج والاقتصاد ؟ حيث تم التوصل إلى نتائج من خلال دراسة أجريت على حقول عشوائية في جنوب الصين كان مفادها أن توفير وتسهيل التأمين المصغر الرسمي يؤدي إلى زيادة توجه المزارعين إلى الإنتاج، كما وصلوا إلى بعض الأدلة التي تفسر ضعف توجه المزارعين إلى اكتتاب وثائق التأمين منها ضعف ثقة الحكومة في تدعيم وثائق التأمين.

- دراسة Mark Akanko Achaw وآخرون (2012) الموسومة: " تعزيز التأمين المصغر في غانا "والعنوان الأصلي: "Promoting Microinsurance In Ghana" جاءت هذه الدراسة بتعداد المخاطر التي تواجه الطبقات الهشة من المجتمع على اختلاف أنشطتها وكيفية إدارتها ومدى تأثيرها على كافة المستويات، كما عرضت هذا الدراسة من خلال استبيان لمدى معرفة المجتمع الغاني للتأمين والمشاكل التي يعاني منها إزاء التأمين التقليدي.
- دراسة Ali Hadizatou Bongo (2012) الموسومة: "الكفاح ضد اللا أمن الغذائي في النيجر: حل من خلال التأمين المصغر الزراعي "، والعنوان الأصلي:" Lutte Contre l'insecurité Alimentaire au Niger: une solution par la Microassurance Agricole "، كانت هذه الدراسة بعدما عانى خلال أزمتين غذائيتين (2005 و2010)، فالمساعدات الخارجية والتوزيع المجاني والأسعار المنخفضة لم تمكن النيجر من الخروج من الأزمة، من خلال هذه الدراسة قام الباحث بمحاولة تحليل إمكانية تطوير منتج تأمين مصغر لفائدة المجتمع حيث توصل إلى أنه لا يمكن القيام بذلك إلا عبر تبني هذه المنتجات من قبل مؤسسات التمويل المصغر والحكومة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتأمين

المصغر

مقدمة الفصل:

يعد التأمين المصغر من أبرز الوسائل الحديثة لمواجهة المخاطر المؤجه للأفراد ذوي الدخل الضعيف، حيث ومن خلاله تتطلع الدول إلى بعث التنمية الاجتماعية في أوساط هاته الفئة من جهة، وإلى تنمية سوق التأمين الربحي الهادف إلى جلب شركات التأمين الكبيرة من جهة أخرى.

يتناول هذا الفصل المفاهيم العامة للتأمين المصغر، الخصائص والأهمية التي يتميز بها، فضلا عن البيئة التي ينشط فيها والفاعلين في المجال، إضافة إلى المنتجات الرئيسية. فتسليط الضوء على الأسس النظرية للتأمين المصغر سيساعدنا في فهم الدراسة التي نحن بصدد القيام بها.

ولمعالجة الموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لماهية التأمين المصغر في حين أن المبحث الثاني كُرس لهيكل ومحيط التأمين المصغر، بينما اهتم المبحث الثالث بعرض منتجات التأمين المصغر.

المبحث الأول: ماهية التأمين المصغر

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الجانب التاريخي للتأمين المصغر وعلاقته بالتمويل المصغر وكذا مفهومه، ثم نتطرق إلى أهم الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من التأمين، كما سنتناول الأهمية التي يكتسيها هذا الأخير.

المطلب الأول: من القرض المصغر إلى التأمين المصغر

إن المتأمل لواقع العالم المالي يدرك حقيقة كون التمويل المصغر هو اللبنة الأساسية التي أدت إلى نشأة التأمين المصغر، ونظرا للعلاقة القوية التي تربط بين القطاعين وجب علينا إعطاء نظرة عن التمويل المصغر.

يعرف التمويل المصغر كمجموعة "من الأجهزة والأنظمة التمويلية التي تسمح بتقديم قروض مصغرة للأسر الفقيرة التي ليس بإمكانها اللجوء إلى المؤسسات التمويلية التقليدية بغرض مساعدتها على قيادة الأنشطة الإنتاجية والمدرة للدخل مما يفتح لهم مجال تطوير مؤسساتهم الصغيرة جدا [1].

يمكن القول أن التمويل المصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. تضم مؤسسات التمويل المصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل المصغر وهي تتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين[2]: الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة أقل من 12 شهر ولتمويل رأس المال العامل[3].

على العكس الكثير من المؤلفين الذين أرجعوا بداية التمويل المصغر إلى مبادرات جائزة نوبل للسلام عام 2006[4] محمد يونس، بويي وآخرون، تعود البداية إلى سنة 1849 حيث شهدت تأسيس أول تعاونية ائتمانية في راينلاند (ألمانيا). هذه المنظمة قامت بتقديم خدمات الادخار للأسر الضعيفة الغير القادرة على اللجوء إلى البنوك التقليدية، ثم انتشر هذا النوع من المنتظمات التعاونية تدريجيا في أروبا وأمريكا الشمالية. قام الناس في دول

[1] Brigit Helms, **La Finance pour tous: construire des systèmes financiers inclusifs**,Éditions Saint-Martin,Canada,2006, p xiii

[2] إصلاح حسن العوض، **إدارة التمويل الأصغر**، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة، 2008، ص 04.

[3] Ajaz Ahmed Khan**, Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice**, Islamic Relief Worldwide, United Kingdom, 2009, p 06.

[4] Boyé, S., Hajdenberg, Jérémy, Poursat, Christine ,**Le guide de la micro finance: microcrédit et épargne pour le développement**, Éditions d'Organisation, Paris, France p 32.

الجنوب الغير قادرين على الوصول والتعامل مع النظام المصرفي بتعويض هذا الأخير بما يسمى "جمعيات تكافلية" (tontine) أو المرابين (المقرضين للمال) أو خدمات المصرفيين المتنقلين. لكن هذا النوع من الجمعيات كان يتسم بمحدودية الخدمات في حين أن الأنظمة الأخرى، على سبيل المثال، المرابين فإنها كانت تتميز بمعدلات فائدة جد عالية مما يزيد العبء المالي وبدوره زيادة دائرة الفقر. وفي منتصف السبعينيات على غرار بنغلادش ودول أمريكا الجنوبية وُظف القرض المصغر للمحاربة والحد من الفقر، وقد زامنت هذه الفترة مرحلة استقلال المستعمرات والتي شهدت بدورها إنشاء مصارف زراعية لدعم الزراعة، غير أن معظم هذه المبادرات تعثر وفشل بسبب الانخفاض الكبير لمعدلات الفائدة، وكذا ضعف الإدارة والتسيير إلى جانب الضغوطات السياسية آنذاك.

وفي نفس الوقت، نشأ بنك غرامين على أساس شعاره "القرض التضامني"، غير أن الأزمة التي عصفت بالدول النامية في منتصف الثمانينات أظهرت العجز في مواجهة مشاكل القطاع الصحي مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي في معظم الحالات عن طريق مخططات للتكييف الهيكلي والتقشف، وهذا ما يكون غالبا في غير صالح الفقراء.

وهذه محطات تاريخية سريعة للتمويل المصغر[1]:

1462: الكاهن الإيطالي برنابا تيرني يؤسس جمعية خيرية " Monté di Pietà " لمكافحة التآكل.

1653: الخبير المالي الإيطالي لورنزو تونتي يخلق صيغة جديدة للادخار في إطار تعاونيات ادخارية أطلق عليها اسمه "tontine" ما يعني تعاونية تكافلية.

1720: في دبلن، دين جوناثن سويفت أول مقرض لمبالغ صغيرة لصغار الحرفيين بالمدينة.

1849: الألماني فريدريش فيلهلم رايفايزن يؤسس في راينلاند في ألمانيا أول جمعية تعاونية هدفها توفير الضمان للبنوك بغرض تمكين الفقراء من الحصول على القروض.

1970: بعد فشل البنوك الريفية الممولة من طرف المساعدات الدولية والدول في الخمسينيات، تم تطوير تعاونيات القرض والادخار في الدول السائرة في طريق النمو وتجسدت في عدة برامج منها: بنك جرمين(Garmeen Bank) الذي أسسه محمد يونس سنة 1976، سِوا (Sewa) في الهند واكسيون انترانسونال (Accion International) في البرازيل.

[1]Petite histoire de la microfinance, **Baromètre de la Microfiance 2012** , 3eme Edition,France,2012, p2.

2005: الأمم المتحدة تعلن سنة 2005 كسنة دولية للقرض المصغر بهدف تطوير القطاعات المالية للوصول إلى "الأهداف التنموية للألفية "[1].

2006: البروفيسور محمد يونس وبنك جرامين الذي أسسه في 1976 بالاشتراك يتلقى جائزة نوبل للسلام.

2009-2012: بعد حدوث عدة أزمات محلية، أطلقت عدة مبادرات لتعزيز الإشراف، الشفافية وفعالية مؤسسات التمويل المصغر

في جوان 2004 تم وضع مبادئ التمويل المصغر من طرف **CGAP** وهو مجموع 31 وكالة تنموية عامة وخاصة تعمل سويا هدفها: توسيع نطاق تعامل الفقراء مع الممولين. وتم بعث هذه المبادئ من قبل قمة **G8** في سي ايلاند، جورجيا، حيث تم الاتفاق على "زيادة حجم وكفاءة مؤسسات التمويل المصغر"، وفيما يلي عرض مختصر لما جاء [1]:

1- إن الفقراء بحاجة للخدمات التمويلية كافة (ادخار، تحويلات وتأمين) شرط أن تكون مناسبة وليس للقروض فقط.
2- يعتبر التمويل المصغر أحد الوسائل القوية للحد من القفر (زيادة الدخل، القدرة على مواجهة المخاطر) مما يمكن الفقراء من التوجه من منطق الحياة اليومية إلى منطق التخطيط المستقبلي.
3- التمويل المصغر يعني إنشاء أنظمة مالية للفقراء، خاصة وأنهم يمثلون الأغلبية المقصاة من أدنى الخدمات التمويلية في جميع المجتمعات، وبالتالي يمكن اعتباره ك "وسيلة تنمية".
4- الاستدامة المالية أمر ضروري لضمان الوصول إلى عدد كبير من الفقراء، غير أن الوصول إلى الاستدامة يعني تخفيض تكاليف التحويل، عرض أحسن الخدمات والمنتجات للزبائن وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى الفقراء العاجزين على الوصول إلى البنوك.
5- التمويل المصغر يعني إنشاء المؤسسات المالية المحلية المستدامة.
6- لا يعتبر القرض المصغر الحل الدائم، لأنه وبكل بساطة ليس موجها لجميع الأشخاص وجميع الحالات فمثلا الطبقات الضعيفة جدا من الفقراء معنيون بنوع أخر من الدعم: مساعدات مالية صغيرة، تطوير الهياكل، برامج التكوين...إلخ
7- يمكن لتسقيف معدلات الفائدة أن يعطل من وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، وذلك بسبب تضارب هدف الدولة الذي يقضي بتوفير قروض بمعدل فائدة صغير جدا مع هدف المؤسسات المالية الذي

[1] Brigit Helms, Op.cit, p xiii-xiv.

يقضي باستدامة هذه الأخيرة عن طريق توفير معدل فائدة يتماشى مع آليات السوق (العرض والطلب).

8- يجب على الدولة لعب دور الميسر والمسهل وليس الموفر المباشر للخدمات المالية، وذلك بتوفير محيط ملائم لتطوير المنتجات والخدمات التمويلية للفقراء مع مراعاة ادخارهم وحمايته.

9- يجب أن يكون هناك تكامل بين رؤوس الأموال الخاصة والجهات المانحة وليس تنافس، حيث أنه يمكن للجهات المناحة أن تستعمل التبرعات والمساعدات إلى جانب القروض في تعزيز القدرات المؤسساتية لعارضي الخدمات المالية بغرض تطوير الهياكل الداعمة (المؤسسات الرقابية، المؤسسات المحاسبية والتحليلية...إلخ).

10- يعتبر النقص في القدرات المؤسساتية والبشرية عقبة رئيسية أمام نجاح التمويل المصغر.

11- لضمان السير الحسن لبرنامج التمويل المصغر يجب التقييم الدوري للأداء والفعالية وهذا على خلفية احتياج الفقراء لهذه المعلومات التي تشجعها على التقرب من المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: مفهوم التأمين المصغر

إن مفهوم التأمين المصغر يختلف من طبقة إلى أخرى، فشركات التأمين التجارية ترى بأنه وسيلة يمّكنها من الوصول إلى الأسواق الكبيرة المقصاة أو المحرومة، في حين أن مؤسسات التنمية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة تركز على قدرته على الحد من الفقر، أما الصحفيون والمحللون الماليون فيسلطون الضوء على حجم السوق في أسفل الهرم "**bottom of the pyramid**"، ويقول الأكاديميون إن تنمية القطاع المالي أمر ضروري مثل التصنيع للنمو الاقتصادي المستدام.

هناك عدة تعاريف للتأمين المصغر ولكن من بين أكثر هذه التعاريف شيوعا نذكر :

يعرف كريغ تشرشل Craig Churchill التأمين المصغر على: "أنه حماية ذوي الدخول المنخفضة ضد مخاطر محددة مقابل دفع أقساط تأمينية منتظمة تتناسب واحتمال وقوع هذه المخاطر وتكلفتها. وهذا التعريف هو ذات التعريف الذي يجوز استخدامه بالنسبة للتأمين المعتاد فيما عدا السوق المستهدف المحدد بوضوح وهو: ذوي الدخول المنخفضة"[1].

[1] Craig Churchill, **Protecting the poor A microinsurance compendium**, Copyright International Labour Organization, First published, Germany, 2006, p13.

في حين أن المكتب الدولي للعمل (BIT) فقد عرفها كما يلي: "التأمين المصغر هو آلية لحماية ذوي الدخول المخفضة ضد المخاطر (حادث، المرض، الموت والكوارث الطبيعية...) مقابل دفع أقساط تأمينية تناسب واحتمال وقوع الخطر، غير أنها تستهدف في المقام الأول العمال ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية، وخاصة أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي المحرومين في غالب الحال من خدمات شركات التأمين التجارية وأنظمة التأمين الاجتماعي"[1].

أما مايكل جيه ماكورد Michael J. McCord فقد كتب: " التأمين المصغر هو مثل أي تأمين آخر من حيث أنه يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر. إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة: الأفراد ذوي الدخول المخفضة. وعلى هذا النحو، فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلمات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها وبيعها "[2].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التأمين المصغر هو: آلية لحماية الأفراد ذوي الدخول المنخفضة المحرومة من خدمات التأمين التجاري والاجتماعي ضد المخاطر المختلفة، مقابل دفع أقساط تأمينية تتناسب واحتمال وقوع الخطر ويختلف عن التأمين التجاري في السوق المستهدفة وكيفية إدارة المؤسسة المالية.

[1] BIT (Bureau International du Travail), Fonds pour l'innovation en Micro assurance, 2008.
[2] Michael J. McCord **, Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 , p12.

الشكل رقم (1-1):توزيع مجتمعات العالم حسب الدخل

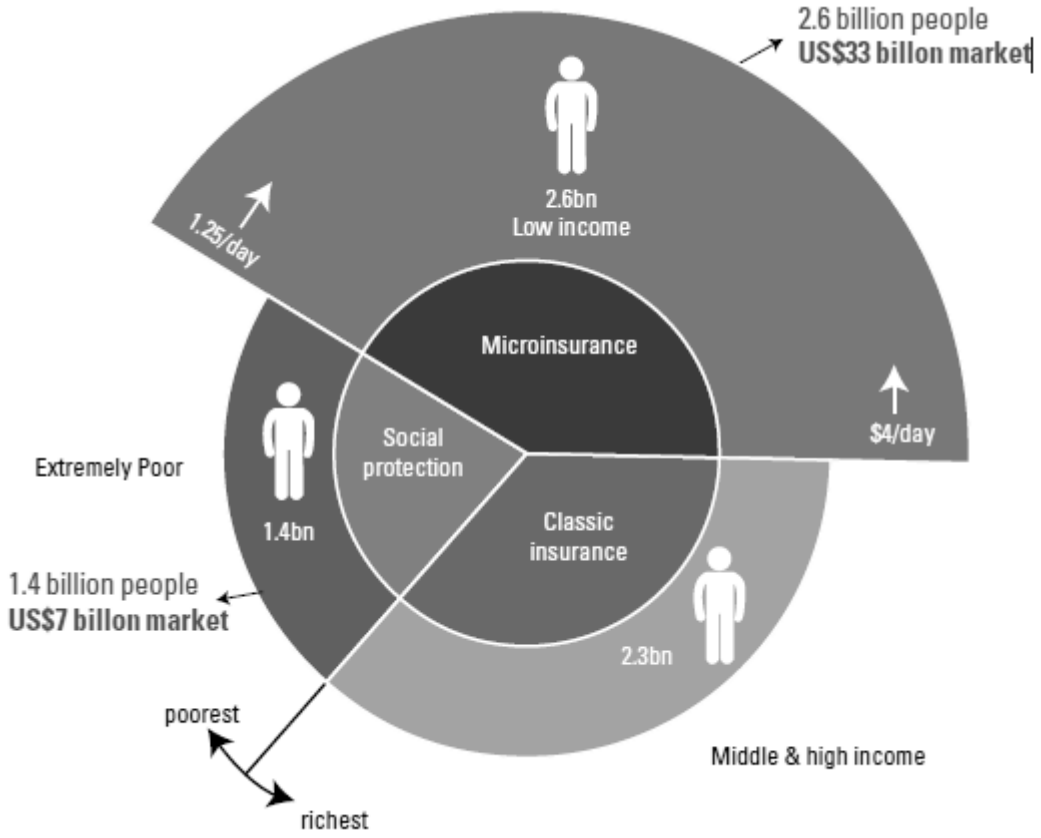

Source: **Issue Digest, Microinsurance**, KPMG International, N°12-006, 2013, p 2.

إذا أمعنا النظر في ماهية التأمين المصغر نجد أنه يسعى إلى تحقيق هدفين أساسين: أحدهما يركز على ضرورة مد مظلة الحماية الاجتماعية للفقراء في غياب البرامج الحكومية المناسبة وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، في حين أن الآخر (الهدف) فيركز على تنمية نموذج العمل المناسب الذي يجعل من الفقراء قطاعا سوقيا مربحا (أو مستدام) بالنسبة لشركات التأمين التجارية والتعاونية.

إلا أنه بالتحليل المعمق لهذين الهدفين، ندرك أنهما وجهين لعملة واحدة، لا يمكن تزكية ولا السعي لتحقيق أحدهما على حساب الآخر، وإنما يجب تحقيق التوازن بينهما لضمان تنمية مستدامة. إذا ركزت المنظمات على الربحية السوقية في المدى القصير فإنها لن تتمكن من الوصول إلى إيجاد حلول للأسر ذات الدخل المنخفض (الهدف الأول). في حين أن الحالة المعاكسة، تجعل من الاستدامة مشكل المنظمات نظير التقيد بهامش ربحية جد ضعيف. إن تنمية وتطوير أي قطاع كان يرجع إلى قابلية التطبيق والنمو على المدى الطويل وعليه فمن واجب

المنظمات العاملة في القطاع أن تسعى جاهدة منذ البداية إلى وضع خطط تتماشى مع الأهداف المرجوة: الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والأهداف التجارية كما يوضحه الشكل (1-1).

الشكل رقم (1-2): قيمة التأمين المصغر

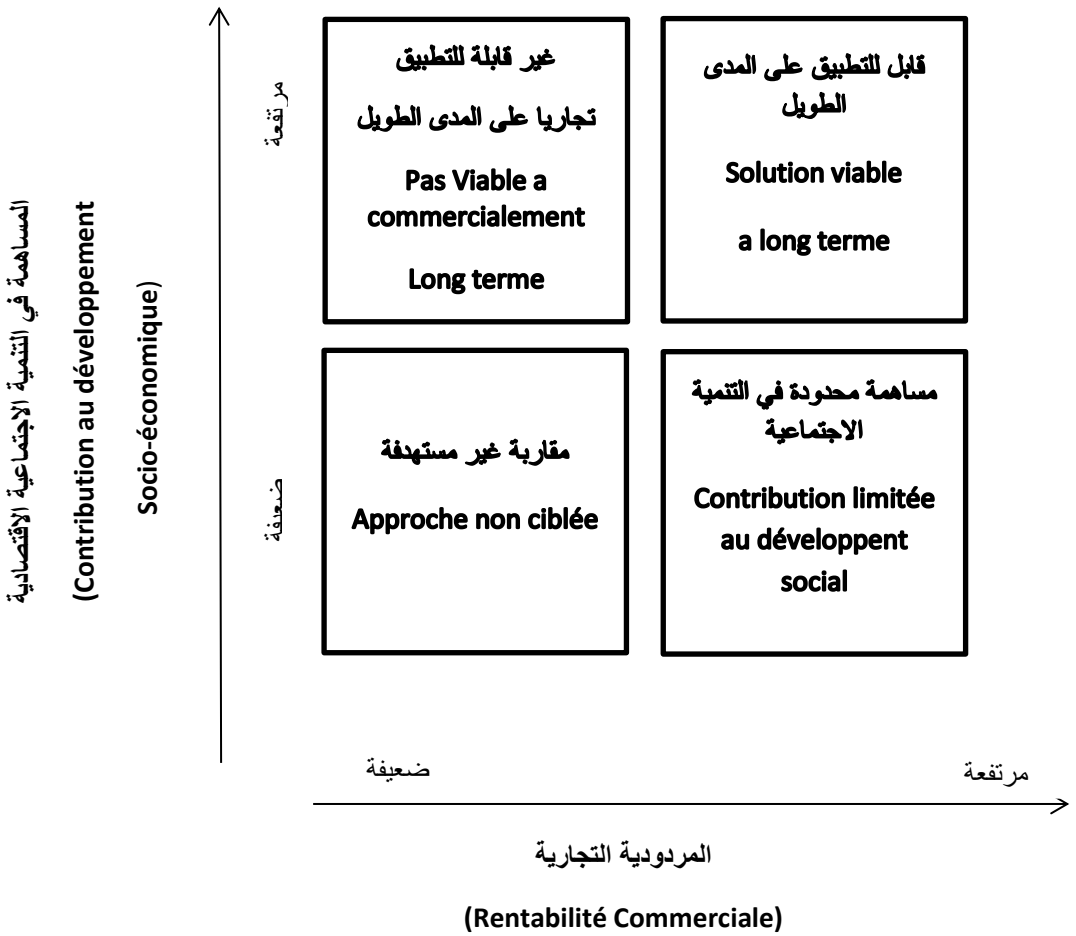

Source: Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6 ,2010, p5.

المطلب الثالث: خصائص التأمين المصغر

لقد تعددت الدراسات حول وضع خصائص ثابتة للتأمين المصغر تتوافق وفكرة خلق سوق مربحة مقابل الحد من الفقر بتأمين الفقراء، وذلك من خلال تطبيق المبادئ الاثني عشر للابتكار في الأسواق أسفل الهرم لبراهالاد Prahalad، وتطويقها ببرامج حكومية تهدف إلى الحد من المخاطر التي تواجه الطبقة الهشة، فنستلهم مما توصلت إليه الشركة السويسرية لإعادة التأمين Swiss-Re عن طريق مخبرها Sigma من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): العناصر الأساسية للتأمين المصغر

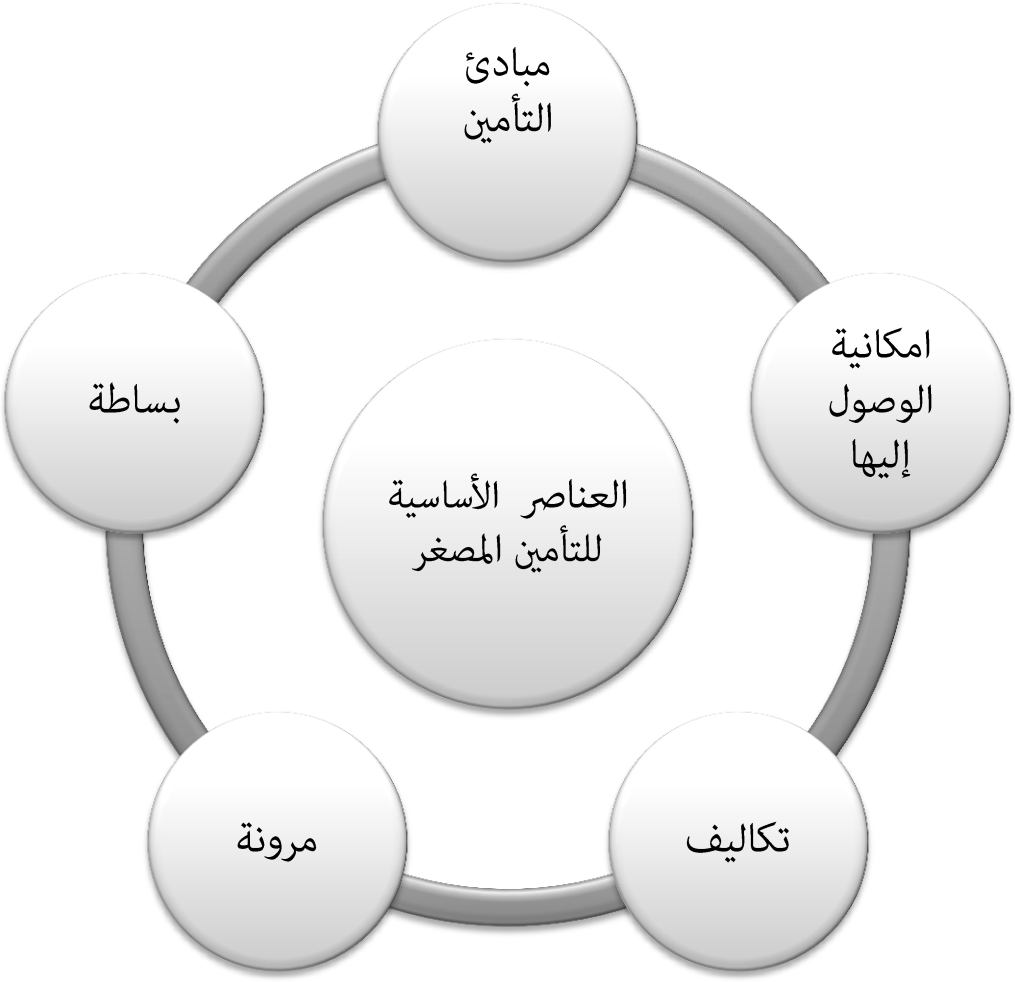

Source: Amit Karla , **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010, p2.

- **مبادئ التأمين:** أي أن تخضع لمبادئ التأمين التجاري وتفرض دفع أقساط من طرف حملة وثائق التأمين (أو من طرف الحكومة، وكالات التنمية والمتبرعين) مقابل تقيد شركة التأمين بالتعويض في حالة تحقق الخطر.
- **إمكانية الوصول إليه:** يركز التأمين المصغر على فئة الأفراد المخفضة الدخل والغير مستقرة، وبالتالي تجميع أكبر عدد ممكن من الأخطار على غرار شركات التأمين التجاري التي تسعى إلى إقصاء الأخطار العالية، هذا مما يوسع نطاق التأمين إلى شرائح المجتمع المعزولة ويوفر تغطية تأمينية لأكبر عدد ممكن من المجتمع.

- **التكاليف:** تتميز الأقساط والتغطية التأمينية بالمحدودية، وهذا حتى تبقى أسعار المنتجات معقولة وفي متناول الفئة المستهدفة، فالإعانات الممنوحة من طرف الحكومة ووكالات التنمية تسمح بالحفاظ على هذه الميزة.
- **المرونة:** نظرا لكون الفئة المستهدفة غير متجانسة، فيجب أن تُكيف منتجات التأمين المصغر مع متطلبات المجتمع بشكل فعال تتناسب ومواقع الهشاشة لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض. فمثلا تكييف تحصيل الأقساط مع الدخل الغير النظامي لحملة الوثائق.
- **البساطة:** أعلن المدير العام لأحد أكبر شركات التأمين في الولايات المتحدة أنه لا يفهم وثيقة التأمين الخاصة بشركته لأنها معقدة، وبالتالي يجب أن يتميز الهيكل التنظيمي للتأمين المصغر بالبساطة التامة من حيث تصميم المنتجات، شروط الاكتتاب، تحصيل الأقساط وتوضيح سياسة تسير البوليصات والتصريحات في حال وقوع الحادث.

و عليه فإن السير الحسن لنظام التأمين المصغر في إطار الحماية الاجتماعية من جهة، وخلق سوق مربحة أو مستدامة من جهة أخرى، يحتم على شركات التأمين إيجاد التوازن بين الأهداف التالية:

1. توفير تغطية تأمينية تتناسب ومتطلبات الفئة المستهدفة؛
2. تخفيض تكاليف التسيير من طرف شركات التأمين؛
3. تخفيض أسعار المنتجات التأمينية.

إن ما يميز التأمين المصغر عن باقي أنواع التأمين هو تبنيه لفلسفة منفردة، حيث أنه في بداية نشأة نظام التأمين التجاري أو الاجتماعي أُعتبر على أساس أنه النظام المثالي، خاصة وأنه نشأ في كنف المصانع بغرض حماية العمال.

لكن مع مرور الوقت، الحد من الاحتيال والتجاوزات تُرجم في كثرة الشروط، هاته الأخيرة أثرت في نجاعة وفعالية النظام الذي يستهدف الفقراء، إضافة إلى تحول الشركات العاملة في القطاع نحو العملاء ذوي المردودية العالية لتعظيم الارباح.

في حقيقة الأمر يمكن وصف التأمين المصغر بحملة "**الرجوع إلى الأصل**" وبالتالي التركيز على احتياجات إدارة المخاطر للطبقة الهشة.

ويقوم التأمين المصغر أساسا على نفس مبادئ التأمين التقليدي حيث أن كليهما يخضع إلى التسعير الإكتواري، إعادة التأمين، تسوية الكوارث ،...الخ. غير أن تجربة التأمين المصغر في الأسواق ذات الدخل المنخفض أبرزت وجود اختلافات على عدة مستويات.

من خلال الجدول أسفله، يتبن لنا أن التأمين المصغر في حقيقة الأمر يتميز بصغر حجم ومحدودية التغطية إلا أن الاختلافات الهيكلية مع التأمين التقليدي يجعل منه ذو أهمية بالغة. فعل سبيل المثال: بانكوسول في بوليفيا Bancosol توفر التأمين الصحي بأقساط غريبة جدا 5 دولار شهريا، والأغرب من ذلك مقارنة بشركات التأمين التقليدي، هو انحصار وثيقة التأمين في صفحتين لا غير ومن دون الفحوصات الطبية.

الجدول رقم (1– 1): مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين المصغر

	التأمين التقليدي	التأمين المصغر
السوق المستهدفة / العملاء	▪ الأفراد ذوي الدخل المتوسط والمرتفع. ▪ بيئة مخفضة المخاطر. ▪ السوق مدرك لفائدة التأمين.	▪ الأفراد ذوي الدخل الضعيف. ▪ بيئة عالية المخاطر / هشاشة كبيرة. ▪ إدراك / معرفة محدودة جدا بالتأمين
تصميم المنتجات	▪ تغطية وميزات متعددة. ▪ التسعير على أساس الخطر استنادا لمعايير متعددة، جودة البيانات.	▪ منتجات بسيطة بميزات سهلة الفهم. ▪ التسعير الجماعي أو التعاوني، محدودية البيانات الاكتوارية.
التسويق والتوزيع	▪ يستعمل قنوات التوزيع الكلاسيكية (وكلاء، بنوك، انترنت...). ▪ تباع وثائق التأمين عن طريق وسطاء معتمدين.	▪ توزيع مبتكر مع جمعيات متعددة. ▪ في غالب الحال يباع مع باقة من المنتجات عن طريق المؤسسات المالية.
الاكتتاب	▪ اكتتاب كامل، القيم المالية المؤمنة كبيرة. ▪ نصوص وثيقة التأمين معقدة مع عدة استثناءات وشروط عامة.	▪ اكتتاب بسيط دون ترشيح، القيم المالية المؤمنة صغيرة. ▪ نصوص بسيطة، قلة الاستثناءات والاقصاءات.
حساب الأقساط	▪ بيانات إحصائية جيدة. ▪ التسعير على أساس المخاطر الفردية (العمر وغيرها من الخصائص)	▪ البيانات التاريخية قليلة. ▪ تسعير المجموعة. ▪ في كثير من الأحيان القسط أعلى من نسب التغطية. • السعر جد حساس للسوق.
تجميع الأقساط	▪ تسديد منتظم للأقساط بشيك، الخصم المباشر أو بطاقة الائتمان.	▪ تسديد غير منتظم. نقدا أو مرتبطا مع منتجات اخرى.
إدارة وتسوية الكوارث	▪ عملية تسوية الكوارث كاملة. ▪ وثائق مفصلة.	▪ عملية بسيطة وسريعة. ▪ وثائق محدودة.
السيطرة على مخاطر التأمين (سوء الاختيار، الخطر الأخلاقي، والاحتيال)	▪ أهلية محدودة. ▪ طلب وثائق هامة. ▪ الغربلة، مثل الفحوصات الطبية.	▪ أهلية واسعة ▪ ضوابط محدودة ولكن فعالة (يقلل التكاليف) ▪ مخاطر التأمين مدرجة في الأقساط بدلا من الاستثناءات. ▪ رابط إلى خدمات أخرى (الائتمان)

Source: Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010, p3.

Llyod's 360 risk insight, **Insurance in developing countries: exploring opportunities in microinsurance**, Microinsurance Centre, 2009, p8.

المطلب الرابع: أهمية التأمين المصغر

إن التأمين المصغر كنظام، يلعب دورا هاما على الصعيدين الاقتصادي – الاجتماعي من جهة، والتجاري من جهة أخرى فالأسر ذات الدخل المنخفض تتوقع التحسين في مستوى معيشتها من خلال تغطية المخاطر التي تواجهها، في حين أن شركات التأمين تسعى إلى الاستثمار في الأسواق الناشئة للدخل المنخفض بهدف توليد أرباح، سنشرح ذلك فيم يلي[1]:

أولا: من الناحية الاجتماعية الاقتصادية

لا توفر مخططات الضمان الاجتماعي عموما الدعم الكافي للأفراد ذوي الدخل الضعيف: لقد تم تقييد الحكومات ووكالات التنمية بضرورة المشاركة في إطلاق مخططات الحماية الاجتماعية بهدف تحسين سبل العيش للأفراد ذوي الدخل الضعيف، إلا أن الواقع يعكس عدم استفادة عدد كبير من الأفراد بهذا النوع من الحماية. في الوقت الذي نرى فيه استجابة ضئيلة جدا إن لم نقل معدومة اتجاه التأمين التجاري كوسيله من وسائل إدارة المخاطر.

يمكن للتأمين المصغر أن يلعب دور البديل القابل للتطبيق لإدارة المخاطر التي يتعرض إليها الأفراد ذوي الدخل الضعيف: فنمو التمويل المصغر خلال العشريتين الأخيرتين أوضح أن الأفراد ذوي الدخل الضعيف يمثلون فئة أو شريحه تجارية مربحة على المدى الطويل والتي تعكس سوق نوعية للخدمات التأمينية، وهنا يمكن للتأمين المصغر أن يلعب دور كوسيلة لإدارة المخاطر بأسعار معقولة خاصة وأن نمو التأمين المصغر مرتبط أساسا بنمو التمويل المصغر مثلا: يزيد الطلب على التأمين المصغر على الحياة بزيادة الطلب على القرض المصغر مما يسمح بالتحسيس والتوعية بأهمية التأمين.

يساهم التأمين المصغر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: فالهدف الأساسي للتأمين المصغر هو توفير منتجات تأمينية تمكن هذه الشريحة من إدارة مخاطرها، فتخفيض ضعفهم وهشاشتهم يساهم مباشرة في النمو الاقتصادي على الصعيد الكلي للأسواق الناشئة وتقليل تأثير الأزمات، إضافة إلى حماية التدفقات المالية للعائلات المعنية مما يحميهم من خطر الفقر، وبالتالي يسمح لهم بالتركيز على معطيات أخرى لتحسين الحياة وكذا إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

[1] Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010, p18.

توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية يخلق الفرص الاقتصادية لتعزيز النمو الشامل: فتوفير فرص الحصول على الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع أمر ضروري لضمان مستوى جيد من التنمية الاقتصادية، فالادخار والائتمان والتأمين من الوسائل التي تسمح للأسر ذات الدخل المنخفض بالتقليل من المخاطر، وحصولهم على الائتمان يسمح لهم بإنشاء شركات وتنويع الفرص لتوليد إيرادات. إذن الخدمات المالية تخلق فرص اقتصادية تسمح للأفراد بتسيير أصولهم المالية بغرض توليد مداخيل.

يمكن للحكومات عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص أن توجه بفعالية الدعم الاجتماعي عن طريق برامج التأمين المصغر: فالتأمين المصغر التجاري لا يخدم فئة الفقراء جدا، إلا أن التأمين المصغر كبرنامج يمكنه ذلك عن طريق الارتقاء إلى بناء شراكة بين القطاعين الخاص والعام، حيث تقوم شركات التأمين بإدارة المنتجات وأقساط التأمين على أن يقوم القطاع العام بالتمويل الكامل أو منح الإعانات، وهذا النوع من الآليات يلعب دورا هاما خصوصا في الأسواق التي تعاني من نقص في نظم الضمان الاجتماعي كخطط بديلة وفعالة، خاصة وأن الحكومات تدعم تحسين الكفاءة، الفعالية والحد من الإنفاق.

يمكن للتأمين المصغر أن يقوم ببعث وإنعاش الادخار على المدى الطويل: تساهم التدفقات الاستثمارية والادخار في النمو الاقتصادي. وعموما الأسر ذات الدخل الضعيف لا تقوم بالادخار على المدى الطويل تأهبا لمواجهة الأزمات، فتوفر التأمين المصغر سيسمح قطعا بالادخار عن طريق ضمان تغطية تأمينية لمعظم المخاطر النوعية. في حين أنه على المستوى الكلي الاقتصادي، التدفقات المالية التي تدخل شركات التأمين المصغر توظف مباشرة على شكل استثمارات، قروض للدولة وكسندات مؤسساتيه مما يؤدي إلى تطوير البنية التحتية للأسواق المالية.

ثانيا: من الناحية التجارية

يجب على التأمين المصغر أن يساهم بشكل فعال في تنمية صناعة التأمين: توفير التأمين لشريحة الأسر ذات الدخل الضعيف لم يعد مسؤولية اجتماعية وحسب بالنسبة لشركات التأمين، وإنما تحول إلى سوق تستهدفه هذه الشركات من أجل ضمان النمو والاستمرارية في المستقبل في ظل تشبع أسواق الدول الصناعية.

إن شركات التأمين التي تستثمر في برامج التأمين المصغر تهدف إلى النمو على المدى الطويل، وذلك عن طريق تكوين محفظة زبائن متينة وكذا غرس ثقافة التأمين لدى الأفراد، فبذل الجهود الكافية من دوره أن يساهم في تعزيز وتطوير السوق المالي من خلال تحسين المستوى العام لمداخيل الأسر والحد من القفر، مما يسمح بانتقال شريحة الأفراد

من ذوي الدخل الضعيف إلى شريحة الأفراد ذوي الدخل المتوسط، وبالتالي الانفتاح على سوق التأمين التقليدي الذي يتميز بارتفاع المبالغ المؤمنة والأقساط المدفوعة، ومنه يمكن القول أن التركيز على التأمين المصغر من طرف شركات التأمين ليس فقط بغرض تغطية المخاطر الحالية وإنما من أجل تكوين محفظة زبائن مستقبلية من شأنها أن تدفع بالنمو.

بذل الجهود الكافية في نشر التأمين المصغر من شأنه أن يدفع بعجلة النمو للتأمين ككل، وذلك من خلال زرع ثقافة التأمين لدى الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث أن غياب التوعية والتحسيس بأهمية التأمين كان له الأثر السلبي على نسبة تغلل التأمين في القطاع الاقتصادي.

المبحث الثاني: سوق التأمين المصغر

سنتناول خلال هذا المبحث كيفية تأثير المخاطر على طلب التأمين ثم نتطرق إلى سلسلة التوريد للتأمين المصغر، إضافة إلى توضيح أهم الفاعلين في المجال، وأخيرا نعرض أهمية التنظيم والإشراف وكيفية سيرورتها في التأمين المصغر.

المطلب الأول: الطلب على التأمين

إن حياة الأفراد ذوي الدخل الضعيف محفوفة بالمخاطر، هاته الأخيرة تواجَه باللجوء إلى الممتلكات المالية المادية الاجتماعية والبشرية. وفي ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر الوقائية أو القبلية يضطر معظم هؤلاء الناس إلى الاعتماد على الخيارات المستقبلية أو البعدية، فلحظة وقوع الخطر كل منهم يتبع إستراتيجية معينة للخروج من الأزمة إما عن طريق الاقتراض من الأشخاص أو مؤسسات التمويل المصغر وقليلا منهم عن طريق التأمين النظامي أو الرسمي.

تحسين أوضاع وحياة الفقراء يتطلب الكفاح المتواصل، فهو عملية بطيئة تدريجية تتميز بالمحدودية. فالأزمات المتتابعة التي تعصف بالأصول المالية للأفراد ذوي الدخل الضعيف تؤثر على استراتيجياتهم المالية، مما يجعل المسار الذي يؤدي بهم إلى الخروج من الفقر يتبع طريقا منعرجا: التقدم يعكس فترات تكوين الأصول ونمو الإيرادات في حين أن الانخفاضات تعكس التقلبات والتوترات الاقتصادية التي تجعل غالبا الإنفاق أكثر من الدخل[1].

يلعب التأمين المصغر الدور على غرار أي أداة فعالة لإدارة المخاطر هو التخفيف من التقلبات والعقبات التي تعرقل الخروج من الفقر. في الشكل الموالي (1-4) يوضح لنا كيفية تأثير الأزمات على أصول ومداخيل الأفراد:

[1]Craig Churchill, **Protéger les plus démunis Guide de la micro-assurance**, Fondation Munich Re Édition française, 2009 , p27.

الشكل رقم(1–4):تأثير الأزمات على أصول ومداخيل الأفراد

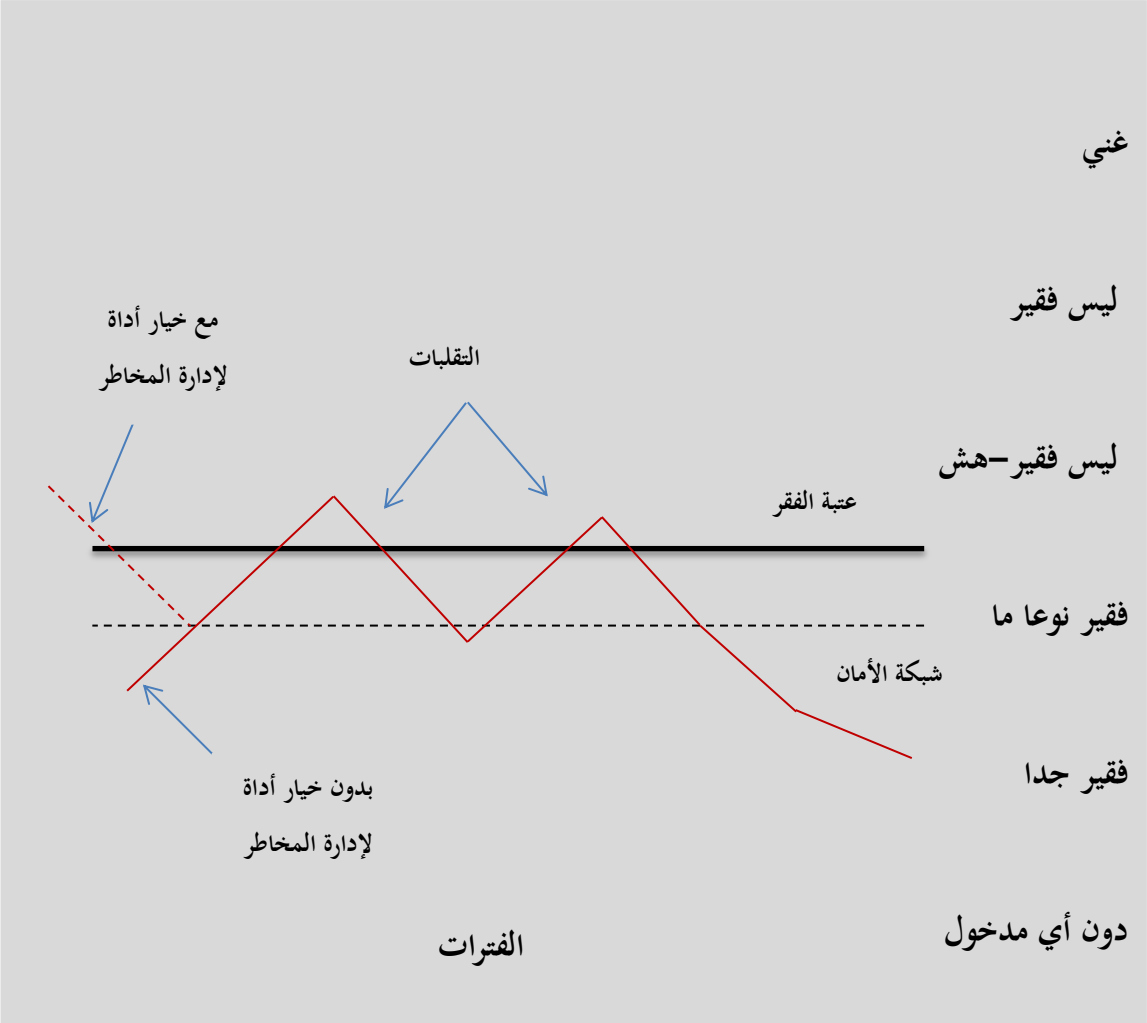

Source: Craig Churchill, **Protéger les plus démunis Guide de la micro-assurance** , Fondation Munich Re Édition française , 2009 , P 27

مواجهة التقلبات والأزمات تجمع عموما عدة وسائل: الاقتراض، الادخار الرسمي والغير رسمي، البحث عن عمل يدر دخل إضافي...الخ. فهم هذه الإستراتيجيات لإدارة المخاطر هو نقطة بداية لفهم الطلب على التأمين للأفراد ذوي الدخل الضعيف.

ترتبط الهشاشة ارتباطا وثيقا بالفقر حيث يمكن تعريفها على أنها قدرة الأفراد على تسيير الخطر. فالطلب على التأمين المصغر يتناسب طرديا مع الهشاشة التي تميز الأفراد ذوي الدخل الضعيف. فدراسة كيفية تأثير الخطر وكيفية مواجهته من طرف الأفراد يؤدي بنا إلى فهم الطلب على التأمين. يتجسد الخطر في عدة أشكال منها

الموت، الحريق، السرقة،...الخ لكن وقوع أحد هذه الأخطار يخلق نوع من الضغط المالي على الأسر ذات الدخل الضعيف، ويزيد هذا الضغط المالي عند تجاوزه قدرة الدخل، ولملء هذه الفجوة يسعى الأفراد إلى مصادر خارجية وهنا يمكن توظيف التأمين المصغر كخيار.

الفرق بين حامل وثائق التأمين المصغر وحامل وثائق التأمين التجاري أن الأول أكثر فقرا، ويملك مخزون مالي أقل كما أن مداخيله غير ثابتة طوال السنة. فالأفراد ذوي الدخل الضعيف هم أكثر هشاشة تجاه التقلبات والأزمات ليس فقط لتحمل التكاليف الأولية ولكن لتحمل التكاليف الثانوية التي تتعلق بالنهوض مجددا.

وبالتالي فمعظم سلوكيات الأفراد ذوي الدخل الضعيف تكون تفاعلية بعد وقوع الأزمة حسب آليات عدة وهنا يمكن القول أن التأمين مصغر يسعى جاهدا إلى تغيير آليات إدارة المخاطر من آليات تفاعلية إلى آليات استباقية[1].

[1] Craig Churchill, Op.cit, p 29.

الشكل رقم (1-5):أثر المخاطر على المدى القصير والبعيد

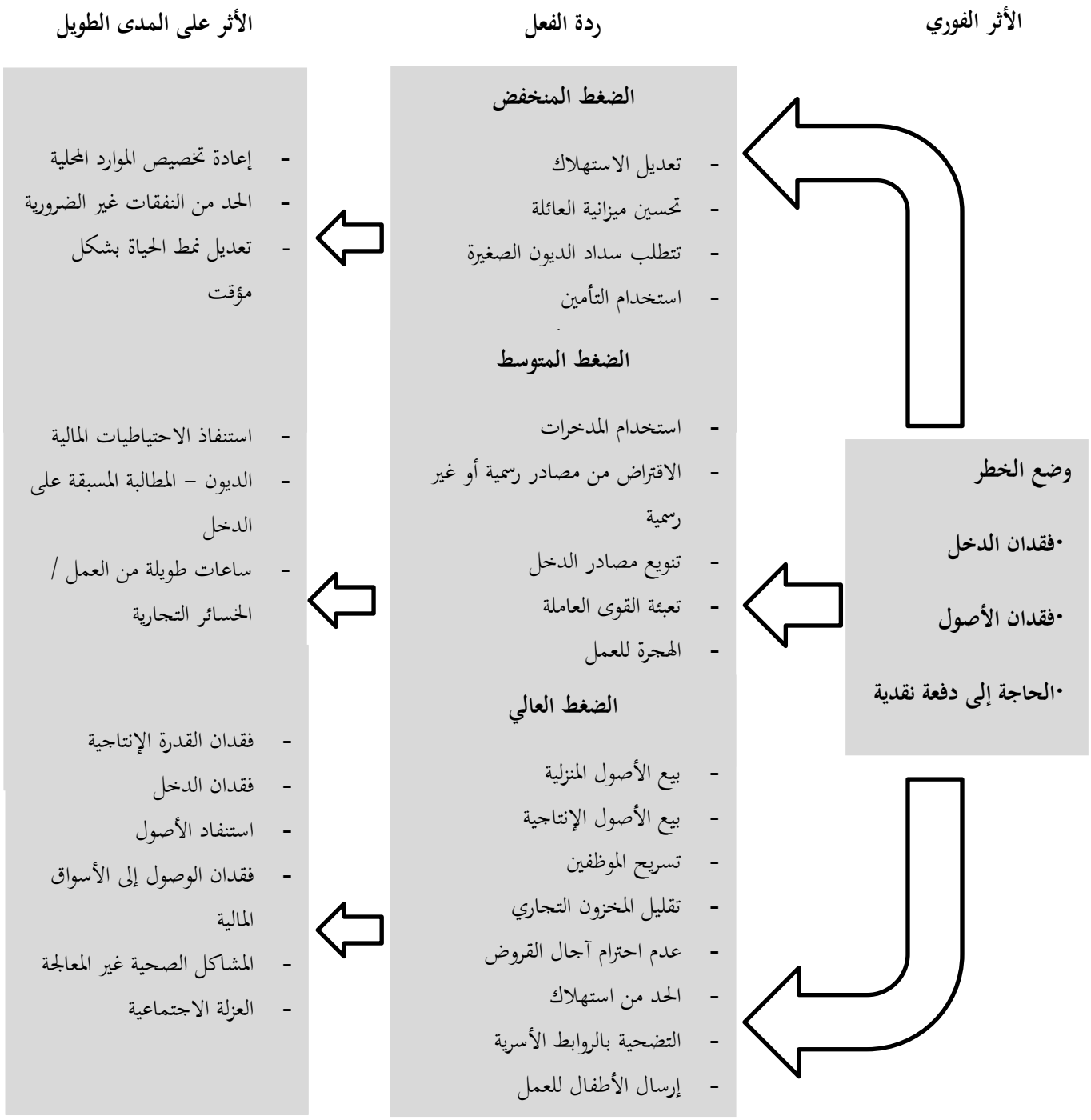

Source: Craig Churchill, **Protéger les plus démunis Guide de la micro-assurance** , Fondation Munich Re Édition française, 2009, p 31.

إن فشل شركات التأمين التقليدي في تلبية متطلبات الأفراد ذوي الدخل الضعيف من خلال عرض منتجات تأمينية كلل بعدم الرضا، ترجم هذا الأخير في الإحجام عن شراء هذه المنتجات أو عدم تجديد وثائق التأمين في حالات أخرى. فالفهم الجيد للطلب يؤدي إلى خلق منتجات تأمينية مناسبة واتخاذ الإجراءات التي تضمن ملاءمة هذه المنتجات لمتطلبات الفقراء. ولا يتم هذا الفهم إلا من خلال إجراء دراسة للسوق لتحديد ما نوع وثيقة التأمين التي يحتاجها الأفراد ذوي الدخل الضعيف وأي واحدة يمكن شراؤها وما نوع المنتوج الذي يمكن عرضه. إلا أن الوصول إلى نتائج ملموسة من خلال دراسة السوق يتم عبر ثلاث مستويات[1]: فهم متطلبات العملاء وسلوكياتهم لإدارة المخاطر، دراسة المنتوج وتحليل السوق.

- **فهم متطلبات العملاء:** في هذا المستوى يُرَكز على تحديد الأخطار التي من المفترض تأمينها من طرف الأفراد ذوي الدخل الضعيف. و ذلك عن طريق دراسة:
  - الأخطار التي يتعرض لها الفقراء؛
  - تأثير هذه الأخطار على المدى القصير والطويل كما في الشكل أعلاه (1-5)؛
  - آليات مواجهة هذه الأخطار كما في الجدول أدناه (1-2)؛
  - فعالية هذه الآليات؛
  - الدور الممكن لعبه من طرف التأمين المصغر.
- **دراسة المنتوج:** عن طريق تطوير منتوج واختبار نموذج له، وكذا التوزيع الفعلي لمنتوج تأميني.
- **تحليل السوق:** عن طريق دراسة حجم السوق المحتمل لعرض منتوج التأمين المصغر وذلك بتقييم العدد المحتمل لحملة وثائق التأمين في منطقة جغرافية محددة مع عرض محتمل والقدرة على الاقتناء.

[1] Craig Churchill ,Op.cit, p 29-30.

الجدول رقم (1-2): استراتيجيات ادارة الخطر القبلية والبعدية

	الإجراءات الوقائية القبلية	الأخطار / الصدمات	الإجراءات التفاعلية البعدية
غير رسمية	- مدخرات - مخططات جماعية غير رسمية / جمعيات	الصحة دورة حياة	- المعيل/المجتمع /الأصدقاء - قروض الطوارئ - بيع الأصول / الملكية
رسمية	- التأمين المصغر - مخططات الحماية - الاجتماعية بما في ذلك الطب الوقائي	المالية الكوارث	- الرعاية الصحية العامة - قروض مؤسسات التمويل المصغر/ التعاونيات - أموال الدعم والمساعدات / الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية

Source:Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010,p 3

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن إمكانية الوصول إلى حلول الخطر التقليدي لدى الأفراد ذوي الدخل الضعيف يتميز بالمحدودية. الإجراءات الوقائية القبلية مثل الادخار من شأنه أن يحد من التأثيرات، غير أنه، إذا وُجد حقا، من النادر جدا أن يساهم في تعويض الخسائر. في هذه الحالات، غالبا ما يلجأ الأفراد إلى مساعدات من طرف العائلة أو المحيط، يقومون ببيع أصولهم أو الاكتتاب لقروض استعجالية. كذلك بالنسبة لمخططات الحماية الاجتماعية والتي تتميز بالمحدودية بالنسبة لهاته الشريحة من المجتمع حيث وبكل بساطة الشريحة الأضعف في المجتمع هي التي الأقل حماية نظرا لمحدودية وسائل الحماية المتوفرة.

الشكل رقم (1-6): إستراتيجيات إدارة المخاطر

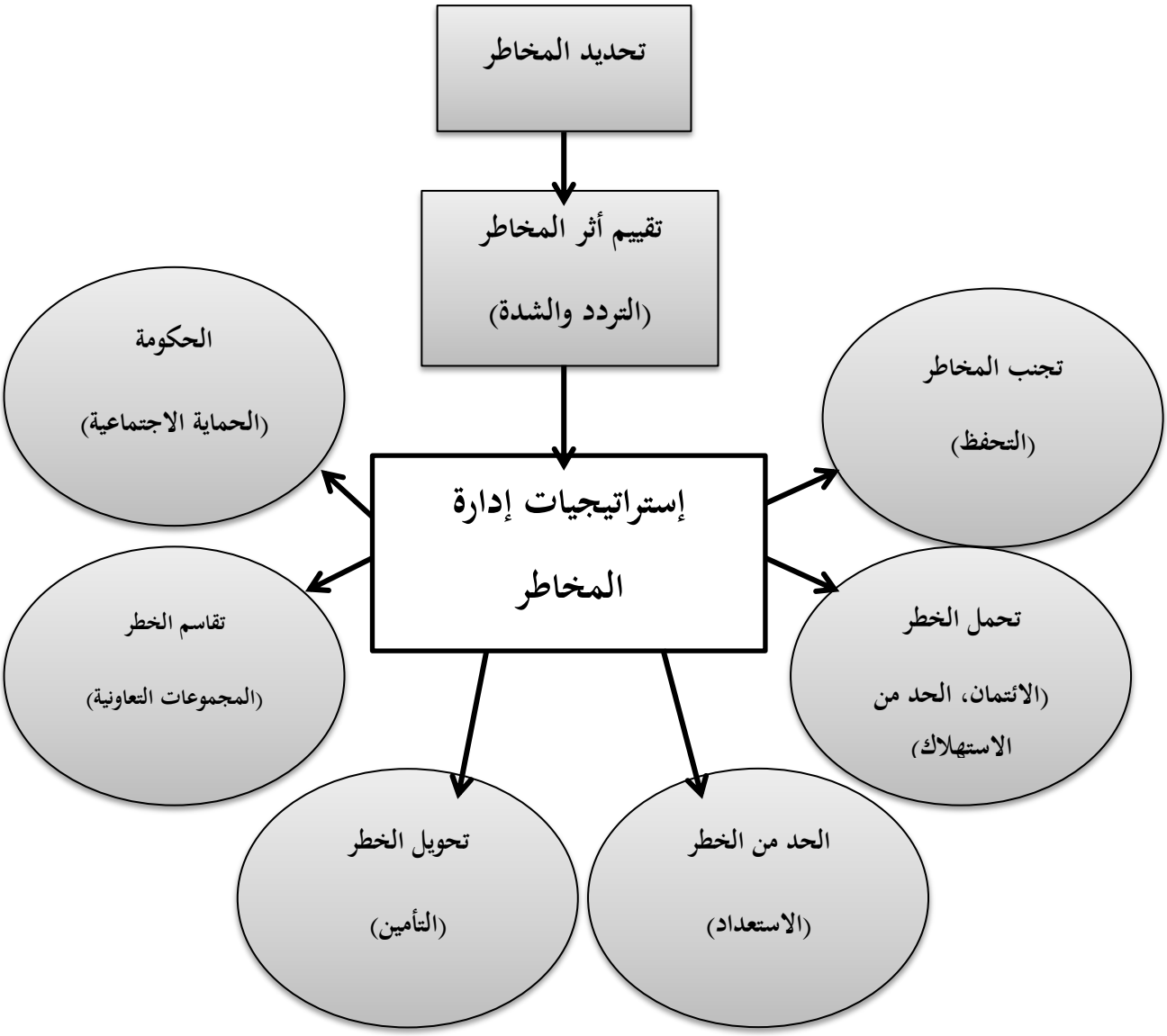

Source: Michael J. McCord , **Microinsurance Product Développement for Microfinance Providers**, IFAD , 2012, p24.

هناك العديد من الطرق لإدارة المخاطر لذوي الدخل الضعيف حيث يميل الناس إلى:

- تجنب وتقليل المخاطر، الأمر الذي يحد من خياراتهم ويقلل الفرص المتاحة؛
- تقاسم المخاطر بين فئات المجتمع والأسر، غير أنها تتميز بضعف الدخل وبالتالي قدرة محدودة على المساعدة؛
- الاحتفاظ بالخطر عن طريق الاقتراض، استخدام المدخرات، الحد من الاستهلاك وبيع الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية وبالتالي التوجه نحو مستوى منخفض من الدخل.

المطلب الثاني: سلسة التوريد (الامداد) للتأمين المصغر

تعمل مجموعة متنوعة من الشركات والمؤسسات في مجال التأمين المصغر وغالبا ما تسعى إلى ابتكار طرق حديثة لتقديم الخدمات للعملاء، وتشمل الأنماط نموذجية:

- الشركات بين شركات التأمين التجارية ومؤسسات التمويل المصغر وقنوات توزيع أخرى؛
- شركات التأمين الخاضعة للرقابة التي تخدم العملاء ذوي الدخل الضعيف مباشرة؛
- مقدمي الرعاية الصحية الذين يوفرون حزم تضم كل من التأمين وخدمات الرعاية الصحية؛
- منظمات المجتمع المحلي التي تُجَمع المخاطر أو/و أموال الأعضاء؛
- مؤسسات التمويل المصغر التي توفر التأمين لعملائها؛
- خطط التأمين التي تدعمها الحكومة.

في الشكل الموالي لمحة عامة عن الجهات الفاعلة الرئيسية والأدوار المحتملة في سلسلة التوريد:

الجدول رقم (1-3): الفاعلون الرئيسيون في سلسلة القيمة للتأمين المصغر

	شركات إعادة التأمين	المؤمنون	قنوات التوزيع	حامل وثيقة التأمين
المشاركون النموذجيون	• المتعددة الجنسية • الجهوية • الوطنية	• شركات التأمين التجارية المتعددة الجنسية والمحلية • تعاونيات تأمينية • المنظمات غير الحكومية • تنظيمات تعاونية • مجموعات غير رسمية	• المؤسسات المالية والبنوك • المنظمات غير الحكومية • تنظيمات تعاونية • الحكومة • الوسطاء • أرباب العمل	• الأفراد • الأسر • مجموعات
هياكل الدعم: الاكتواريون، والجمعيات، الخبراء، ومقدمو تكنولوجيا المعلومات، والبعض الآخر				
التنظيم والإشراف: خلق جمعيات حماية المستهلك				
المبادرات والجهات المانحة: تقوية واقع الضعف				
الحكومات: السياسات الداعمة لتنمية التأمين المصغر				

Source: Llyod's 360 risk insight, **Insurance in developing countries: exploring opportunities in microinsurance**, Microinsurance Centre, 2009, p 12.

أولا: شركات إعادة التأمين

على غرار الشركات التي تنشط في مجال التأمين، على مؤسسات التأمين المصغر أن تحقق التوازن بين الأقساط المحصلة والتعويضات وهذا يعتمد على احتمال حدوث الخطر، فإذا فاق مبلغ التعويضات مبلغ الأقساط سيشكل ذلك خطرا على بقاء ا المؤسسة، في حين أن توفر احتياطات أو شريك خارجي بإمكانه تعويض النقص مما سيمكنها من الاستمرارية.

و الواضح من خلال التجارب أن معظم شركات التأمين المصغر تحقق خسائر في السنوات الأولى لها وذلك راجع إلى الحفاظ على وتيرة الأسعار المنخفضة جدا بهدف جذب أكبر عدد من العملاء.

ومثل أي شركة تأمين فمؤسسات التأمين المصغر يمكن لها أن تتقاسم المخاطر مع شركات تأمين مصغر أخرى عن طريق إعادة تأمين مخاطرها. وذلك من خلال تعهد شركة إعادة التأمين بتعويض شركة تأمين في حال تحقق مخاطر كارثية أو مشاكل الملاءة مقابل دفع أقساط إعادة التأمين.

هناك العديد من الإيجابيات التي تجعل من إعادة التأمين فاعل أساسي في سلسلة القيمة للتأمين المصغر حيث أنه يمكن تلخيص ذلك في أن إعادة التأمين [1]:

- يعزز السلامة المالية للمؤسسات التأمين المصغر؛
- يضفي مصداقية أكبر لمؤسسات التأمين المصغر؛
- يفرض على مؤسسة التأمين المصغر التطوير في إدارتها ومهارتها الإكتوارية من أجل بناء خطط مستقبلية؛
- يمكن له أن يوفر الرابط بين الصناديق المركزية (الدولة والجهات المانحة الدولية...إلخ) والصناديق المحلية.

هناك الكثير من الشركات الرائدة في إعادة التأمين التي تدعم مبادرة التأمين المصغر إما عن طريق دعم تنمية منتج ما، خاصة منتجات التأمين بمؤشر على سبيل الحصر، وإما عن طريق إعادة تأمين مخططات التأمين المصغر (ميونيخ ري Munich Re، التي دخلت في عدة شراكات لبعث التأمين المصغر). غير أن الملاحظ في سوق إعادة التأمين أن دور شركات إعادة التأمين لا يزال محدودا، وذلك لكون التغطيات التأمينية منخفضة مقارنة بحجم الخسائر.

[1] Toon Bullens, **Micro insurance institutions and reinsurance**, ASKMI,2006, consulté sur le site: http://www.askmi.in/docs/Training%20material/01%20Microinsurance.pdf, le 01/08/2013

ثانيا: المؤمِنون

إن المهمة الأساسية للمؤمِن هو تسيير عملية الاكتتاب، تحمل المخاطر ودفع التعويضات في حالة تحقق الخطر. وكنتيجة لتحمله الخطر يملك القول الفصل في تحديد أسعار المنتجات وكيفية إدارتها.

و يمكن لشركات التأمين أن تكون نظامية وغير نظامية، غير أنه غالبا ما تكون مخططات التأمين المصغر الغير نظامية صغيرة وغير رسمية أيضا على سبيل المثال: المنظمات التعاونية الصغيرة للجنازة في افريقيا. وفي بعض الأحيان تقوم المنظمات غير الحكومية بنفس الشيء، أي اعتماد خطط للتأمين المصغر بطرق غير نظامية.

و يمكن القول أن الفرق الأساسي بين شركات التأمين التجارية والتعاونية يكمن في أن هذه الأخيرة تخضع لقوانين تنص على توزيع الفائض على أعضائها لأنها شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح. فهي شركات مسجلة قانونيا غير ربحية تُسير من طرف طاقم من الخبراء في التأمين.

على عكس شركات التأمين التجارية التي تخضع لقانون التأمين وتُسير من طرف فنيين وتقنيين في المجال وتسعي لتحقيق أرباح ويمكن أن تكون محلية أو متعددة الجنسيات.

ثالثا: قنوات التوزيع

إنه من النادر التوجه لشراء منتجات التأمين إراديا بشكل عام، وإنما تُباع عن طريق وسطاء بإمكانهم شرح وتفصيل المنتج في حد ذاته. في الواقع منتجات التأمين غير ملموسة ولا يمكن التوصل إلى معرفة القيمة الحقيقية للمنتج إلا من خلال استشارة أهل المجال[1].

فمن أكبر التحديات التي تواجه خدمة الأفراد في أسفل الهرم هو التوزيع، فالحل المثالي لهذه المشكلة هو التعاون مع منظمات قد خبرت التعامل مع الأفراد ذوي الدخل الضعيف من خلال الاستفادة والاستثمار في البنية التحتية القائمة للاتصال بالأسر الفقيرة [2].

[1] Craig Churchill, Op.cit, p20.
[2] **Issue Digest, Microinsurance**, KPMG International, N°12-006, 2013, p5.

و توزيع منتجات التأمين المصغر يعتمد على عدة عوامل مثل التعاون والعلاقة المبنية على الثقة مع الأفراد ذوي الدخل الضعيف في إطار ضبط التكاليف المرتبطة بعملية التوزيع، ونرى أن المؤسسات المالية والتعاونيات لها حصة الأسد في عملية التوزيع من خلال الشبكات الواسعة التي تتميز بها وكذا تغللها في الأسواق المستهدفة[1].

و قد بينت التجارب أن نسبة القبول الطوعي لمنتجات التأمين المصغر كانت كبيرة من خلال دمج هذه المنتجات مع منتجات مالية أخرى كالائتمان، أو شراء ممتلكات بقروض أو الخدمات البنكية، فعلى عكس المنتجات الإلزامية، يجب الاستعانة بوسطاء لتمكين عملية البيع والتوصل إلى موافقة وقبول المنتج من طرف الزبون. وإضافة إلى ما ذكر في الجدول أعلاه من أمثلة عن قنوات التوزيع نجد أيضا النقابات العمالية، الجماعات الدينية، المحلات التجارية...إلخ.

يعتمد التوزيع، التطوير والإدارة في إطار التأمين المصغر حاليا على العديد من النماذج التي تستخدم في السياق الرسمي أو الشبه الرسمي، في حين يبدو لنا أنه من المكن مفاضلة نموذج على الآخر، إلا أننا في النهاية سنتوصل إلى أن كل نموذج له مزايا وعيوب وكلٌ له مجال لتطبيق حسب اختلاف الحالات.

و فيم يلي سنتطرق إلى النماذج الأكثر شيوعا وهي: نموذج شريك/ وكيل، النموذج التعاوني أو التعاضدي ونموذج المؤمِن المباشر.

1- نموذج شريك/وكيل:

يقوم نموذج شريك/وكيل أساسا على اتفاق بين منظمتين مستقلتين تعملان في مجال من الخبرات المتميزة والمختلفة في إطار شراكة من أجل التعاون. أما فيم يخص التأمين المصغر فهو يعني، من جهة، شبكة التوزيع (مؤسسات التمويل المصغر، تعاونيات محلية، تجار التجزئة) التي تضمن توزيع المنتجات، ومن جهة أخرى شركة التأمين التجارية التي تتحمل إدارة المخاطر والعمليات المعقدة التي ترتبط بذلك[2].

يعتبر هذا النوع من النماذج الأكثر شهرة في مجال التأمين المصغر، وقد تبنته مؤسسات التمويل المصغر التي تعتبر حقيقة مكسب للشركات التأمين، غير أنها لا تملك الإمكانيات التقنية حتى تقوم بدور المؤمِن على أكمل وجه، في حين أنها الواجهة الأساسية للتأمين المصغر.

[2] Groupe d'experts, **Étude sur la Microassurance dans la zone CIMA – État des lieux et recommandations**, Développement international Desjardins,2011,Annexe 1, p1.

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دور الرابط بين شركة التأمين والعميل . ففي الهيكل التنظيمي الأمثل لا تكتفي مؤسسات التمويل المصغر بتحصيل الأقساط، التسيير الإداري، التعويضات وإنما يجب عليها نقل شكايات العملاء من خلال الضغط على شركات التأمين لتكييف منتجاتها وإجراءاتها حسب متطلبات العملاء، وفي الجهة المقابلة، على شركات التأمين أن تسعى لخلق وسائل لمتابعة الفعالية على مستوى الموزعين.

شكل رقم (1-7): نموذج وكيل/شريك

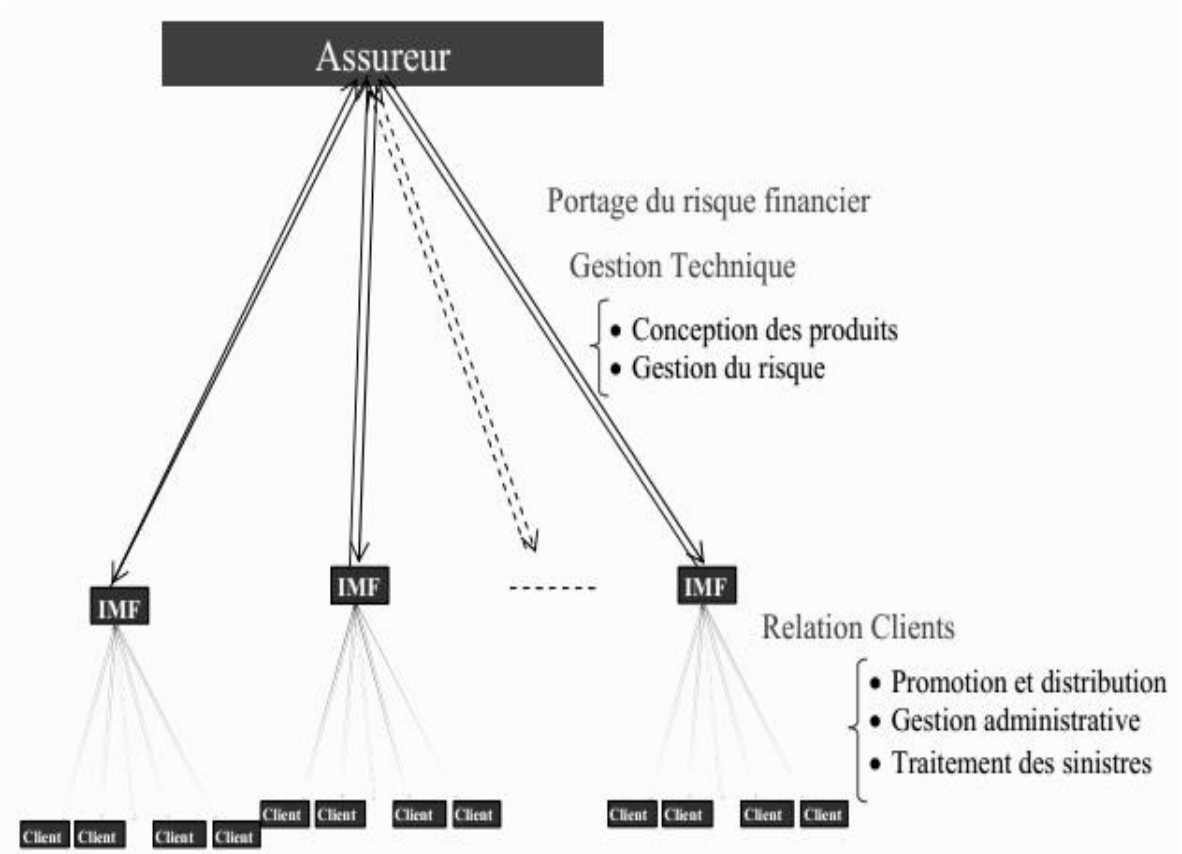

Source: Lamis Aljounaidi**, Rapport sur Les articulations Microfinance/Micro -assurance**, ESF Paris, 2007, p 10

يعتبر هذا النموذج الأبسط والأسهل بالنسبة للمؤسسات التمويل المصغر لعرض منتجات التأمين المصغر للعملاء، غير أن التطبيق على أرض الواقع يصدم بالغياب المطلق للمؤمِنين المستعدين للاستثمار في هذا السوق الضعيف المردودية، ناهيك عن إحجام مؤسسات التمويل المصغر عن عرض بعض المنتجات التأمينية.

2- النموذج التعاضدي/التعاوني:

يعرب هذا النموذج على البعدين الاجتماعي والتجاري للتأمين المصغر، فمؤسسات التأمين المصغر في غالب الأحول هي نفسها مؤسسات تعاونية مرتبطة بشبكة من التعاضديات.

فالتعاونية هي مؤسسة أو شركة تعود ملكيتها وإدارتها لأعضائها، ويتشارك حملة وثائق التأمين الأرباح والمخاطر التي تواجه الشركة. ويكمن الفرق الأساسي بين التعاونية والتعاضدية كون أن الأولى تعود ملكيتها وجوبا لعملائها، بينما الثانية تعود ملكيتها إما لعملائها أو للتعاضديات أخرى (درجة ثانية) وليس بالضرورة أن يمتلكها عملاؤها[1].

نميز عنصرين أساسين للشكل الأول للنموذج التعاوني: شبكة للتوزيع مثل التعاضديات الادخارية والائتمانية، وحامل الخطر الذي يخلق ويكفل المنتجات التأمينية[2].

على عكس نموذج وكيل-شريك، القائم على أساس علاقة تعاقدية بين المنظمات المستقلة، فالمؤمِن تعود ملكيته وإدارته للشبكة في النموذج التعاضدي. مما يؤثر على نوعية وتكلفة الخدمات المقدمة لشريحة الأفراد ذوي الدخل الضعيف، وغالبا ما تكون التعاضديات التأمينية قادرة على تخفيض التكاليف وتوفير أقساط منخفضة السعر مقارنة بالمنافسة التي تواجهها. لكن هذا لا ينفي الضعف الموجود على مستوى هيكل الحوكمة الذي بإمكانه أن يخلف عزلة المسريين وتبني إجراءات غير فعالة.

3- نموذج المؤمن المباشر

على الرغم من أن النماذج السابقة كانت قادرة على إثبات أن الاستعانة بشبكات توزيع قائمة مسبقا، أمر مهم على مستوى ربحية منتجات التأمين المصغر بالنسبة للمؤمِن، إلا أننا نرى أن البعض استطاع أن يثبت أنه بإمكانه اختراق هذه الأسواق من دون اللجوء إلى شبكات التوزيع القائمة مسبقا والتوصل إلى نتائج ملموسة. ففي إفريقيا على سبيل المثال ما يقارب 50% من شركات التأمين التجارية تتبنى هذا النموذج غير أنه لا يمثل سوى 13% من مجموع وثائق التأمين المصغر المصدرة من طرف شركات التأمين الرسمية[3].

[1] Craig Churchill ,Op.cit, p390.
[2] Mutuals, Cooperatives And Community Based Insurers**. Microinsurance In Focus** , N°11,March 2008, p1.
[3] Groupe d'experts, Op.cit, p4.

و يعتمد هذا النموذج على وكلاء، الذين بدورهم يقومون بالاتصال المباشر بالعملاء القاطنين في المناطق الريفية لعرض المنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط وفي المقابل يتلقون أجورا أو علاوات كما في الأسواق المتطورة.

فالبعض منهم يستعمل وكلاء تقليديين في حين أن البعض الآخر يسعى إلى تكوين شبكات متخصصة من الوكلاء المدربين المأجورين خصيصا بهدف بيع منتجات التأمين المصغر.

من الإيجابيات التي ميزت هذا النموذج مقارنة بالنموذج وكيل–شريك أنه يسمح للشركات التأمين بالتحكم في العمليات والموزعين، غير أن هذا الميزة مكلفة نظرا لكون المؤمِن ملزم بتطوير أدوات ووسائل للتوزيع وبناء الثقة على مستوى سوق جديد، وهذا ما يفسر العدد المحدود من التجارب في هذا الإطار[1].

رابعا: حامل وثيقة التأمين

يقوم حامل وثيقة التأمين بدفع الأقساط والمطالبة بالتعويضات مع عدا في حالة التأمين على الحياة أين يكون المطالب بالتعويض هو المستفيد، ويمكن لحامل الوثيقة أن يكون فردا أو مجموعة.

فنجد في التأمين المصغر أن حملة وثائق التأمين جماعيا أكثر منه فرديا وذلك لإمكانية بيع وثائق ذات قيمة صغيرة لجميع أعضاء المجموعة بسعر أقل مما هو عليه البيع الفردي، ويمكن ذكر النقابات كمثال، التي تقتني منتجات التأمين بشكل جماعي كبير لصالح أعضائها.

المطلب الثالث: الفاعلون في مجال التأمين المصغر

إن تنمية وتطوير التأمين المصغر لفائدة الأفراد ذوي الدخل الضعيف مرهون بتكاتف كل الجهود على مستويات عدة، لا يكفي تقديم، تصميم وتوزيع المنتجات من طرف المؤسسات المالية فقط، وإنما الموضوع أكبر من ذلك بكثير ويستدعي تدخل مختلف المؤسسات الأخرى سوآءا على المستوى الكلي، المتوسط أو الجزئي، كما يوضحه الشكل الموالي. فكل مؤسسة يجب أن تتدخل بما يوافق تسهيل التنمية وبما يناسب كل مستوى.

[1] Groupe d’experts, Op.cit, p4.

شكل رقم (1–8): الهيكل التنظيمي وبيئة التأمين المصغر

Source: Llyod's 360 risk insight, **Insurance in developing countries: exploring opportunities in microinsurance**, Microinsurance Centre, 2009, p14.

أولا: المستوى الجزئي

نجد حملة الوثائق والمؤمنين في مركز نظام التأمين المصغر، حيث أنه يمكن أن يتمثل المؤمن في صيغة مؤسسة واحدة تقوم بجميع العمليات من تحمل الخطر، تسويق وتوزيع المنتجات وإدارة المطالبات، كما يمكن أيضا أن يتكفل بهذه المهام هيئات مختلفة، فيقوم المؤمن بتحمل الخطر، في حين أن التوزيع تضمنه مؤسسة تمويل مصغر بينما يقوم طرف ثالث متخصص بإدارة المطالبات.

كما يمكن تقسيم مقدم خدمات التأمين إلى ثلاث فئات كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم (1-4): نظرة عامة على مقدمي خدمات التأمين على أساس وضعهم القانوني

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
منظمات تنشط ومرخص لها بموجب قانون التأمين (شركات التأمين)	منظمات تنشط و/أو مرخص لها بموجب أي قانون آخر (الكيانات الرسمية بموجب قوانين أخرى غير قانون التأمين)	المخططات غير الرسمية (غير مسجحة وتنشط بدون أي وضع قانوني)
– شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة) – تعاونية أو تعاضدية	– شركات أو جمعيات الجنازة – التعاضديات والتعاونيات – مخططات الصحة – التأمين الممنوح من طرف البريد – هيئات غير حكومية	– الجمعيات الخيرية – الجمعيات الاجتماعية غير رسمية

Source: CGAP Working Group on Microinsurance, **Issues in regulation and supervision of Microinsurance,** IAIS-CGAP ,June,2007, p24.

ثانيا: المستوى المتوسط

يحتوى هذا المستوى على البنية المالية التحتية الضرورية لتسهيل سير الأنشطة على المستوى الجزئي، حيث أن مقدمي خدمات التأمين بالتجزئة يحتاجون بدورهم للعديد من خدمات الموفرة من طرف المؤسسات الداعمة. بالرغم من نقص هذا النوع من المؤسسات المتخصصة في الدعم في مجال التأمين المصغر، إلا أن أهمها الخدمات التي يوفرها معيدو التأمين (تطرقنا لهم سابقا)، منظمات أبحاث السوق وشبكات الجمعيات.

نرى أن الشبكات والجمعيات تتشارك في القيام بالمهام التالية: كسب التأييد والحوار، الرصد والمراقبة الذاتية، تنمية مدونات لقواعد السلوك وتنفيذها، الأبحاث وتطوير المنتجات، تمويل الاستثمارات المشتركة وكذا تقديم الدعم التقني وبناء القدرات.

نجد أيضا الجمعيات الغير تأمينية كالتعاونيات الفلاحية التي من دورها أن تسهل توفير التأمين المصغر من خلال لعب دور قناة للتوزيع. كما يضم هذا المستوى الجامعات ومراكز البحث التي من شأنها أن تلعب دورا في توفير تحليلا حاسما للأسواق والمعلومات المتعلقة بالاكتتاب لهيئات التأمين المصغر.

وعلى غرار التأمين التقليدي، فالتأمين المصغر يحتاج أيضا كما هائلا من المعلومات والبيانات التي تسمح بمعالجتها إكتواريا من أجل اتخاذ القرارات التجارية، فيم تتصف قضية جودة البيانات بالمعقدة. غير أنه يجب على القطاع الخاص والهام فهم الخصائص الإحصائية ذات المصداقية وذات الصلة التي من شأنها أن تساعد في بناء نماذج إكتوارية. وبالتالي فالعنصر الأساسي الذي يوفره هذا المستوى هو المعلومة الدقيقة عن السوق، التي تلعب دورا هاما في تطوير المنتجات، وتوضيح معالم السياسة التي تؤدي إلى فعالية ونجاعة المستويين الجزئي والكلي.

ثالثا: المستوى الكلي

يقوم العمل في هذا المستوى أساسا على دور الدولة في تثبيت القوانين التي تنظم سير المؤمنين في مرحلة أولية ثم الرقابة والإشراف في مرحلة ثانية للتأكد من عدم مخالفة القوانين والسهر على تطبيقها.

و من جهة أخرى يمكن للحكومات أن تلعب دورا أساسيا في تعزيز حماية المستهلكين من خلال ضبط قوانين تسعى للحفاظ على حق كل الأطراف.

في الحقيقة الأمر لا يمكن تلخيص هذا المستوى في بضع أسطر، ولذلك خصصنا له المطلب التالي لنبين أهمية الرقابة والإشراف في المجال.

المطلب الرابع: التنظيم والإشراف في التأمين المصغر

إن الهدف من سياسة الحكومة اتجاه التأمين المصغر هو تحقيق التوازن بين تعزيز فرص الحصول على التأمين وحماية المستهلك. فمن ناحية نجد أن مقدمي خدمات التأمين المصغر الجدد يحتاجون إلى التجربة، التطور والنمو حتى يتمكنوا من مواجهة السوق. ومن ناحية أخرى هناك أولويات الاستقرار المؤسسي والمنهجي فضلا عن حماية المستهلك. وكل هذا متعلق بتعزيز الثقة بالتأمين على المدى الطويل[1].

[1] Llyod's 360 risk insight, **Insurance in developing countries: exploring opportunities in microinsurance**, Microinsurance Centre , 2009, p18.

لا يمكن القضاء نهائيا على تدفق المعلومات غير المتماثلة في قطاع التأمين، مما يخلف في هذا السياق سببين أساسين لحماية التأمين. أولا، طبيعة التأمين كـ "مطالبة" حيث أن المؤَمَن يقوم بالدفع مسبقا مما يخلق الحاجة إلى ضمان أداء وفعالية المؤمِن. وتجدر الإشارة إلى أن هذا في حد ذاته سبب غير كافي نظرا لأنه ينطبق على أي عقد مؤقت. ومع ذلك فإن الذيل الطويل لبعض عقود التأمين كمطالبات المسؤولية الشخصية التي تخلق مشاكل خاصة توفر لنا تبريرا لوجوب تنظيم التأمين. ثانيا، نجد أن كل طرف من أطراف عقد التأمين له موقف تفاوضي يختلف عن الآخر وكل له مستوى معين من المعرفة عن الخطر المحتمل، إلا أن المؤَمِنين (شركات التأمين) يمكن لهم الولوج إلى البيانات الإكتوارية على عكس المؤمَن (العميل) مما يخلق تباين في المعلومات ويجعل من عقود تأمين معقدة نوعا ما، مما قد يؤدي إلى الاستغلال الغير عادل للأفراد من قبل شركات التأمين، وهذا ما يبرر الحاجة إلى "حماية المستهلك" من خلال التنظيم[1].

و بالتالي يمكن تقسيم المسؤوليات التنظيمية في التأمين إلى قسمين رئيسين: تنظيم الملاءة المالية وتنظيم السوق. فمن الناحية النظرية، الملاءة المالية هي حماية حملة وثائق التأمين ضد مخاطر شركات التأمين التي ليس بإمكانها الوفاء بالتزاماتها. في حين أن تنظيم السوق هو ضمان الأسعار العادلة للتأمين، الممارسات التجارية السليمة والمنتجات. وعلى الرغم من أن كلا الهدفين مترابطين، إلا أن تنظيم الملاءة متعلق بحقوق حملة وثائق التأمين الحاليين في حين أن تنظيم السوق أكثر توجها نحو الزبائن المحتملين [2].

إن التنظيم في التأمين المصغر (أو عدم وجوده) يؤثر بشكل مباشر وفعال على الهيئات والمجموعات المختلفة بطرق متنوعة، فنجد **أولا**: الممارسين (شركات تأمين، شركات التأمين التجارية الصغيرة، مؤسسات تمويل مصغر) والذين يعملون على اغتنام الثغرات القانونية في كثير من الأحيان (خارج قانون التأمين) وإما يعانون في ظل التشريع القانوني الحالي. على سبيل المثال: لا يمكن لشركات التأمين في الهند أن تستهدف شريحة الأفراد ذوي الدخل الضعيف على حدى وذلك لارتفاع الاحتياطات القانونية اللازمة. **ثانيا**: المستهلكين الذين يعانون عدم توفر الحماية أثناء شراء المنتجات، أو إقصائهم إطلاقا من الخدمة لعدم وجود شركات تأمين على استعداد لخدمة هذا النوع من الشريحة. **ثالثا**: المشرفين الذين يعانون الضغط المتزايد إزاء التصرف أمام الممارسات خارج قوانين التأمين من جهة وتسهيل تقديم التأمين المصغر من جهة أخرى. ويمكن للمشرفين في مجال التأمين أن يلعبوا دور

[1] Ayandev Saha, **Driving Efficiency & Growth in Microinsurance through regulatory intervention – A Perspective,** 2012 Research Conference Miroinsurance, April 11 – 13, 2012 , University of Twenty, Netherlands, p6.
[2] Ibidem.

الميسر من خلال جعل البيئة التنظيمية أكثر ملاءمة للتأمين المصغر وبالتالي تحفيز التنمية من دون المساومة على جوانب الحيطة [1].

إذن اللوائح التنظيمية تعمل على تحديد متطلبات واحتياجات شركات التأمين، حماية المستهلك من خلال الإشراف على شركات التأمين للحفاظ على الملاءة المالية وبشكل أكثر تحديدا تقوم أنظمة التأمين بـ [2]:

- حماية العملاء من تضليل الباعة والممارسات التجارية الغير عادلة؛
- حماية السلامة المالية لشركات التأمين؛
- تحديد الملامح العامة للتأمين؛
- تحديد الواجبات والمسؤوليات؛
- تحديد الشروط اللازمة لدخول وخروج الفاعلين في السوق؛
- ضمان فرص متكافئة في السوق.

إن الملاحظ في مجال التنظيم أن المشرفين قد التمسوا دورا آخر غير الدور الكلاسيكي المتمثل في حماية المؤمَن والحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسات إلى دور تنمية وتطوير سوق التأمين، من خلال تحسين فعالية السوق عن طريق تشكيل إطار تنظيمي ملائم لخلق منتجات ومكانيزمات التوزيع التي من شأنها أن تفتح المجال للأفراد العاجزين عن الوصول إلى سوق التأمين. وحتى يتسنى للمشرفين القيام بهاته المهام يجب عليهم [3]:

1-فهم نقاط القوة، الفرص، والتهديدات المتعلقة بالتأمين المصغر وتحديد صلاحية المخططات الغير رسمية؛

2-دراسة أمثلة التنظيم والإشراف في مجال التأمين المصغر في أنظمة دول أخرى والمساهمة في المناقشات الدولية حول الأطر التنظيمية والإشرافية للتأمين المصغر؛

3-التشجيع والدعوة إلى حوار وطني حول التأمين المصغر في إطاره القانوني التنظيمي بين حملة الوثائق، المتعاملين، الوسطاء والمستهلكين ذوي الدخل الضعيف؛

4-التنسيق مع الجهات الرقابية المختلفة في ولايتها القضائية المسؤولة عن تنظيم مخططات التأمين الرسمي الذي يمكن أن يكون خارج سيطرتهم حتى الآن (تبادل المعلومات بانتظام لمنع المراجحة التنظيمية على سبيل المثال)؛

[1] Ayandev Saha, Op.Cit , p 7.
[2] Ibidem
[3] CGAP Working Group on Microinsurance, **Issues in regulation and supervision of Microinsurance,** IAIS-CGAP, June,2007, p 21.

5-تطبيق الأنظمة الملائمة للتأمين المصغر، وتكييف الممارسات الرقابية؛

6-وكجزء من متطلبات الهيئة التنظيمية لتحليل الأسواق (ICP11)، لعب دور أكبر في فهم المخاطر التي تواجه الأفراد ذوي الدخل الضعيف، الطلب المحتمل على الخدمات، والحواجز التي تحول دون الوصول على الخدمات الرسمية؛

7-تسهيل تدريب المشرفين خاصة في بعض الجوانب الحساسة في التأمين المصغر؛

8-وضع مؤشرات أداء مناسبة وإعداد التقارير ومتطلبات الإفصاح لرصد خطط التأمين المصغر؛

9-تشجيع دمج عمليات التأمين المصغر بالتكنولوجيا.

إن تأسيس نظام تأمين قوي ومستقر أمر بالغ الأهمية لضمان النمو المستدام للاقتصاد على المدى الطويل وكذا التوزيع الفعال للموارد، ولا يتم ذلك إلا من خلال كسب ثقة الجمهور في المؤسسات التي من شأنها تقديم خدمات موثوقة ذات جودة عالية في ظل حماية المستهلك. وفي هذا الصدد، يقوم المشرف بتعزيز هذا الاستقرار على المدى الطويل من خلال رصد السلامة المالية للمؤسسات وحماية الأفراد.

و حتى نعزز ما قلنا سابقا سنذكر بعض الأساليب المبتكرة لتعزيز التأمين المصغر من طرف المشرفين والمسؤولين عن وضع السياسات والمخططات في بعض النظم القانونية[1]:

- **الهند:** فصلت هيئة تنظيم التأمين والتنمية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز تنمية التأمين المصغر لائحة النظم الخاصة بهذا التأمين، من ميزاتها أنها أقل صرامة فيم يخص مؤهلات وكلاء التأمين المصغر مقارنة بالتأمين التقليدي شريطة بيع منتج واضح عُرض من طرف شركة تأمين مسبقا، كذلك من المفاتيح المستعملة تقديم منح عالية مقابل بيع منتجات التأمين المصغر، في حين نجد أنها تسمح ببيع منتجات مركبة (حياة / غير حياة) في الواجهة الأمامية لوثيقة التأمين شريطة الفصل الواضح بين التأمينين في ظهر الوثيقة.
- **البرازيل:** قام المشرقون على التأمين بتشجيع وتعزيز الحوار بين القطاعات حول التأمين المصغر، وتم ادخال برامج للتعليم المالي وقانون "أمين المظالم" (OMBUDSMAN)، كما قدمت حوافز لقنوات التوزيع البديلة وإعفاءات ضريبية للتأمين على الحياة مما أسفر عن نتائج مقبولة في صناعة التأمين التجاري وتوسيع توفير التأمين المصغر.

[1] CGAP Working Group on Microinsurance, Op.Cit., p 22

- **السنغال ومالي**: لقد تم تبني تنظيم جديد للائحة النظام المتعلق بالتأمين المصغر الصحي التبادلي، وهناك لوائح جديدة قيد المناقشة مبنية على أساس عملية تتشارك فيها ثمان أنظمة للاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب إفريقيا تهدف إلى وضع ملامح واضحة لخصائص المؤسسات التعاونية والتعاضدية حتى تضمن الحماية للأفراد ودفع المؤسسات الهشة والجديدة.

إن تجارب هذه الأنظمة وأخرى محل نقاش ويمكن أن تعطي الإضافة إلى أنظمة أخرى، إلا أنه لا يمكن اعتبارها معيارية وقياسية، وإنما كل نظام يحتاج إلى تحليل خاص ودقيق لحالته ويتطلب ابتكار نموذج ومنهج خاص به.

المبحث الثالث: منتجات التأمين المصغر

إن الوصول إلى طرح منتج ناجح يعتمد على الفهم الجيد للسوق، وقد يبدو للبعض أنه بمجرد طرح منتج أثبت سابقا نجاحه في سوق أخرى يكفي بالغرض، إلا أن التجارب قد بينت عكس ذلك. فالأسواق على اختلاف حجمها ومكانها الجغرافي تختلف أيضا في متطلباتها، احتياجاتها، مواردها وأنظمتها. إذن التحليل الجيد لهذه العوامل هو الذي يحدد نجاح المنتج. ويكون الفهم الحقيقي للسوق كما عن طريق [1]:

شكل رقم (1–9): التركيبة الجوهرية لسوق التأمين المصغر

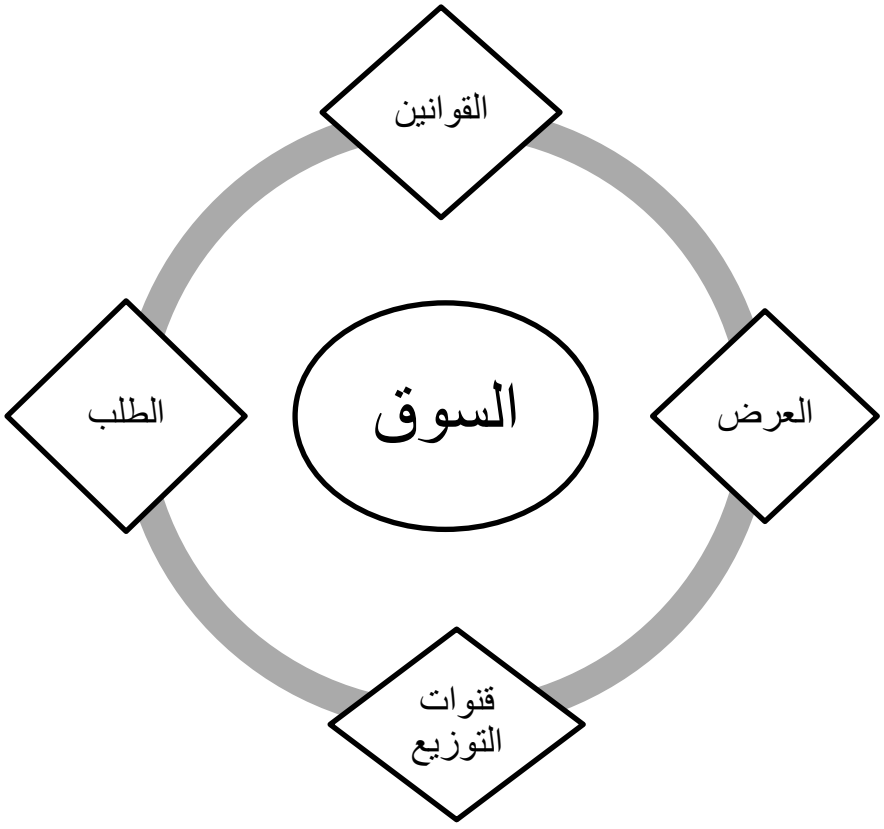

Source: Michael J. McCord **, Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012, 2012, p 23

الطلب: وهو الفهم لمتطلبات السوق، وقد تم التطرق إليه سابقا من خلال شرح احتياجات الأفراد ذوي الدخل المنخفض وكيفية مواجهة المخاطر.

[1] Michael J. McCord **, Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012, 2012, p 23

العرض: وهو معرفة واقع السوق من خلال المنتجات المطروحة وكيفية عرضها والشركات التأمينية التي ننتشط فيه. وسيتم التعرض لأهم المنتجات التي يوفرها التأمين المصغر.

التوزيع: وهو تحليل الخيارات المتوفرة لشركات التأمين لعرض منتجاتها. وتم التطرق اليه.

القوانين والأنظمة: كيف تبدو الأنظمة والقوانين وكيف تؤثر على سير التأمين المصغر. فمن الصعب جدا التطرق لواقع الأنظمة عموما لأن كل بلد يختص بقوانين وأنظمة تتماشى مع السوق المحلي وقد تم التطرق لأهمية هذا العامل في الفصل السابق.

من الملاحظ في سوق التأمين هو تعدد المنتجات التأمينية التي اختلفت شركات التأمين في تسميتها وكذا الخبراء الاقتصاديون، فنجد للمنتج الفرعي الواحد عدة تسميات مما يصعب الفهم على القارئ غير أننا ارتأينا إلى أنها تصب في أربع محاور رئيسة: التأمين الصحي، التأمين على الحياة، التأمين على الممتلكات والتأمين الزراعي.

فإذا قمنا بالتمعن في طبيعة سوق التأمين المصغر نجد أن هناك عدم تلاءم بين توجه الطلب وتوجه العرض، فعموما يكون طلب الأفراد على منتجات تكون أكثر تعقيدا من تلك المعروضة من طرف شركات التأمين نظرا لبساطتها، باستثناء التأمين على الجنازة الذي يتميز بالبساطة إلا أنه من المنتجات المطلوبة كثيرا.

شكل (1-10): ترتيب المنتجات التأمينية حسب درجة التعقيد واتجاه الطلب عليها

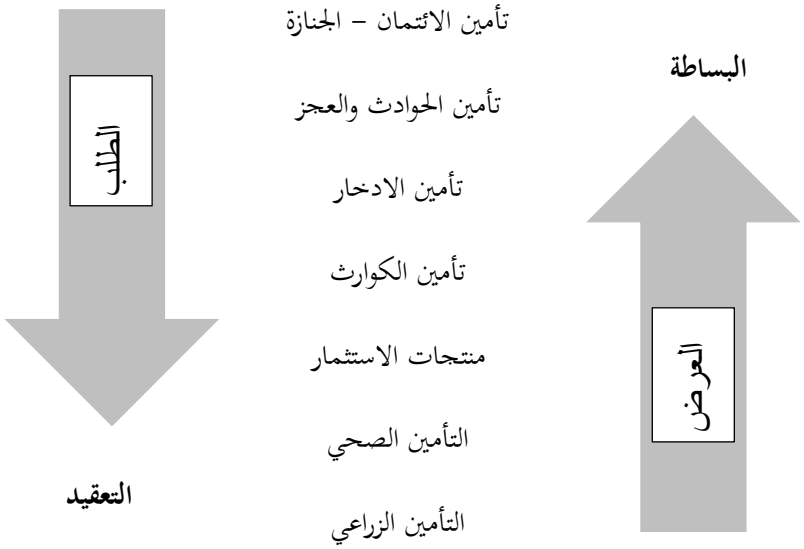

Source: Groupe d'experts financiers , **Positionnements Institutionnels: Microassurance**, Développement international Desjardins (DID) , 2010 , p 19

صناعة التأمين عامة تواجه عدة مخاطر، وخصوصا على مستوى عرض المنتجات التأمينية مما يؤثر سلبا على شركات التأمين فمن أهم المخاطر التي تواجهها: سوء الاختيار، الاحتيال، خطر التباين والخطر الأخلاقي. وفيما يلي شرح مختصر لهذه المصطلحات[1]:

سوء الاختيار (anti sélection) أو (asymétrie d'information)

في مجال التأمين سوء الاختيار له مفهومين: الأول هو نزعة الأفراد إلى تأمين خطر عالي الشدة مقارنة بالأخطار المؤمنة، على سبيل المثال اكتتاب شخص ما لوثيقة تأمين صحي مع علمه المسبق بالمرض وذلك لتغطية تكاليف العلاج. الثاني هو فسخ عقد تأمين لخطر منخفض لأنه يبدو للمؤمَن غير مربح. فهذا النوع من الحالات يمكن أن يؤثر على استقرار نظام التأمين.

الاحتيال (la fraude)

هو نتيجة لتصريح غير صحيح أو كاذب أدلى به العميل إلى شركة التأمين، وكذا هناك احتيال عندما يصرح العميل بوقوع الحدث في حين أن الحقيقة عكس ذلك، أو عند تقديم إجابات خاطئة حال القيام بالاستجواب ما قبل الاختيار.

خطر التباين (risqué covariant)

و هو ذلك الخطر والحدث الذي يؤثر على العديد من المؤمنين (العملاء) في نفس الوقت ويكون غير متوقع مثلا: الكوارث الطبيعية، الأوبئة...)

الخطر الأخلاقي (risque Moral)

ينشأ هذا الخطر عندما تقوم شركات التأمين بتوفير تغطية تأمينية إما تشجع الأفراد على التسبب في وقوع الخطر كحالات الانتحار لحملة وثائق التأمين على الحياة، وإما تؤدي إلى تغير سلوكيات الأفراد بغرض زيادة احتمال وقوع الخطر كحالات عدم تلقيح القطيع لحملة وثائق التأمين على الأبقار، بهدف الحصول على تعويضات.

للتوفيق بين مصالح جميع الفاعلين في مجال التأمين المصغر يمكن اتخاذ إستراتيجيات من طرف شركات التأمين نذكر منها[2]:

[1] Dominic Liber et autres, **Guide technique pour le développement et la prestation de services de Microassurance**, OIT, 1ere Edition, 2004, p 11-17

[2] Groupe d'experts financiers, **Positionnements Institutionnels: Microassurance**, Développement international Desjardins (DID) , 2010 , p 19

1- التركيز في البداية على المنتجات البسيطة التي تتميز باحتمال نجاح كبير مثال: تأمين الجنازة وتأمين القرض وذلك لتكوين رأس المال المطلوب لتأمين العمليات والمحافظة على الاستقرار، ثم الادماج التدريجي لخطوط انتاجية جديدة تكون أكثر تعقيدا غير أنها الأكثر طلبا.

2- وضع المنتجات على شكل حزم فعالة تجمع من ناحية المنتجات والتغطيات التأمينية الأكثر طلبا من طرف الأفراد ومن ناحية أخرى المنتجات والتغطيات التأمينية المربحة الأقل خطرا والأقل طلبا من قبل الأفراد على سبيل المثال: أطلق Cic Kenya تغطية تأمينية ثلاثة في واحد (3 في 1) : تجمع تأمين الجنازة، تأمين الحوادث والصحة وتأمين الصحة.

إن الجمع والتوفيق بين طلب الأفراد والتسويق لمنتجات التأمين المصغر أمر صعب في إطار تعدد المخاطر التي يمكن تغطيتها عن طريق هذه المنتجات، والتي غاليا ما تتطلب الدقة الواضحة في تصميمها. وسنتطرق فيم يلي لأهم المنتجات:

جدول رقم (1-5): نوع المنتجات والخدمات التي يوفرها التأمين المصغر

المنتجات	المنتجات الفرعية	الأهمية
التأمين على الصحة	الاستشفاء، الرعاية الأولية، الأمراض الخطيرة	تحمي المؤمن في حالة المرض والاصابات الجسمانية: تغطية عادة ما تكون محدودة بالاستشفاء
التأمين على الحياة/ ائتمان	حماية الحياة (مرتبط بالقرض)	تحمي خسارة المقرض لأمواله في حالة وفاة المقترض: مبلغ محدد
التأمين على الحياة / حماية	وفاة مؤقت، جنازة، حوادث، عجز	تعويضات مالية للمستفيدين في حالة وفاة/حادث/عجز المؤمن
التأمين على الحياة / ادخار	تغطية مختلطة، أرباح، استثمارات	مزج الحماية بالادخار: تعبئة الادخار للصالح المؤمن/المعالين
التأمين الزراعي/مؤشر	تأمين المحاصيل، ماشية وتغطية بمؤشر	يحمي المداخيل / المردود الزراعي في حالة الكوارث الطبيعية
التأمين على الممتلكات	سكنات / أصول تجارية	عادة مرتبط بالقرض: يحمي المستفيد من خسارة الأصول
التأمين المصغر التكافلي	تكافل عائلي وتكافل شامل	يوفر تأمين يتناسب مع الشريعة الاسلامية للأسر المسلمة ذات الدخل الضعيف

Source: Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010, p 18

المطلب الأول: التأمين الصحي

يعتبر التأمين الصحي من المنتجات الأكثر طلبا، وبصرف النظر عن رغبة الأفراد الواضحة في تجنب المعاناة والمرض فالأمراض والإصابات لها آثار خطيرة على الأمن المعيشي للأفراد ذوي الدخل الضعيف، فعندما سئل قروي زامبي عن أهم أسباب الفقر قال:" اسمحوا لي أن يكون الجوع في المرتبة الأولى لأنه إذا كنت جائعا لا يمكنك العمل ! لا، الصحة هي الرقم الأول لأنه إذا كنت مريضا لا يمكنك العمل "[1].

يوفر التأمين المصغر الصحي فرصا واعدة للتخفيف من مخاطر المرض والأوبئة المميتة التي يتحملها الأسر ذات الدخل المنخفض على نحو غير متناسب.

ويعرف التأمين المصغر الصحي على نطاق واسع أنه: توفير تغطية تأمينية صحية لسوق الدخل المنخفض ضد المخاطر الصحية مقابل أقساط تأمين تتناسب مع احتمال وتكلفة وقوع الخطر.

و يختلف التأمين المصغر الصحي عن الأنواع الأخرى من منتجات التأمين في عدة أوجه لذلك فتطبيقه يحتاج لاعتبارات عديدة[2]:

- التأمين الصحي في جوهره قائم حول الحماية المالية وتقديم الخدمات الصحية، فبعض مخططات التأمين الصحي ترتكز على ما سبق من أحداث وذلك لتوفير التغطية المالية للأمراض الكارثية في حين أن البعض الآخر يهدف إلى تحسين النتائج الصحية عن طريق التأكيد على وضع خطط أوسع للرعاية الطبية؛
- يعتبر توفير الرعاية الطبية في مخططات التأمين المصغر الصحي في غالب الأحوال هو المنتج في حد ذاته وإشراك مقدمي الرعاية الطبية زاد من تعقيد المنتج، التكاليف المتعلقة بالخطر الأخلاقي والاحتيال وكذا بالنسبة لجودة الخدمات الطبية؛
- في حين أنه من ناحية الطلب فالعملاء جد حساسون للمنافع والتكاليف وكيفية تقديم الخدمات الصحية وبالتالي فتوليد الطلب ليس بالأمر السهل خاصة وأن شريحة الفقراء تتميز بعدم الثقة وتغلل نقص ثقافة التأمين؛
- و هناك العديد من نماذج التأمين الصحي في القطاعين الخاص والعام إلا أنه من الصعب جدا المقارنة بين هاته النماذج أو محاولة تطبيق أحسنها في أنظمة أخرى لأنها وبكل بساطة مكيفة حسب البيئة التي تنشط

[1] Rebecca Dodd and Lise Munck , **Dying for Change**, WHO and World Bank, Switzerland,2001,p20
[2] Taara Chandani and Denis Garand, Lessons **Learned and Good Practices in Health Microinsurance**, Microinsurance Network , Luxembourg, 2013 , p 8-9

فيها وبالتالي يجب على الشركات أن تبذل جهودا لتطبقيها على أكمل وجه حتى تضمن الاستدامة لسيرورتها؛

- يُعد منتج التأمين الصحي منتج تحدي نظرا لصعوبة الحصول على البيانات الصحية في البلدان النامية وخاصة المتعلقة بالأفراد ذوي الدخل الضعيف، فتوفير هذا المنتج يمكن أن يغير من السلوكيات بتحفيز الرعاية الطبية والتقليص من عدد الوفيات بسبب الأمراض. فتصميم منتجات ذات قيمة واستمرارية هو أكثر تعقيدا من المنتجات الأخرى، وما يميز معظم منتجات التأمين المصغر الصحي هو التردد المنخفض وغالبا ما تكون غير متوقعة على عكس المنتج المطلوب جدا وهو الرعاية الصحية الروتينية. وعلى ذلك برامج التأمين المصغر الصحي تناضل حتى تضمن الاستمرارية في تطوير هذا النوع من المنتجات خاصة وأن الأسر الفقيرة ترى أنه الأنسب لها لأنه يغطي المخاطر ذات التردد العالي. إذن فالحال الأمثل هو التوفيق بين الحد من هشاشة الأسر اتجاه الكوارث وتحسين النتائج الصحية عامة[1].

جدول رقم (1–6): الأفراد المؤمنون بالمنتجات الفرعية للتأمين الصحي في 100 أفقر بلد في العالم

المنتجات الفرعية	عدد المنتجات	الأفراد المؤمنون
الصحة الشاملة	38	786.342
منتجات الصحة الأخرى	8	1.797.861
الاستشفاء	66	3.343.752
الرعاية الصحية الأولية	79	31.778.723
المعاشات التعاقدية	40	789.634
المجموع	231	38.496.312

Source: Jim Roth, Michael J. McCord, and Dominic Liber, **The Landscape of Microinsurance in the World's 100 Poorest Countries**, The Microinsurance Centre LLC, April 2007, p 27

يعتبر التأمين المصغر الصحي خير مثال لتوضيح كيفية التنسيق بين نظام التأمين المصغر ونظام الحماية الاجتماعية. معظم شركات التأمين المصغر تقوم بتوفير التغطية للرعاية الصحية الأولية من خلال منظمات المجتمع الكلي والمنظمات غير الحكومية في البلدان التي تقوم الحكومة فيها بتوفير الرعاية الثانوية.

[1] Sheila Leatherman, Lisa Jones Christensen, Jeanna Holtz, **Innovations And Barriers In Health Microinsurance** , Paper Research No. 6 ,ILO ,2010,p2

في حين أن تأمين الاستشفاء من المنتجات المفيدة جدا والشائعة خاصة في الحالات التي لا تتدخل فيها الحكومة، إلا أن التغطية فيها تكون محدودة ومقيدة بعلاجات وإجراءات حتى تسمح بالحفاظ على مستوى منخفض للأسعار.

المطلب الثاني: التأمين على الحياة

يعتبر التأمين على الحياة تغطية مالية لعواقب المخاطر التي تواجه الحياة اليومية للإنسان كالوفاة، العجز الحوادث والتقاعد...إلخ، فحياة الإنسان محفوفة بالمخاطر الطبيعة منها أو الحوادث غير المقصودة، فعند فقدان حياة إنسان أو تحقق خطر يجعل منه عاجزا عجزا دائما أو مؤقتا تنجم عنه خسائر مالية تثقل كاهل الأسر الفقيرة.

و بالرغم من أن حياة الإنسان لا تقدر بثمن إلا أنه يمكن تحديد المبلغ المالي الذي يؤمن على أساس المبلغ أو الدخل الذي خسرته الأسر في السنوات السابقة جراء تحقق الخطر بطرق إكتوارية.

فالتأمين على الحياة هو الخيار الأكثر وضوحا للتأمين المصغر، فعواقب الموت تشكل هاجسا كبيرا للأسر القفيرة مما يجعل الطلب على هذا المنتج مستمرا[1].

و في سوق التأمين على الحياة خصوصا تعتبر المرونة السعرية للطلب أقل أهمية نسبيا، فمن مواصفاته كما أضافه بابل (babbel) لصالح النظرية الاقتصادية على خلاف الكثير الرأي العام أن التأمين على الحياة "يباع ولا يشترى" [2]و تدعم هذه الفكرة سببين الأول: أن المبادرة في الغالب تكون من طرف البائع وليس المشتري وثانيا: صعوبة تسعير التأمين على الحياة تعقد من مأمورية المشترين في المقارنة.

و على الرغم من صعوبة المقارنة بين أسعار التأمين على الحياة، إلا أن المنافسة على الأسعار تلعب أهمية كبيرة في التأمين المصغر. فمن جهة، نجد أن الأسر ذات الدخل المنخفض في الأسواق الناشئة جد حساسة اتجاه

[1]Jim Roth and Gaby Ramm **, Micro insurance Demand And Market Prospects India,** Allianz AG ,GTZ and UNDP, august 2006, p 1
[2] Georges Dionne , **Handbook of Insurance** , Kluwer Academic Publishers , USA , 2000 , p 908

الأسعار[1]. ومن جهة أخرى نجد أنه مع صغر الأقساط التأمينية والأخطار المغطاة، **"معامل التحميل"** *كنسبة مئوية من القسط مرتفع نسبيا في إطار التأمين المصغر[2].

يتميز التأمين المصغر على الحياة بتعدد المنتجات، من بين منتجاته الرئيسية التأمين على الحياة المؤقت الشامل، تأمين الهبات، وتأمين على الحياة/ائتمان وكلها تنص على ضرورة دفع تعويضات في حالة وفاة المؤمن عليه. في حين أن تأمين الموت العرضي، معاشات العجز، تغطية نفقات الجنازة، وتأمين الادخار فتترتب عليه فوائد إضافية.

كما تتميز منتجات التأمين المصغر على الحياة بالاختلاف بينها من حيث المدة، المبلغ المؤمن، نوع التغطية، خيارات دفع الأقساط، طلبات المكتتبين وغيرها من المعايير. كلها تنطوي تحت فئتين رئيسيتين: المنتجات الفردية والمنتجات الجماعية[3].

و يعد التأمين على الحياة /ائتمان من المنتجات الأكثر شيوعا، يباع عادة في حزم ويمكن أن يغطي مدة من يوم إلى عدة سنوات بناءا على مدة القرض وكذا المبلغ المتفق على تأمينه الذي يوافق عادة مبلغ القرض.

يعتبر التأمين على الحياة من بين جميع أنواع التأمين المصغر والتقليدي الأسهل من حيث التوفير وذلك لعدة اعتبارات[4]:

- هو من أكثر التغطيات التأمينية طلبا عليها؛
- سهل التسعير مقارنة بالمنتجات الأخرى؛
- الأكثر مواجهة ومقاومة لمشاكل الاحتيال والخطر الأخلاقي؛
- هو منتج مستقل على عكس العديد من المنتجات الأخرى التي تتطلب توافر الكفاءات والأداء الأمثل للبنية التحتية كالمستشفيات والعيادات بالنسبة للتأمين الصحي على سبيل المثال؛

---

[1] C.K. Prahalad , **The Fortune at the Bottom of the Pyramid:Eradicating Poverty Through Profits**, Pearson Education, Inc , USA , edition 3,2010 , p 38

*معامل التحميل loading factor: وهو المبلغ الذي يضاف إلى تكلفة التأمين، لتغطية: تكاليف التشغيل ،الفرق بين الخسارة المتوقعة والحقيقية وكذا التغيرات التي تطرأ على فوائد الاستثمارات ويضاف إلى مبلغ يسمى بتكلفة التأمين الصافية.

[2] Craig Churchill: **Protecting the Poor A Microinsurance Compendium** , OIT And Munich Re Foundation, Edition 1, Germany , 2006 , p 248 , 598

[3] Denis Garand, John Wipf, **Les Indicateurs De Performance En Micro-assurance** , Appui au Développement Autonome, 2eme Edition , Luxembourg ,2012,p 60

[4] Jim Roth, Michael J. McCord, and Dominic Liber, **The Landscape of Microinsurance in the World's 100 Poorest Countries**, The Microinsurance Centre LLC, April 2007, p 29

- يمكن إدماجه وربطه بسهولة تامة مع منتجات التمويل المصغر؛
- تحقق الخطر هو حقيقة فعلية واضحة.

ونظرا للنمو الكبير الذي تشهده مؤسسات التمويل المصغر في البلدان النامية ليس من الغريب أن ما يقارب الـ 64 مليون عقد تأمين مصغر على الحياة من بين 78,5 مليون عقد تأمين مصغر. وفي الجدول التالي يوضح بعض الأرقام لمنتجات التأمين المصغر على الحياة.

جدول رقم (1-7): الأفراد المؤمنون بالمنتجات الفرعية للتأمين على الحياة في 100 أفقر بلد في العالم

المنتجات الفرعية	عدد المنتجات	الأفراد المؤمنون
المنافع العائلية	2	غ/م
التأمين على الحياة ائتمان	103	23.187.879
التأمين على الحياة ائتمان +	11	32.871
الوقف	16	1.229.450
جنازة	18	3.045.892
الاستثمارات	1	65.000
المعاشات التقاعدية	14	34.685.079
التأمين على الحياة مؤقت	19	1.493.359
المجموع	184	63.739.530

Source: Jim Roth, Michael J. McCord, and Dominic Liber, **The Landscape of Microinsurance in the World's 100 Poorest Countries**, The Microinsurance Centre LLC, April 2007, p 29

المطلب الثالث: التأمين على الممتلكات

يميل الطلب على تأمين الممتلكات إلى أن يكون أقل بكثير مما هو عليه الحال في سوق التأمين المصغر على الحياة والصحة، فمن الصعب جدا تغطية مخاطر الحريق، الفيضانات والسرقة في الأسواق ذات الدخل المنخفض وذلك لعدة أسباب نذكر منها [1]:

- عدم وجود سندات ملكية للسكنات غير الرسمية؛
- المطالبة بالتعويضات العالية التكاليف؛

[1] Llyod's 360 risk insight, Op.Cit , p 15-16

- صعوبة التعامل مع حالات الاحتيال؛
- المكان الجغرافي لأسواق الدخل المنخفض الذي عادة ما يتميز بالمخاطر الطبيعية العالية؛
- صغر الأقساط والمبالغ المؤمنة مقارنة بالخطر وتكاليف التسيير.

فالدراسات[1] بينت وجود 54 منتج تأمين على الممتلكات في العالم موزعة بين تأمين المحاصيل، السكنات الثروة الحيوانية، وممتلكات أخرى. و34 من بين 54 منتج يباع على شكل فردي وليس للمجموعات مما يفسر الفشل في التسويق، في حين أن حوالي 22% من المنتجات تسوق عن طريق مؤسسات التمويل المصغر، و11% عن طريق الوسطاء وذلك في إطار تأمين البضائع والمعدات المشترات، فهذا النوع من التأمين مثالي للأصحاب المشاريع الصغيرة خصوصا عند شراء المعدات عن طريق القرض.

وقد ظهر منتج جديد هو التأمين بمؤشر أُقترح كحل للمشاكل التي تواجه التأمين على الممتلكات خاصة بالنسبة للجفاف في القطاع الزراعي والمخاطر الكارثية مثل الفيضانات، الزلازل والأعاصير الاستوائية...الخ. التعويضات في هذا المنتج لا تتم على أساس الخسارة الفردية لحامل وثيقة التأمين وإنما تعتمد على مؤشر موضوعي مثل مستوى هطول الأمطار، حجم وقوة الزلازل. وبمجرد تثبيت مؤشر يرتبط بشكل جيد بالخسارة الفعلية ستنخفض تكاليف الاكتتاب والمطالبات وكذا القضاء على الاحتيال والخطر الأخلاقي.

المطلب الرابع: التأمين المصغر الزراعي

لقد صُمم التأمين المصغر الزراعي بهدف تغطية المخاطر التي تواجه المزارعين الصغار في البلدان النامية فتأمين المحاصيل مثلا يغطي الخسائر في حالة إتلاف المحاصيل عن طريق الجفاف أو كارثة طبيعية، وبالتالي يسمح هذا النظام للمزارعين بالتغلب على الكوارث. ويقوم هذا على أساس دفع المزارعين أقساط دورية مقابل تعهد شركة التأمين بالتعويض عند تحقق الخطر إما نقدا أو عينيا كالحبوب والبذور.

يعتبر هذا النوع من منتجات التأمين المصغر الأعقد على الإطلاق نظرا لصعوبة تطبيقه مقارنة بالمخاطر التي تواجه القطاع الزراعي، وهناك عدة منتجات تأمينية زراعية تقسم إلى قسمين[2]: تأمين المخاطر المحددة (المحاصيل والماشية) وتأمين المخاطر المتعددة المقترحة عن طريق مؤشر وكل نوع منها يتم تسييره بطريقة تختلف عن الأخرى.

[1] Jim Roth, Michael J. McCord, and Dominic Liber, Op.Cit , p 35-36

[2] Ali Hadizatou Bongo , **Lutte Contre l'insécurité Alimentaire au Niger: Une Solution par la Micro Assurance Agricole** ,United Nation Development Programme and Regional Bureau For Africa , 2012, p 5-6

هذه لمحة خاطفة عن هذا النوع من المنتجات لأننا سنعود إلى الشرح المفصل له في الفصل الثاني من هذه المذكرة حيث سنتطرق إلى جميع المنتجات التأمينية الزراعية حسب المخاطر التي يواجهها القطاع الزراعي.

جدول (1–8): آخر الدراسات حول التأمين المصغر في البلدان النامية بالأرقام 2011–2013

المكان الجغرافي	عدد البلدان المقيَمة	عدد البلدان مع التأمين المصغر	المستجيبون للدراسة	عارضو خدمات ت م	مجموع المنتجات المعروضة
آسيا 2013	31	24	250	216	500
افريقيا 2012	51	39	214	511	598
أمريكا اللاتينية والكاريبيب 2011	20	19	108	99	159
المحموع	102	82	572	826	-

Source: Auteur en se basant sur: rapport **The Landscape of Microinsurance in Africa 2012,The Landscape of Microinsurance in Asia 2013 , The *Landscape* of *Microinsurance* in *Latin* America and the Caribbean 2011**

تقوم شركات التأمين بدفع عجلة الابتكار من أجل توفير منتجات التأمين المصغر السهلة الفهم بأسعار في متناول الأسر ذات الدخل الضعيف، وبالرغم من طرح عدة منتجات جديدة إلا أن التأمين على الحياة يعد المنتج الأكثر انتشارا الذي يدعم بشكل أساسي من قبل مؤسسات التمويل المصغر حيث أنه يغطي ويحمي المقترضين من الخسارة الذين يلجؤون للقرض المصغر.

في حين أن التأمين على الزراعة والصحة في طريقه لكسب المزيد من الشعبية في ظل الصعوبة والتعقيد الذي تتميز به عملية الاكتتاب مما يتطلب التحفيز كدعم الأقساط كليا أو جزئيا.

خلاصة الفصل:

لطالما أُعتُبر التأمين المصغر منذ فترة طويلة وإلى أيامنا هذه من قبل الكثير كأحد المنتجات التي تنطوي تحت التمويل المصغر، غير أنه في السنوات الأخيرة وضمن هذه الوضعية أظهر أنه يملك خصائص مشابهة أو مكملة للتمويل المصغر ويمكن لمزيج بين الاثنين أن يلعب دورا فعالا في تحسين مستوى المعيشة لدى مختلف المجتمعات، مما يتطلب تدخلات واستجابات محددة، شخصية ومناسبة.

وعلى عكس التمويل المصغر، يعد قطاع التأمين المصغر حديث النشأة حيث أنه يتميز بمحدودية التدخلات نسبيا. ولذا السبب يستوجب اتباع التجارب والتدخلات بعناية فائقة حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج تأكد المزاعم النظرية عبر الزمن.

بالرغم من أن منتجات التأمين التقليدي قد ساهمت خلال مائة سنة الماضية بشكل فعال في تقوية الكثير من الاقتصاديات للدول المصنعة والتي تمثل السند الأساسي حاليا فيم يخص خلق فرص العمل، الوقاية وتوفير رأس المال، إلا أن التأمين المصغر يَعِدُ فعليا بفرص أكثر إثارة وأهمية على المستوى الاقتصادي والمالي في البلدان الناشئة.

الفصل الثاني

عرض عام لأهمية الزراعة وأخطارها

من خلال

مقاربة التأمين الزراعي

مقدمة الفصل:

هناك تأثير متبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الاقتصادي، فكل منهما يعتمد على الآخر في حركة النشاط المتبادلة، فتحريك وتنشيط حركة التجارة الزراعية، سيؤدي لتفعيل كافة الأنشطة الزراعية والتي بدورها ستؤدي إلى تنشيط ونمو حركة الاقتصاد، إلا أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات ومخاطر تحول دون قيامه بالدور المنوط به. في الواقع يواجه معظم هذه المخاطر المزارع البسيط الذي يواجه صعوبة كبيرة في الوصول إلى مستوى التنمية المنشود، مما دفع بالدولة والمزارع على حد سواء للتفكير بجدية في طرق وإستراتيجيات لتسيير هذا الخطر ومن ضمن هذه السياسات التأمين الزراعي.

يتطرق هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه الزراعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وكذا التطرق إلى ماهية المخاطر الزراعية وأنواعها ومن ثم كيفية مواجهتها عن طريق إستراتيجيات موجهة، وأخيرا عرض بعض التجارب الدولية في مجال التأمين الزراعي.

لمعالجة هذه النقاط تم تقسم الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول إلى عرض الأهمية التي تلعبها الزراعة في الاقتصاد، بينما المبحث الثاني فخصص إلى ماهية الخطر الزراعي وكيفية إدارته، في حين أن المبحث الثالث فكُرس لعرض أهم التجارب الدولية في مجال التأمين الزراعي.

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية

تعد الزراعة أحد أهم مفاتيح تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن وضع سياسات ملائمة لتفعيل هذا القطاع يعني بالضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ميزان المدفوعات وأسعار الصرف وتخفيض البطالة والفقر وزيادة الدخل القومي، دون أن ننسى دورها الجوهري في تحقيق الأمن الغذائي الذي يؤرق حتما ساسة كل الدول.

المطلب الأول: دور الزراعة في القضاء على الفقر

يمثل الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة للعديد من الاقتصاديات والمجتمعات، التي لم تستطع التخلص منها على الرغم من قدمها والتطورات الكبيرة التي عرفتها الإنسانية في شتى مناحي الحياة، الفقر مشكلة عالمية وتتراوح نسبة انتشاره بين الدول بين 2% في الدول الإسكندنافية و35% [1]. ويخصص ثلث سطح الكرة الأرضية للاستخدام الزراعي وهذا ضروري لتغطية الاحتياجات الغذائية إلى 6,5 مليار نسمة، ومع ذلك لا يزال الفقر يؤثر على 1,4 مليار شخص معظمهم في المناطق الريفية[2].

يعتمد معظم مدقعي الفقر على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء هام من أسباب عيشهم، إذًا تتفق الشواهد مع التفسير التالي للعلاقات المباشرة فيما بين النمو وتخفيض الفقر، النمو الزراعي يقلل الفقر لأسباب عديدة، تتضمن حقيقة أنها تؤدي لزيادة مباشرة في الدخول وفرص التوظيف لغالبية الفقراء الذين يعيشون في هذا القطاع. [3] (أنظر الجدول رقم 2-1)

[1] **Le rôle de l'agriculture dans le développement des pays les moins avancés,** sur le site officielle de FAO: http://www.fao.org/docrep/003/Y0491f/y0491f01.htm , date d'accès: 15/04/2014, p 1.
[2] **L'agriculture dans le monde**, rapport « alim'agri Chiffres clés 2011 », sur le site officielle le ministère d'agriculture et agroalimentaire et de la forêt française: http://agriculture.gouv.fr/ , p 4.
[3] Cervantes-Godoy, D. J. Dewbre, **Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté**, Éditions L'OCDE, 2010, p10.

الجدول رقم (2-1): دور الزراعة في الحد من الفقر والجوع بحسب نوع الاقتصاد

	الاقتصادات القائمة على الزراعة	الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول	الاقتصادات ذات الطابع الحضري
مجموع السكان (بالملايين)	615	3510	**965**
مجموع السكان الفقراء (بالملايين) **1,08 دولار أمريكي/ في اليوم** **2,15 دولار أمريكي/ في اليوم**	170 287	582 1530	**32** **91**
نصيب القوة العاملة الزراعية كنسبة من المجموع (%)	65	57	**18**
نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (%)	3,8	6,3	**2,6**
نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي كنصيب من المجموع(%)	4	2,9	**2,2**
إسهام الزراعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي (1993-2005، %)	22	7	**5**

المصدر: تقرير إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسو التغذية، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، ص 31.

المطلب الثاني: استيعاب القطاع الزراعي لليد العاملة والحد من البطالة

برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها، كما أضحت هذه المشكلة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا أصبحت البطالة من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل، لذلك سعت مختلف الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية للتقليص من حدتها عن طريق عدة برامج شملت كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي[1]، كما تختلف الأساليب التي تتخذها الدول في

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة: 15-16 نوفمبر 2011، ص 16.

معالجة مشكلة البطالة، وتصب كلها في تفعيل سياساتها الاقتصادية من أجل امتصاص اليد العاملة العاطلة وادماجها في سوق الشغل وفي هذا السياق يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تستوعب نسبة كبيرة من إجمالي العمالة فهي توظف ما يقارب 43% من القوى العاملة في العالم[1]، ما يعتبر عاملاً أساسياً لتحفيز النمو في الاقتصاد ككل، بما في ذلك القطاعات غير الزراعية القائمة ببيع منتجاتها وخدماتها لسكان المناطق الريفية.

المطلب الثالث: تأثير الزراعة على زيادة الدخل القومي

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف الزراعة تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرهما في العديد من الجوانب التنموية، ولعل أهمها هو مساهمتها في الزيادة المضطردة للدخل القومي الذي يتحقق من خلال ما يلي[2]:

– زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية (أنظر الجدول رقم 2-2):

[1] **L'agriculture dans le monde**, rapport « alim'agri Chiffres clés 2012 », sur le site officielle le ministère d'agriculture et agroalimentaire et de la forêt française: http://agriculture.gouv.fr/ , hors-série n°26 juillet 2012, p4.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-3- ، 2012، ص 9.

الجدول رقم (2-2): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) لبعض الدول

البلد	المساهمة في الناتج المحلي
ألمانيا	**2,4**
البرازيل	**20,8**
كامبوديا	**60,3**
الصين	**44,1**
الولايات المتحدة	**1,9**
فرنسا	**4,2**
مدغشقر	**78,0**
الباكستان	**42,1**
الفيتنام	**59,9**

Source: Jacques Le Cacheux, **Agriculture Mondiale et Européenne Défis Du XXI^e siècle**, Revue de OFCE « Observatoire français des conjonctures économiques », 2011, p 206.

- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بارتفاع أسعاره من سنة لأخرى والشكل رقم (2-1) يبين لنا التزايد في أسعار المنتجات الغذائية منذ سنة 2000 حتى سنة 2012 وأهمية هذه السلع في التنمية الاقتصادية تنعكس من خلال زيادة أسعارها.

الشكل رقم (2-1): الرقم الدليلي لأسعار الأغذية * ومؤشرات السلع التكوينية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

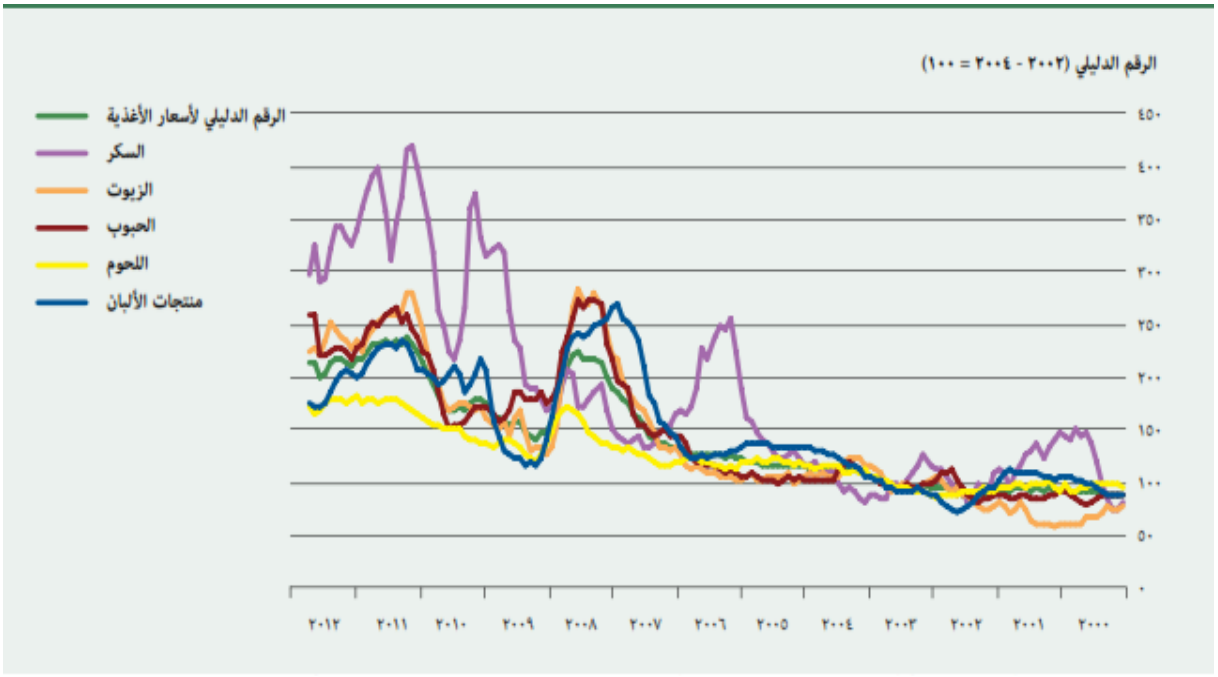

المصدر: **تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012، ص 99.

- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، وهذا ما أثبته العالم اليوم بعدما توصل إلى المشاريع الرامية لاستخدام الذرة في صنع الايثانول كطاقة بديلة ونظيفة. (أنظر الشكل رقم 2-2).

* الأرقام الدليلية للأسعار: هي أرقام مرصودة شهريا مأخوذة من جانفي 2000 وحتى أوت 2012، فهي تعكس الأسعار الحقيقية غير المعدلة طبقا لنسب التضخم.

الشكل رقم (2-2): حركة تكلفة إنتاج الطاقة من الإيثانول في مقابل البترول في العالم

المصدر: **تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010-2011**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011 ص81.

المطلب الرابع: الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي

تشير التقديرات إلى أن ما مجموعه 842 مليون نسمة في فترة 2011-2013، أي أكثر شخص من كل ثمانية أشخاص في العالم كانوا يعانون من الجوع المزمن ولا يحصلون بشكل منتظم على الغذاء الكافي لحياة نشطة[1] (أنظر الشكل رقم 2-3). كما يموت أكثر من 35 ألف إنسان جوعاً يومياً في بعض الدول الأفريقية.

الشكل رقم (2-3): نقص التغذية في 2011-2013 حسب الأقاليم (بالملايين)

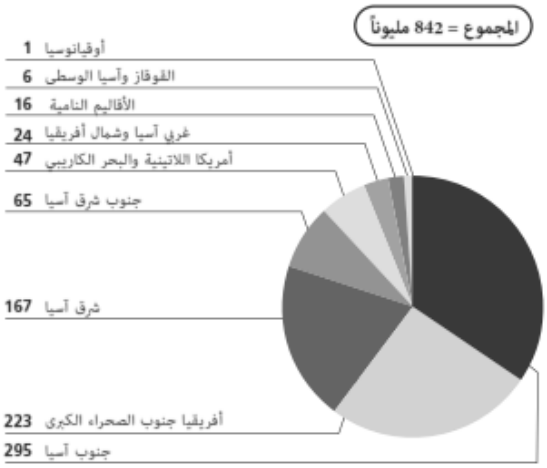

المصدر: **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2013، ص 2.

[1] **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، روما، 2013، ص 2.

للزراعة أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي[1].

المطلب الخامس: توفير الموارد النقدية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج.[2]

يعد القطاع الزراعي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، ويلعب دورا جوهريا من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، ومنفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها وأخيرا فهو في قلب المعركة ضد الفقر.

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] غردي محمد، المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الزراعية وكيفية ادارتها

يعد تبني إستراتيجية لإدارة المخاطر الزراعية أحد الأنشطة الحديثة التي تقوم بها المؤسسة الحديثة حتى تتمكن من الحد من الخسائر الإنتاجية السنوية، وعلى ضوء ذلك سنتناول الموضوع كما يلي:

المطلب الأول: الخطر الزراعي

تتسم الزراعة بتعرضها الشديد للتقلبات الإنتاجية نظرا لتعرض الإنتاج الزراعي للعديد من الأخطار والكوارث الطبيعية مثل البرد، لصقيع، الحرارة الشديدة، الجفاف، العواصف، الحريق، الإصابة بالآفات والحشرات والأمراض النباتية والأمراض الحيوانية، بالإضافة أيضا إلى تعرض الإنتاج الزراعي إلى بعض المخاطر الناتجة عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية. تعد هذه المخاطر والأخطار مصدرا رئيسيا لتقلبات الإنتاج الزراعي المتمثلة في انخفاض الإنتاجية والعائد المتوقع منها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول الزراعية للمنتجين الزراعيين مما يحد من حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وقد يدفع هذا بعضهم إلى الخروج من حلقة الإنتاج، وبالتالي ضعف الدور التنموي الذي يقوم به قطاع الزراعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: عرض المشكلة

الإنتاج الزراعي هو عمل محفوف بالمخاطر إذ يواجه المزارعون مجموعة متنوعة المخاطر من تقلب الأسعار والعائد والموارد المستعملة، هذا ما يجعل دخولهم غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها من سنة إلى أخرى. في كثير من الحالات، تواجه أيضا خطر الكوارث التي بدورها قد تدمر المحاصيل تماما جراء الجفاف أو انتشار الآفات جديدة مثلا، كما أن زيادة تكاليف المدخلات وانخفاض أسعار المنتجات بسبب تعديلات في الأسواق المحلية أو العالمية ويمس بالدرجة الأولى المزارعين فهم المتضررين، وفي حالة الأعاصير والحرائق والفيضانات يمكن أن تضيع الأصول وحتى حياتهم. إن أنواع وشدة المخاطر التي تواجه المزارعين تختلف وفقا لنظام الزراعة، ومناخ المنطقة الزراعية والسياسة المحلية، والأطر المؤسسية، ولكن المخاطر الزراعية مرهقة وخاصة لصغار المزارعين في العالم النامي. فمعيشتهم تعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي، وحصولهم على الخدمات المالية عادة ما يكون محدودا للغاية. ما لم تدار المخاطر الزراعية بشكل جيد فستسبب هذه المخاطر تباطؤ في عملية التنمية الاقتصادية. [1]

[1] P. Hazell and others , **The Potential for Scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods**, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, Rome, 2010, p13.

ثانيا: مفهوم الخطر الزراعي

منذ بدء الحياة على الأرض والإنسان ينشد الأمن ويسعى للحد من المخاطر ولهذا السبب نشأت المجتمعات الإنسانية الأولى وتطورت إلى أن وصلت لشكل الدولة، وفي العصر الحديث ظهر نظام التأمين ليحد من المخاطر ويزيد من الشعور بالأمن والاستقرار، وتبرز أهمية دراسة الخطر في كونه العنصر الرئيسي الذي شرع التأمين من أجله فهو المحدد لمحل التزام المؤمِن والمحدد لمحل التزام المؤمَن .

- الخطر: لعل أبسط تعريف للخطر هو التالي: "حادث محتمل الحدوث قابل للتنبؤ"[1].
- الخطر الزراعي: هو الضرر الذي قد يصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية، وتشمل الأخطار الطبيعية كالجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد والعواصف، السيول والصقيع،...الخ، كما تشمل أيضا الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات أو الحيوان[2].

ثالثا أنواع المخاطر الزراعية:

يمكن تصنيف المخاطر الزراعية انطلاقا من عدة معايير:

1- حسب مصدر الخطر[3]:

أ- مخاطر الإنتاج:

غالبا ما تتسم الزراعة بنسبة عالية من تقلب نتائج الإنتاج، وخلافا لمعظم أصحاب المشاريع الأخرى فالمزارعين ليسوا قادرين على التنبؤ على وجه اليقين بكمية الإنتاج، لأن عملية الإنتاج سوف تختلف بسبب عوامل خارجية مثل الطقس والآفات والأمراض. ويمكن أيضا أن تعوق المزارعين أحداث سلبية أثناء الحصاد أو الدرس تؤدي إلى خسائر في الإنتاج.

ب- السعر أو مخاطر السوق:

المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم مصادر مخاطر السوق في مجال الزراعة. أسعار السلع الزراعية متقلبة للغاية، كما أن تقلب أسعار المنتجات ينبع عادة من صدمات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء، فتتأثر أسواق التجزئة الزراعية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في

[1] Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005, p6.
[2] Robert G. Aumell et autres, Ibidem.
[3] Robert G. Aumell et autres, Ibid, p8.

الأسواق المحلية خلال "الحيطة الطبيعية" ففي حالة زيادة في الإنتاج السنوي يميل المزارع إلى خفض سعر الإخراج. هناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف إلى السوق في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدرا للخطر.

ج- المخاطر المالية وخطر الائتمان:

طرق تمويل الشركات لأنشطتها هو مصدر قلق كبير بالنسبة للعديد من المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد لدى القطاع الزراعي خصوصيته، فالعديد من دورات الإنتاج الزراعية تمتد لفترات طويلة من الزمن، مما يلزم المزارع أن يتوقع نفقات دورات الإنتاج على أن تكون معقولة وقابلة للاسترجاع دفعة واحدة عند تصريف هذا المنتج. وهذا ما يخلق مشاكل التدفق النقدي المحتملة التي تتفاقم بسبب نقص فرص الحصول على خدمات التأمين والائتمان وارتفاع تكلفة الاقتراض.

د- المخاطر المؤسسية:

تعد المخاطر المؤسسية مصدرا مهما آخرا من عدم اليقين بالنسبة للمزارعين، وتنشأ عن تغيرات غير متوقعة في القوانين التي تؤثر على أنشطة المزارعين. تغييرات في القوانين، الخدمات المالية، مستوى الأسعار أو الدعم والإعانات، يمكن أن يؤثر وبشكل كبير على ربحية الأنشطة الزراعية. أيضا القوانين الخاصة بنظم الاستيراد / التصدير والدعم المخصص للمزارعين، كما أنها مهمة أيضا في حالة القوانين الصحية والصحة النباتية التي يمكن أن تحد من نشاط المنتجين تفرض تكاليف إضافية.

هـ- مخاطر التكنولوجيا:

على غرار معظم أصحاب المشاريع الأخرى، المزارع أيضا هو المسؤول عن كل ما يترتب عن نشاطاته فاعتماد تكنولوجيات جديدة في تحديث الزراعة مثلا أو إدخال المحاصيل المعدلة وراثيا يسبب زيادة خطر المسؤولية على المنتج.

و- المخاطر الشخصية:

أخيرا الأسر الزراعية تتعرض مثل أي مقاولة اقتصادية أخرى إلى المخاطر الشخصية التي تؤثر على حياتها ورفاهية العاملين بالمزرعة، وكذلك مخاطر خسارة الأصول جراء الفيضانات والأعاصير والجفاف والأضرار المحتملة أو سرقة معدات الإنتاج أو أية أصول أخرى.

2- حسب خصائص الخطر:

أ- **التباين:** ويقصد به درجة الارتباط بين الأسر في نفس المجتمع أو المنطقة. أي المخاطر تتراوح بين مخاطر مستقلة (أي تؤثر على شخص واحد فقط) ومخاطر عالية التباين (أي تؤثر على الجميع في نفس الوقت).

ب- **التردد:** اعتمادا على الفترة الزمنية لحدوث الخطر.

ج- **نوع وشدة الخسائر:** سواء كانت الخسائر نقص في الإنتاج أو الدخل الموسمي، أو درجة الضرر الذي مس الأصول.

كما هو مبين في الجدول رقم (2-3) هناك خطر شديد التباين لكن تردده منخفض عموما (مثل الفيضانات والأعاصير والجفاف الشديد)، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير كارثي على المناطق المتضررة. على سبيل المثال قد أثر الجفاف في إثيوبيا عام 2002 على معظم أنحاء البلاد، واستفاد 12,5 مليون شخص من المساعدات الغذائية. بالإضافة إلى التحديات الإنسانية في خسارة رأس المال على المدى القصير من ماشية ومحاصيل وأثرها على الدخل. من دون المساعدات كثير من المزارعين يقعون في براثن الفقر على المدى الطويل.

في الجانب الآخر، هناك مجموعة واسعة من المخاطر منخفضة التباين ولكن متكررة، هذه المخاطر تؤثر بطريقة أكثر عشوائية على بعض الأسر (مثل وفاة أو مرض أحد أفراد الأسرة أو الثروة الحيوانية)، ولكن نسبة الأسر المتضررة في كثير من الأحيان يمكن التنبؤ بها في كل عام. أغلب المخاطر التي تؤثر على الإنتاج والكفاءة الموسمية هي نتيجة لظروف الطقس أو مشاكل مع الطفيليات أو الأوبئة التي تؤثر على مجموعات من الأسر فقط أو حقول معينة من المزرعة، على سبيل المثال، الصقيع الشديد قد يكون موجودا في واد جبلي، أو هجوم من الحشرات يمكن أن تدمر محصول في مكان معين فقط. هناك مجموعة أخرى متنوعة من المخاطر أين درجة التباين معتدلة كما تحدث على تردد معتدل جدا، وتشمل هذه المخاطر فقدان الإنتاج والدخل أو تلف الأصول بسبب الجفاف أقل حدة، وهطول الأمطار المفرطة، أو مخاطر السوق والسعر. هذه الأنواع من المخاطر يمكن أن يكون لها تداعيات اقتصادية واسعة جدا داخل الاقتصاد، كما أن الخسائر الزراعية التي تؤثر على الدخل والأجور وغيرها من الاحتياطات الغذائية الزراعية، وخاصة المزارعين الصغار الذين يستمدون دخلهم من الزراعة أين يصبحون غير قادرين على شراء السلع والحصول على أبسط الخدمات لمنازلهم.

الجدول رقم(2-3): أنواع المخاطر والخسائر الزراعية والقدرات المحلية للتعامل معها

أنواع المخاطر		أنواع الخسارة			
درجة التباين	درجة التردد	حياة	ممتلكات	الإنتاج / الدخل	أمثلة
مرتفع	منخفض	حالات وفاة على نطاق واسع بسبب الظواهر الجوية الكارثية مثل الأعاصير والفيضانات أو الجفاف الشديد يواجه محليا ويكون الانتعاش منها بطيء وصعب.	تدمير المنازل والأصول الإنتاجية على نطاق واسع نظرا لكارثة مناخية، تواجه على المستوى المحلي والانتعاش منها بطيء وصعب	تأثير الأحداث المناخية الكارثية على الإنتاج والدخل يمكن أن يكون شديد خاصة وأن قدرة التعامل مع الكوارث محدودة محليا. الانتعاش قد يكون بطيء في حالة الوفاة أو فقدان الأصول	كوارث مثل تسونامي والجفاف الشديد والفيضانات والأعاصير أو الزلازل
متوسط	متوسط	يمكن أن يكون سبب بعض الوفيات والمشاكل الصحية على نطاق واسع هو سوء التغذية ويكون التعامل مع تأثير صدمة هذا الخطر على المستوى المحلي.	موت الحيوانات على نطاق واسع نتيجة الجفاف أو الأمراض المعدية؛ قدرة متواضعة تعامل مع الخطر محليا والانتعاش بطيء. تسبب وقوع بعض المزارعين في فخ الفقر	انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض أسعار السوق؛ الأثر على الإنتاج المحلي والدخل يمكن أن يكون ثقيل بسبب تراجع الاقتصاد الريفي غير الزراعي؛ قدرة متواضعة للتعامل محليا وانتعاش سريع إذا لم تتأثر الأصول على قدم؛ تقع بعض الناس في فخ الفقر	الجفاف المعتدل أو هطول الامطار الغزيرة في الأوقات الحرجة، غزو الآفات والأمراض الحيوانية.
منخفض	مرتفع إلى متوسط	الوفيات والإصابات والأمراض التي تؤثر على نسبة يمكن التنبؤ بها من السكان سنويا. توجد بعض القدرات المحلية في مثل هذه الحالات وذلك لجعل هذه المخاطر مشتركة، ولكن التعافي من هذه الخسائر يمكن أن يكون بطيء للأسر المتضررة.	خسارة أو ضرر تضرب نسبة يمكن التنبؤ بها من الأسر أو الأمراض التي تتضرر منها الأصول الإنتاجية سنويا. القدرات المحلية جيدة في مجال جعل هذه المخاطر مشتركة، التعافي من هذه الخسائر يمكن أن يكون بطيء للأسر المتضررة.	عوائد منخفضة لبعض المزارعين نظرا لظروف الطقس ومشاكل الآفات. القدرات المحلية جيدة للتعامل مع هذه المخاطر؛ عادة ما يكون الانتعاش السريع.	الأخطار المناخية ومشاكل الآفات الموضعية (مثل تجميد في واد على وجه الخصوص، وتفشي الآفات في بعض الحقول).

Source: P. Hazell and others , **The Potential for Scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods**, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, Rome, 2010, p13.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الزراعية

يتعرض القطاع الزراعي لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تحدث بوتيرة مرتفعة، وتشمل هذه المخاطر المناخ والطقس والكوارث الطبيعية والآفات والأمراض، التي تتسبب في اختلاف كبير في الإنتاج. أيضا مخاطر الأسعار مخاطر الائتمان، مخاطر التكنولوجية والمخاطر المؤسسية. لذا تتوجب إدارة المخاطر في الزراعة والتي تتراوح من آلية غير رسمية مثل تجنب المحاصيل المحفوفة بالمخاطر وتنويع المحاصيل لغاية الآليات الرسمية مثل التأمين الزراعي[1].

أولا: المفهوم

إدارة المخاطر الزراعية هي عملية تحديد وتقييم وفهم المخاطر التي تسمح لنا بتحقيق أهداف أعمالنا رغم هذه المخاطر، وتكمن فعالية تطبيق إدارة المخاطر في توقع الصعوبات المحتملة ووضع خطط للحد من تأثيرها[2].

ثانيا: إستراتيجيات إدارة المخاطر

تعد مناقشة كيفية تصميم السياسات الملائمة لإدارة المخاطر خطوة مهمة لفهم الإستراتيجيات والآليات المستخدمة من قبل المنتجين للتعامل مع الخطر، والغرض من هذه المناقشة التمييز بين آليات إدارة المخاطر الرسمية وغير الرسمية وبين الإستراتيجيات المسبقة والإستراتيجيات اللاحقة. كما أُبرزت في تقرير التنمية في العالم 2001/2000 (البنك الدولي 2001)، يتم تحديد إستراتيجيات غير رسمية بـ "الترتيبات التي تشمل الأفراد أو الأسر أو مجموعات مثل المجتمعات الريفية أو القرى"، بينما الإستراتيجيات الرسمية هي "الأنشطة القائمة على السوق والآليات المنصوص عليها علنا ". أما الإستراتيجيات المسبقة واللاحقة فهذا التصنيف يركز على نقطة وقت رد الفعل على المخاطر: قبل وقوع الحدث أو الإيذاء (المسبقة) أو بعد وقوع الحدث (اللاحقة). ومن بين ردود الفعل المسبقة، فإنه يمكن أيضا تسليط الضوء على اختلاف بين إستراتيجيات على مستوى المزرعة وإستراتيجيات تقاسم المخاطر على مستويات أخرى. ويلخص الجدول (2-4) هذه التصنيفات[3].

[1] **Risk management in agriculture**, Report for the eleventh five year plan (2007-2012), Planning Commission _ Government of India_, New Delhi, p8.
[2] Robert G. Aumell et autres**,** op.cit, p6.
[3] Raghvendra Singh**, Agricultural Livelihoods and Crop Insurance in India**, GIZ, New Delhi, January, 2013, p5.

الجدول رقم (2-4): إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية

		آليات رسمية	آليات غير رسمية	
			قائمة على السوق	الدعاية المنصوص عليها
الإستراتيجيات القبلية	على مستوى المزرعة	– تجنب التعرض للمخاطر – تنويع المحاصيل قدر الامكان – الزراعة المختلطة: هو النظام الذي يمزج الزراعة مع تربية المواشي. – تنويع مصادر الدخل – المحافظة على حد أدنى من تراكم المخزون سواء من المحاصيل أو الأصول السائلة – اعتماد تقنيات الزراعة المتطورة (التسميد والري،...)		– الإرشاد الزراعي – توريد البذور الجيدة، والمدخلات ذات النوعية، الخ – تطوير نظم إدارة الآفات – تقوية البنى التحتية (الطرق والسدود وشبكات الري)
	تقاسم المخاطر مع الآخرين	– تقاسم المحاصيل – تبادل المعدات الزراعية ومصادر الري،...إلخ – إنشاء صندوق مشترك للمخاطر الرسمية	– عقود التسويق – العقود الآجلة – التأمين	
الإستراتيجيات البعدية	التأقلم مع الصدمات	– خفض أنماط الاستهلاك – خفض الوظائف خاصة الأسرية – بيع الأصول – الهجرة – إعادة توزيع العمالة المساعدات المتبادلة	– القروض	– المساعدات الاجتماعية (الإغاثات، والغذاء مقابل العمل،.. الخ) – إعادة جدولة القروض – التأمين الزراعي – الارخاء في إجراءات شراء الحبوب – توريد الأعلاف – التحويلات النقدية

Source: Raghvendra Singh**, Agricultural Livelihoods and Crop Insurance in India**, GIZ, New Delhi, January, 2013,p 5

المطلب الثالث: التأمين الزراعي

القطاع الزراعي من أكثر قطاعات الاقتصادية عرضة للمخاطر والتقلبات والخسائر نتيجة تأثره بالعوامل والظروف الجوية وانتشار الأمراض، وللتقليل من المعاناة التي يتعرض لها هذا القطاع، كانت فكرة التأمين الزراعي صورة من صور التكامل والتضامن الاجتماعي بين المزارعين للتعويض «مثلا» عن الكوارث، وذلك طبعاً ضمن إجراءات فنية وإدارية ومالية محددة.

أولا: مفهوم التأمين الزراعي

يعتبر التأمين الزراعي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها الزرّاع ومربو الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقتهم، ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر. ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع لنفسه وأسرته[1].

ثانيا: أهمية التأمين الزراعي

باعتبار المخاطر الزراعية مخاطر لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها، سواء كانت بفعل عوامل الطقس والكوارث الطبيعية أو بفعل الكوارث السياسية أو بفعل انعدام التسويق للمنتجات الزراعية أو حتى بفعل الخطأ الذي ينجم أحيانا من المزارع، نجد أن التأمين الزراعي يعمل على المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي عن طريق تقديم مجموعه من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع وأسرته ومسؤوليته. وتأتي أهمية التأمين لزيادة الإنتاج عن طريق الائتمان وتوفير الخبرة الفنية والمدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث. والتي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر مع إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع فيما يساعد التأمين الزراعي في التوسع الزراعي وتوفير واستقرار إمدادات الغذاء وزيادة الاستثمار في الريف. ويحد التأمين الزراعي من المخاطر التي تعوق القطاع الزراعي النباتي والحيواني التي منها المخاطر الطبيعية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. إن أهمية التأمين في أنه يوفر الحماية الحقيقية لاستثمارات المزارعين وبالتالي منحهم الثقة في تطوير وسائل الإنتاج بالإضافة

[1] صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي. شيكان في وجه العاصفة**، تاريخ النشر: 2012/08/09، تاريخ الإطلاع: 2014/04/20، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.sudaress.com/alsahafa/49712.

إلى تحسين موقف المزارع في ما يتعلق بالديون الفردية، ويساعد المؤسسات التمويلية والتعاونية في تقديم العون للمزارع[1]. وفيما يلي يمكن توضيح الأهمية الإستراتيجية للتأمين الزراعي[2]:

- مساندة جميع المشتغلين بالعمل الزراعي والوقوف بجانب تلك الفئة التي تمثل قطاعاً عريضاً من المجتمع وذلك عند تعرض منتجاتهم إلي أي من مصادر المخاطر الاقتصادية ومصادر الكوارث الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها أو تجنبها من جانب المنتجين الزراعيين؛
- خلق المناخ المناسب الذي يؤدي إلي حالة من الاستقرار النفسي للمنتجين الزراعيين، الأمر الذي يترتب عليه مواصلة واستمرار الإنتاج دون خوف من التعرض للأخطار؛
- زيادة ثقة المنتجين مما يؤدي إلى تأدية كل خدمات الإنتاج والتسويق في المواعيد المحددة دون تأخير؛
- ضمان استخدام عوامل الإنتاج الزراعي دون تعطيل لاسيما عنصر العمل الزراعي نظرا لارتفاع نسبة العمالة الزراعية للقطاع الزراعي؛
- التخفيف من حدة الفقر لفئة الزراعيين والعمال الزراعيين؛
- تهيئة مناخ مناسب للاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي مما يؤدي الي تنوع وزيادة تلك الاستثمارات الزراعية؛
- تأمين الاحتياجات الغذائية التي يجب توافرها لأفراد المجتمع مما يؤدي إلى تجنب ما ينتج عن الأزمات الغذائية نتيجة التقلبات في المستوي العام للأسعار العالمية للغذاء؛
- الحفاظ على الدور الحيوي لقطاع الزراعة نحو إمداد قطاع الصناعة بما يتطلبه من المواد الخام الزراعية؛
- الحفاظ على القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الزراعة ومن ثم الحفاظ على القدرة الاقتصادية لقطاعات الاقتصاد القومي؛
- دفع عجلة التنمية الزراعية والاجتماعية لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن التأمين الزراعي الشامل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الزراعية.

---

[1] علي ابوحبله، **التأمين الزراعي بين النظرية والتطبيق**، تاريخ النشر: 2009/06/26، تاريخ الإطلاع: 2014/04/19، متوفر على الموقع الالكتروني:.http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/06/26/168420.html.

[2] محمد احمد عبدالهادى، **خدمات التأمين الزراعي. ضرورة استراتيجية**، جريدة التعاون، تاريخ النشر: 2012/07/05، تاريخ الإطلاع: 2014/04/19، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=923131 .

المبحث الثالث: دراسة تجارب دولية في مجال التأمين الزراعي المصغر

التأمين هو أحد الأدوات التي يستخدمها المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين لإدارة المخاطر التي تهددهم حيث يتم نقل جزء من تلك المخاطر إلى طرف آخر، الذي يأخذ في المقابل رسوم (أو قسط) حيثما كان ذلك متاحا وبأسعار معقولة، والتأمين الزراعي يخص المحاصيل أو الثروة الحيوانية وهذا ما يمكن أن يوفر فوائد كبيرة للأسر الزراعية هذا ما جعله من أكثر منتجات التأمين رواجا، كما أفادت دراسة البنك الدولي في عام 2010 أن أقساط التأمين الزراعي العالمية بلغت 24,31 مليار دولار أمريكي. ويتضح من الشكل (2-4) توزيع الأقساط حسب المناطق الجغرافية. [1]

الشكل رقم (2-4): التوزيع الجغرافي لأقساط التأمين الزراعي في الدول المتقدمة

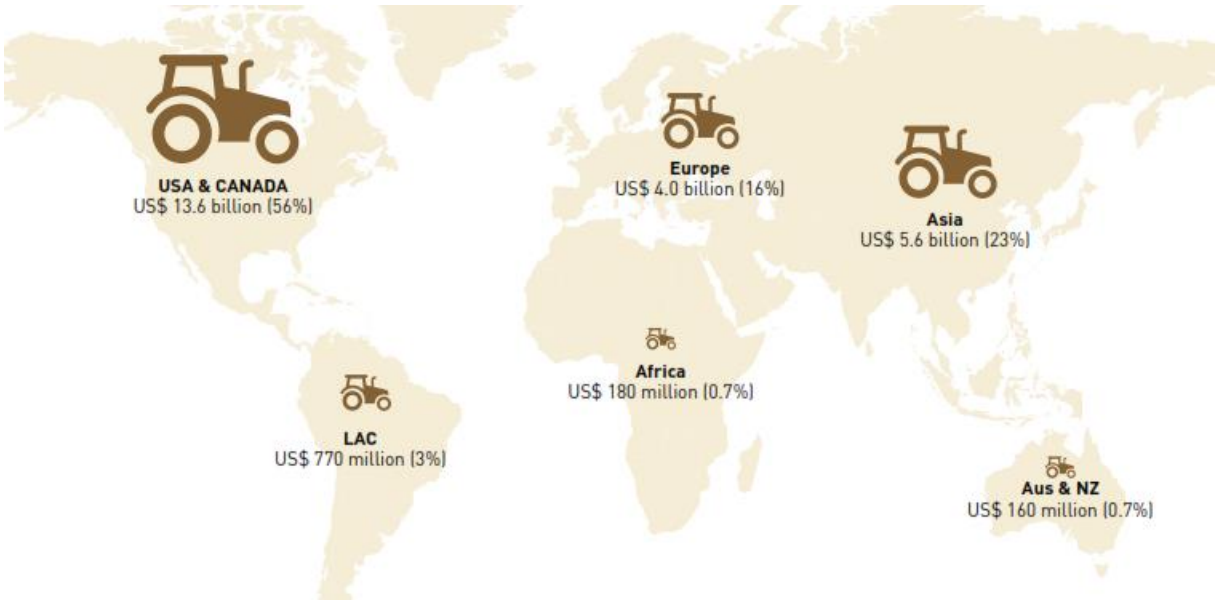

Source: Source: Slide from O. Mahul's presentation at FARM - Pluriagri conference on Insuring Agricultural Production held in Paris in December 2012.

المطلب الأول: التجارب الدولية في التأمين الزراعي المصغر

أظهرت الحكومات في العديد من البلدان اهتماما أكبر في دعم تطوير التأمين الزراعي، إما عن طريق تقديم إعانات أو عن طريق بناء سياسات محددة لهذا القطاع، مع استثناءات قليلة، فإن نمو هذا النوع من التأمين في أي بلد من بلدان العالم يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع كبير في

[1] Thérèse Sandmark, Jean-Christophe Debar, Clémence Tatin-Jaleran, **The Emergence And Development Of Agriculture Micro Insurance A Discussion Paper,** The government of Luxembourg, 2013, p12.

حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العالم، جنبا إلى جنب مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار المالي العالمي، شجع تطوير حلول جديدة وأكثر ملاءمة لتغطية هذا القطاع من سوق التأمين ألا وهو التأمين الزراعي.

أولا: الولايات المتحدة

تتميز الولايات المتحدة بمجموعة متنوعة من منتجات التأمين ومستويات جيدة من تغطية المحاصيل، كما أن مستويات التغطية المدرجة في برنامج التأمين على المحاصيل في الولايات المتحدة منذ أوائل 1990 نمت بشكل كبير، حيث توسعت خيارات منتجات التأمين من عائد واحد على مستوى المزرعة لتشمل تأمين منطقة المحصول ضمن مجموعة متنوعة من منتجات التأمين حتى عائدات المحاصيل وتأمين منطقة الغلة، وتسمى هذه خطة مخاطر المجموعة وأدخلت في عام 1995، وقواعد التغطية على العائد العام في مقاطعة المزارع أي منتجات تأمين الإيرادات، والتي تتوفر عادة للمحاصيل الحقلية الرئيسية، وتشمل تغطية المنتجات الفردية على مستوى المزرعة بالتالي تغطية لإيرادات المحاصيل بهدف ضمان الإيرادات وحماية الدخل وقد عرض في 1996 و1997، أما منتج تغطية إيرادات منطقة أي مجموعة مخاطر لحماية أكثر للدخل قدم في 2000. إضافة إلى مجموعة من مستويات ضمان يمتد من CAT (تغطية الكوارث) أين تشمل تغطية 50 في المئة من العائد المتوقع وتعويضه بـ 55 في المئة من السعر المتوقع أو 85 في المئة من العائد المتوقع يتم تعويضه بنسبة 100 بالمائة من السعر المتوقع، وتغطية CAT تم عرضها بعد قانون إصلاح التأمين للمحاصيل لعام 1994، وتقدم للمنتجين بتكلفة منخفضة: رسم إداري (حاليا 100 دولار في المحاصيل) مع كامل قسط التأمين على أساس الإكتواريا المدفوعة من قبل الحكومة. نمت قائمة المحاصيل التي متاح تأمينها من نحو 50 في 1990 في وقت مبكر إلى أكثر من 110 في عام 2001 بما في ذلك كثير من الفواكه والخضروات، وعدة أنواع من أشجار الفاكهة والجوز والمستنبتات، والمراعي. وقدر البنك الدولي أنه في عام 2001 سوف يكون التأمين على المحاصيل متاحا لما يمثل أكثر من 90 في المئة من جميع المحاصيل التي تزرع في الولايات المتحدة. ويشمل برنامج التأمين على المحاصيل في الولايات المتحدة برنامجا تجريبيا بموجبه يمكن تأمين الإيرادات الإجمالية من جميع السلع الزراعية. وقدم البرنامج التجريبي الذي يدعى AGR (المعدل الإجمالي للإيرادات)، في عام 1999 حيث يهدف إلى تقديم تغطية للمحاصيل حيث منتجات التأمين

غير متوفرة في حين أن المزارعين الذين يحصلون على AGR يجب أن تكون محاصيلهم فردية، مثل MPCI للمحاصيل المتوفر لمثل هذه الحالات، يحسب AGR و يتم ضبط المسؤولية الكاملة للمزرعة[1].

ثانيا: إسبانيا

إسبانيا بسبب تضاريسها ومكان تموقعها عند نقطة التقاء نظامان طقسيان مختلفان واحد في المحيط الأطلسي والآخر في البحر الأبيض المتوسط، لديها نسبة الأمطار وأنماط مناخية متغيرة جدا. منذ عام 1978 وضعت خطة التأمين على المحاصيل في القطاعين العام والخاص وحتى المختلط حيث الحكومة ومن خلال وكالة الدولة لتأمين الزراعية (ENESA) والتي هي وكالة متخصصة تابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والغذاء تجري دراسات وتصاميم جديدة لمنتجات التأمين وإعادة التأمين. كما قامت بوضع برنامج الذي يعد برنامج التأمين الإسباني الحالي هدفه أن يكون قريبا من التغطية الشاملة قدر الإمكان، حتى الآن تم تأمين حوالي 42% من المساحة المزروعة. المخاطر المشمولة هي البرد، النار، الرياح، الفيضانات، الجفاف، موجات الحرارة والأمراض بسبب الظروف المناخية (أي التهابات الفطريات)، الحوادث والوفاة والتضحيات من الماشية والخسائر الاقتصادية الناجمة عن العديد من الأمراض الحيوانية. المحاصيل الرئيسية المؤمنة هي الحيوانات والخضروات (كل الأنواع) والحبوب والبقول والدرنات والمحاصيل الصناعية (القطن والسكر والتبغ)، والمراعي، والزهور والحمضيات والزيتون وأنواع عديدة من مزرعة أثار الأسماك والأبقار والأغنام والخنازير، الخيول والماعز. في خطة التأمين 2002، كان هناك 65 منتج تأمين / البرامج، بما في ذلك برنامج لضمان التكاليف الثابتة للتعاونيات الزراعية التي تواجه الخسائر التي يسببها المناخ. في عام 1990 نتيجة التعقيد المتزايد ارتفعت التكلفة السنوية للدولة من 74 مليون يورو في 1978 حتي 250 مليون يورو في 2002. مدفوعات التعويض تغطي بين 65-100% من الخسائر وأقساط التأمين تاريخيا تجاوزت مدفوعات التعويض بالإضافة إلى التكاليف الإدارية. المنطق السياسي الرئيسي لبرنامج التأمين هو الاستقرار في النفقات المالية لأنه يتم التخطيط لميزانية التأمين كل عام وأنواع التغطيات واسعة جدا[2].

[1] Mark Wenner and Diego Arias, **Agricultural Insurance in Latin America: Where Are We?**, Paving the Way Forward for Rural Finance An International Conference on Best Practices, American Development Bank, 2008, p5.
[2] Mark Wenner and Diego Arias, Ibid p 6.

ثالثا: التأمين الزراعي في آسيا

أ. الصين:

الصين هي أكبر منتج زراعي في العالم، رابع أكبر مساحة صالحة للزراعة ومع ذلك يزرع 10% فقط من سطح البلاد وتمثل الزراعة الصينية حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني وتوظف 41% من القوى العاملة أما تنويع القطاع فهو جيد جيدا خاصة المحاصيل النقدية (الفول السوداني وبذور اللفت والقطن والسكر والخضراوات والفاكهة) والمحاصيل الغذائية (الأرز والقمح والذرة، وفول الصويا) المزارعين ومعظمهم من أصحاب الحيازات الصغيرة هي وهم من بين أكثر سكان فقرا، حيث يبلغ متوسط الدخل السنوي للصيني 715 $ للفرد الواحد في عام 2008، في حين كان دخل سكان الولايات المتحدة 2370 $، وفقا للمكتب الوطني للإحصاءات في الصين. في السنوات ال 20 المقبلة، ستصبح الصين أكبر سوق للتأمين الزراعي في العالم إذ يقول ستيفن وارويك خبير التأمين الزراعي: "إن الفهم العميق للسوق الصينية وإدارة المخاطر القوية هما مفتاح الصين لتدعيم مكانتها الرائدة في مجال التأمين الزراعي. " هذا ما يعكس تماما اهتمام منطقة آسيا والمحيط الهادئ بهذه الصناعة خاصة في آفاق التنمية في الصين، التأمين الزراعي أصبحت قوة دافعة جديدة لتحديث الزراعة في الصين من خلال رفع حماسة المزارعين فضلا عن بناء ريف اشتراكي جديد أكثر ازدهارا.

شكلت الزراعة في الصين أكثر من 10% من الناتج القومي الإجمالي(GNP) ، مما يثبت أن نظام التأمين الزراعي يلعب دورا رائدا في منع مخاطر الإنتاج الزراعي والمحافظة على استقرار دخل المزارعين، وضمان التطور السلس للاقتصاد الزراعي. من 2004 إلى 2014، وضعت الحكومة المركزية تقرير لتوجيه وتطوير التأمين الزراعي إلى الأمام، في عام 2014 وضعت هذه الخطط بهدف "تعميق إصلاح شامل في المناطق الريفية، وتسريع عملية التحديث الزراعي بزيادة دعم التأمين الزراعي. "في مؤتمر العمل الريفي المركزي الذي عقد في نهاية عام 2013 أشار الرئيس شي جين بينغ إلى أنه "يجب القيام بعمل جيد في التأمين الزراعي"، كما جاء في تقرير عمل الحكومة هذا العام، ورئيس الوزراء لي كه تشيانغ أيضا ذكر صراحة "التطور الإيجابي للتأمين الزراعي، وإنشاء نظام التأمين ضد الكوارث" كأولوية لعام 2014. [1]

[1] **Agriculture insurance: China: Leading the agricultural insurance market,** Asia Insurance Review, Jun 2014, sur le site: http://www.asiainsurancereview.com/Magazine/ReadMagazineArticle?aid=35139 , p1-3.

تلعب تنمية الزراعة والاقتصاد الريفي دورا حاسما في النظام الاجتماعي والاقتصادي للصين، حيث أصبح التأمين الزراعي رئيسيا في ضمان نمو الزراعة واستقرار دخل المزارعين عندما تواجه الكوارث الطبيعية. التركيز في هذه المادة هو تاريخ تطور التأمين الزراعي الصيني منذ 1980 ومحاكمة التأمين الزراعي الجديد الذي أطلق في عام 2007، تفاصيل سياسة تنفيذها في المحافظات المختارة، ونماذج عملية. تم استخدام نتائج من التحقيق والدراسة الميدانية التي أجريت منذ عام 2007 في مقاطعة هونان، وهذه المادة تحلل أداء وآثار هذه محاكمة تشغيل التأمين الزراعي من وجهة نظر أصحاب المصلحة المشاركين ، ومع التركيز على المبادئ الخمس للبرنامج. وتتلخص التجربة والدروس المستفادة، تليها توصيات بشأن كيفية ضمان التشغيل السلس والتنمية المستدامة لبرنامج التأمين الزراعي الجديد[1].

ب. الهند:

المخاطر هي جزء لا يتجزأ من سيرورة الإنتاج الزراعي وعادة ما يكون المزارعين عرضة لمخاطر في كل موسم زراعي، والتي يمكن أن تولدها الأحداث المناخية مثل الجفاف أو تقلب هطول الأمطار والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الحرائق، والأحداث البيولوجية مثل هجمات الآفات أو الأمراض النباتية وأحداث السوق التي تنطوي على التقلبات السعرية العالية. تاريخيا كانت استجابة المزارعين متنوعة لمثل هذه المخاطر من خلال مشاركتها في ترتيبات الإيجار أو الحد منها من خلال تنويع أكبر في مؤسسات زراعتها. في هذا السياق يعمل التأمين الزراعي كأداة هامة تحمي المزارعين ضد المخاطر الناجمة عن الأحداث المتوقعة وغير المؤكدة.

تطورت في الهند بعد الاستقلال قضية ملاءمة وجدوى خطط التأمين على المحاصيل المختلفة، ومن خلال البحث في التطور التاريخي للتأمين الزراعي في الهند كانت المناقشات مبكرة للوصول للنهج المطلوب، وشملت الدراسة خطتين للتأمين الزراعي الذي كان أكثر نجاحا نسبيا، الخطة الزراعية الوطنية للتأمين والطقس (NAIS) وبناء نظام تأمين المحاصيلWBCIS) . مباشرة بعد الاستقلال لم يكن هناك اتفاق على النهج التي ينبغي اعتماده لتوفير التأمين للمزارعين في الهند، في حين أوصت الحكومة المركزية حكومات الولايات حيث كل أسرة مزارعة ستكون الوحدة الأساسية في نظام التأمين وكانت البرامج مبكرة على أساس المناهج الفردية، لم تكن ناجحة جدا سواء من حيث التغطية أو الجدوى. مخطط التأمين على محاصيل القطن H-4 في ولاية غوجارات الذي أدخلته

[1] Sun xiang yu, Wang Hong lei, **A Fram of Weather Index Based Insurance's Pricing in China --compare with traditional crop insurance**, Nanjing University of Information Science & Technology, p8.

المؤسسة العامة للتأمين امتد لاحقا إلى المحاصيل الأخرى ودول أخرى وأحد الأمثلة على ذلك عمل المخطط لنحو ست سنوات في 1970 ولكن لم يغطي سوى 3110 مزارع كان أيضا من الواضح أنها ليست خطة قابلة للحياة بالنظر إلى المطالبات[1].

نظام التأمين الزراعي التشغيلي (PCIS) بين عامي 1979 و1984 استنادا إلى "نهج المساحة" كان أكثر فعالية، وغطى 627.000 مزارع في 13 دولة واستنادا إلى تجربة PCIS تم تنفيذ نظام التأمين الزراعي الشامل (CCIS)في عام 1984 واستمر حتى 1999 أين تم تضمين المزارعين القروض المأخوذة، لكن كان النجاح نسبي نظرا إلى أن المطالبات ما يقرب ستة أضعاف الأقساط وشملت كمية كبيرة من الدعم الحكومي، ولكن كان المخطط على تواصل رائع مع المزارعين وكانت التغطية ضخمة تقدر بـ 76.200.000 مزارع لأكثر من 15 عاما.

ضمن نهج متجانس سارت خطط التأمين الزراعي فكانت سائدة في الهند على مر الزمن فئتين من المحاصيل، من هنا استنادا للطقس ظهر صكي تأمين رئيسيين NAIS وWBCIS ويستند إلى حد كبير على NAIS نموذج CCIS سابق ويغطي مجموعة واسعة من المخاطر المتعلقة بالطقس والأحداث الطبيعية وهجمات الآفات بناء على المناطق الإدارية، ومن المستحسن أن البانشيات (الحكومات المحلية على مستوى القرية) ينبغي أن يمثل وحدة التأمين. و WBCISيؤمن فقط ضد المخاطر الناشئة عن الظواهر الجوية مثل الأمطار غير الكافية، أو عواصف البرد والصقيع. في هذا المعنى فإن تغطيته أقل من NAIS ويستند WBCIS أيضا على نهج المنطقة حيث يتم تحديد "مرجع وحدة المساحة (RUA) "قبل كل موسم ويرتبط كل مخاطر RUA مع منطقة الطقس المرجعية (RWS)"حيث يقيم من خلال بيانات الطقس ومع ذلك فمن الأسهل تصميم المخطط القائم على العائد مثل NAISحيث بيانات العائد لـ 10 سنوات سابقة كافية. مخطط مثل WBCIS يتطلب بيانات الطقس التاريخية لفترة أطول من 25 سنوات على الأقل غالبا ما لا تتوفر مثل هذه البيانات في العديد من المجالات.

بالنظر في خطط التأمين الزراعي حاليا في الهند نكتشف مزايا وعيوب المناهج المختلفة من التأمين ضد المخاطر الزراعية، ونسبية نجاح المخططات المختلفة راجع أيضا إلى حد كبير أنها ذات طبيعة مختلطة من حيث

[1] **Brief 45: Crop insurance in India**, Indian Institute of Management, Ahmedabad, Working Paper No. 2010-06-01, June Gurdev Singh 2010, sur le site: http://www.ifad.org/.

التغطية، السلامة والكفاءة، والملاحظة الهامة هي عدم وجود أي مخطط تأمين على المحاصيل التي تؤمن المزارعين ضد مخاطر السوق والسعر الذي اكتسب أبعادا أكبر في الآونة الأخيرة في الهند[1].

رابعا: التأمين الزراعي في أمريكا اللاتينية

التأمين الزراعي في أمريكا اللاتينية أثار اهتمام وسائل الإعلام على نحو متزايد لأن الحكومات والقطاع الخاص بحاجة إلى إيجاد طرق فعالة لحماية المحاصيل والثروة الحيوانية، وارتفعت تلك الحاجة بدورها نتيجة لحصة شبه القارة الأمريكية المتنامية من الإنتاج الزراعي العالمي. شهد المكسيك والبرازيل والأرجنتين انضمام عددا كبيرا من المزارعين لبرامج التأمين الزراعي التقليدي ومع ذلك لم يكن هذا التحول كافي لضمان استقرار الدخل بالنسبة لمعظمها.

أ. المكسيك

يعود تاريخ أول برنامج التأمين الزراعي بالمكسيك إلى 1942 حيث بدأت المحاولات المبكرة والترتيبات التبادلية وشركات التأمين الخاصة في عام 1961، تم تمرير قانون التأمين المحاصيل والثروة الحيوانية وإنشاء الدولة رسميا لشركة المالية للتأمين الوطني للمحاصيل (ANAGASA) وبدأت في عام 1963 عمليات ANAGASA وقدم العملاء من بنوك التنمية الحكومية وبنك EDJIDAL وبنك اجريكولا (اندمجت في وقت متأخر لتشكيل بنك ناسيونال دي كريديتو اجريكولا – بنك Banrural) اضطر المزارعين لشراء بوليصات التأمين على المحاصيل حيث كانت المخاطر متعددة وأقساط مدعومة والمساحة المزروعة المؤمنة كبيرة، ولكن للأسف بسبب تراخي المراقبة والتسعير غير سليم للإكتواريا والاحتيال (تقديم ادعاءات كاذبة)كانت خسائر ANAGASA عالية بشكل مذهل. عند نقطة 70% من المبالغ المستردة هي من قروض BANURAL وبلغ عدد مطالبات التعويض ارتفاع مذهل في نهاية المطاف، حيث اعتبرت التكلفة المالية غير مقبولة وتم إغلاق ANAGASA في عام 1988.

في عام 1991 تم تشكيل شركة التأمين على المحاصيل الجديدة AGROASEMEX، على عكس سابقتها، AGROASEMEX تعيد تأمينها فقط شركات التأمين الخاص المحلية (تقديم منتجات التأمين على المحاصيل خمسة فقط) وحوالي 200 صندوق التأمين التبادلي (FONDOS) تميل إلى أن تكون في المناطق ذات

[1] Sagar S, Sinha S**. Making insurance markets work for the poor: microinsurance policy:** "regulation and supervision. India case study",2009, p19.

الدخل المنخفض في البلاد والمخاطر المشمولة هي الجفاف والرطوبة الزائدة، الصقيع، البرد، النار، الرياح، تفشي الأمراض النباتية والأمراض الحيوانية، الحوادث والعجز والدفيئات الزراعية. في إطار هذا البرنامج الطوعي ارتفعت المنطقة المؤمنة من 636.000 هكتار في 1991 حتي 1.900.000 في 2000 وبالمثل، ارتفعت تغطية الماشية من 576.000 رأس في 1991 حتي 9.700.000 في عام 2000 في المنطقة، ومع ذلك هو أقل بكثير من المساحة التي تغطيها سابقتها في عام 2000، AGROASEMEX يؤمن 1,9 مليون هكتار من ما مجموعه 21900000 المزروعة (أي 8%). ومع ذلك برنامج AGROASEMEX هو أكثر فعالية من حيث التكلفة[1].

ب. الأوروغواي:

تمت اتاحة التأمين الزراعي في الأوروغواي لبعض الوقت ولكن في نطاق محدود جدا بين عامي 1913 و1993، كانت عليه في عهد احتكار الدولة. كان بنك التأمين الدولة (بنك دي ديل استادوSEGUROS) هو الكيان الوحيد المسموح له إصدار السياسات في ذلك الحين اثنين فقط من الشركات الخاصة دخلت السوق ومن المقرر في جزء منه سياسة الإغاثة بعد الكوارث من وظائف الحكومة ولكن التغطية محدودة، وعندما واجه المزارعون الصدمات المناخية وحدة السوق قاموا بالضغط على الحكومة للحصول على المساعدة لذلك لديهم حافز أو لا لشراء التأمين الخاص بالإضافة إلى ذلك ينظر إلى بانكو دي ديل استادو SEGUROS أنها لا تكرم عقودها وعندما تنص السياسة الصادرة عن بانكو دي ديل استادو SEGUROS أن التعويض يجب أن يدفع تستخدم تقنيات لتقليل أو تأخير الدفع، ونتيجة لذلك منذ عام 2001 تحاول وزارة الزراعة ترشيد النظام من خلال إجراء دراسات لتصميم نظام التأمين الجديد، وأكثر عقلانية لتحل محل الجهود الحالية وتعوض القطاع الخاص "دفعات الطوارئ بعد الكوارث والإعفاء من الديون" مكلفة جدا وغير شفافة، وتنصح شركات التأمين الإسبانية حكومة الأوروغواي باقتراح قانون من شأنه أن تقدم الحكومة إعانات تصل إلى 60% من الأقساط كسياسة في حالة الخطر المتعدد الذي يغطي فقدان جزئي، وإنشاء صندوق للكوارث الطارئة منفصل مفتوح فقط للذي يشتري منتج تأمين المحاصيل. العقبات الرئيسية هي عدم وجود مجموعة من المؤسسات الداعمة مكملة ومنسقة جيدا، وعدم وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، والحاجة لوضع "رؤية جديدة حول كيفية التعامل مع المخاطر الزراعية" والجانب الإيجابي أن الأوروغواي لديه سلسلة طويلة وموثوق بها من البيانات التاريخية على الإنتاج الزراعي والأحوال الجوية فضلا عن كادر من المهنيين المدربين تدريبا جيدا في الموضوع[2].

[1] Mark Wenner and Diego Arias, Op.cit, p8 .
[2] Mark Wenner and Diego Arias, Op.cit., p7 .

خامسا: التجارب الحديثة في مجال التأمين الزراعي

أ. المغرب:

أجرى البنك الدولي بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث الأغذية دراسة في المغرب لاختبار التأمين الزراعي القائم على الأمطار في المغرب حيث تؤثر الزراعة بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد وتعتمد بشكل كبير على مياه الأمطار وأقل من 15% من المساحة الصالحة للزراعة المروية أنفقت الحكومة بدورها موارد عامة كبيرة في برامج المساعدات المتعلقة بالجفاف وكذلك عمليات إنقاذ للمؤسسات المالية ذات محافظ زراعية كبيرة. وكانت الحكومة في إطار وضع نظام لتأمين مناطق الغلة قد قدمت لها دعم المالي كبير، غير أن معدلات المشاركة منخفضة بسبب العديد من القيود للبرنامج، على سبيل المثال: مدفوعات التعويض بطيئة والوصول إلى الوثائق مكلف، هذا الذي يعمل بمثابة رادع للمزارعين المقبلين على شراء هذا التأمين.

إن الارتباط الإحصائي بين هطول الأمطار وإيرادات الحبوب في المغرب مرتفع بما فيه الكفاية، والمشاريع الرائدة في مختلف المحافظات تكون مستهدفة من أجل خلق تنوع في المناطق المناخية الزراعية وتنويع مخاطر الأمطار في مختلف المملكة، وهذا ما جعل إعادة التأمين لمثل هذا المخاطر أكثر جاذبية وبالتالي، فإن عقد التأمين جعل الدفعات على أساس النقص في الأمطار خلال فترة محددة مسبقا، ويمكن شراء أي عقود تغطية (المبلغ)، مما يسمح للمزارعين بضمان كامل المبلغ من إيراداتها المتوقعة. المشكلة التي لا يزال يواجهها عقود التأمين هطول الأمطار، أو مزيج من هطول الأمطار وعقود مناطق الغلة، هو تمويل مدفوعات التعويض فهناك بعض السنوات تتجاوز مدفوعات التعويض الأقساط المحصلة بنسبة فقدان أكثر من 100% [1].

ب. منغوليا:

في منغوليا يجري حاليا اختبار أدوات جديدة لضمان تجنب موت المواشي، وترتبط معدلات وفيات الماشية في منغوليا للغاية مع الظروف المناخية القاسية خلال فصل الشتاء، ففي البلاد يتم إحصاء الثروة الحيوانية في كل عام. نظرا لارتباط الطقس بالوفيات من المواشي والبيانات التاريخية الموثوقة تثبت ذلك، يستند عقد التأمين لمؤشر معدل الوفيات من الماشية على متوسط معدل وفيات الماشية في منطقة معينة. في المقابل، يمكن لشركة التأمين توفير مثل هذه العقود بهدف إعادة تأمين الظروف المناخية القاسية (مثل انخفاض درجة الحرارة لفترات طويلة)

[1] Mark Wenner and Diego Arias, Ibid, p 12.

كتغطية للمكون المرتبط بالمخاطرة في العقد. اختار العملاء المحليين عقود التأمين حسب مؤشر معدل وفيات المواشي على التأمين التقليدي والطقس.

يدفع الرعاة نفس مدفوعات التعويض حسب معدل مؤشر تأمين الوفيات من الماشية في المنطقة نفسها وبالتالي فإن حافز الرعاة فردي للتخفيف من خسائر الماشية ليس فقط بهدف الحفاظ على مورد الراعي ولكن هذا ما يعزز المنافسة بين الرعاة من أجل البقاء في الظروف المناخية القاسية مع أقل متوسط لمعدلات وفيات الماشية. منغوليا لديها تأمين قوي نسبيا والقطاع المالي على استعداد لتوفير مثل هذه الخدمات التأمينية ولكن التحدي يكمن في آليات تقاسم المخاطر على المستوى الدولي (إعادة التأمين)[1].

المطلب الثاني: استخلاص الدروس المستفادة من تجارب البلدان الرائدة

أولا: التأمين الزراعي آلية فعالة في تحقيق التنمية من خلال التجارب الدولية

يحظى التأمين الزراعي باهتمام واسع في مختلف بلدان العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، يأتي هذا الاهتمام كون الزراعة نشاط معنى بأهم الحاجات الإنسانية المتعلقة بحياة وبقاء الجنس البشري. وإزاء طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في أحيان كثيرة فإن توفير حماية واسعة لهذا النشاط من هذه الأخطار يعتبر أحد أساليب مواجهة المشكلة[2].

الحصول على التأمين الزراعي عموما محدود جدا في البلدان النامية بكل بساطة، وتوفير هذا النوع من التأمين هو تحدي لشركات التأمين، مما أدى إلى تضرر المزارعين بالدرجة الأولى خاصة من التكاليف. فإن اتجاه شركات التأمين هو التركيز على المخاطر الحضرية والصناعية، وبالتالي في كثير من الأحيان ليس لديهم شبكات في المناطق الريفية. حيث يمكن توفير التأمين الزراعي التصدي لمخاطر متعددة (الطقس، ومكافحة الآفات والأمراض) وغالبا ما يرتبط مكانيا للغاية وبالتالي يصعب من الناحية المالية لشركات التأمين إدارته. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أن هناك تردد من جهة سوق إعادة التأمين الدولي فلا يفتح المجال لانخراط شركات التأمين المحلية لتمكينها من نقل بعض من مسؤوليتها الخاصة للخارج.

[1] Mark Wenner and Diego Arias, Op.cit, p 13.

[2] محمد رشراش، محمد السيد علي، محمد العوايدة، **إدارة التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (NENARACA)، عمان، 2010، ص23.

بالإضافة إلى ذلك فبالنسبة للمزارعين يعمل التأمين أفضل من غيره من الخدمات سواء في المكان أو الزمان، مثل الحصول على القروض، والبذور المحسنة، والمساهمات وسلاسل التوريد، والخدمات الاستشارية. التأمين لا يمكنه إضافة قيمة أو مكسب لرزق المزارع لكنه يسمح بتعزيز دخلهم من خلال توفير خدمات أخرى. لكن في كثير من الأحيان في البلدان النامية كثير من هذه الخدمات غائبة، وبالتالي فإن فائدة أو جاذبية التأمين غير موجود بالنسبة للمزارعين. بالرغم من وجود دخول منخفضة نسبيا في سوق التأمين الزراعي في البلدان النامية والخبرة المكتسبة خلال القرن الماضي من الدول المتقدمة وتوفر عددا من الدروس المستفادة خاصة في مجال تطوير التأمين على المحاصيل فقد أخذت بعين الاعتبار في عدد من البلدان[1].

شهدت معظم البلدان النامية تحول من القطاع العام إلى التأمين الزراعي القائم على السوق منذ 1990 كما شهدت الفترة 1950-1990 نموا كبيرا في برامج القطاع العام لتأمين الخطر الذي يهدد المحاصيل، وخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا. تاريخيا، كان أداء هذه البرامج ضعيف جدا منذ 1990، وقد شجعت الحكومات التأمين الزراعي من خلال قطاع التأمين التجاري، وغالبا تحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تعادل القوة الشرائية). اعتبارا من عام 2008، يعمل مقدمو خدمات التأمين الخاص في 54٪ من البلدان التي تبنت هذا النوع من التأمين. تطور قطاع التأمين الزراعي الخاص يزيد مع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا حسب التجارب الدولية. أما سياسات التأمين المشترك التي تعتمد على تعادل القوة الشرائية، فأنشئت أساسا في البلدان ذات الدخل المتوسط، باعتبارها وسيلة لتعزيز عروض منتج التأمين الزراعي[2].

[1]Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES"**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010, p 23

[2]Olivier Mahul and Charles J. Stutley, Ibidem

شكل رقم (2–5): تمركز التأمين الزراعي في العالم (2008)

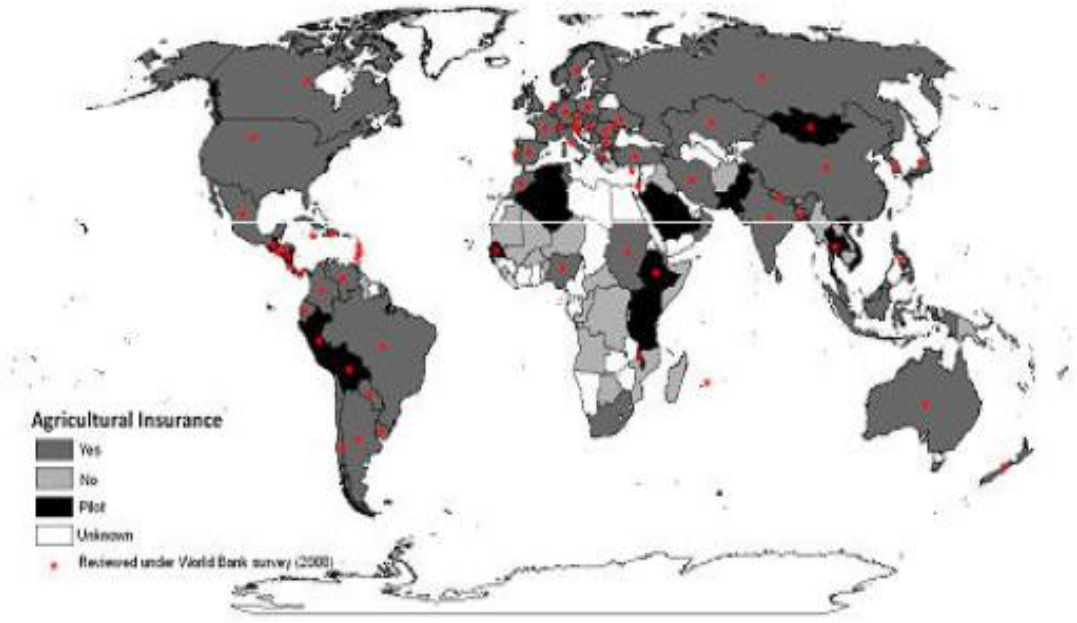

Source: Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES"**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010, p 24.

ارتفع حجم أقساط التأمين الزراعي العالمي بشكل كبير بين عامي 2004 و2007، حيث ارتفعت من 8 مليارات دولار لنحو 20 مليار دولار. 15 مليار دولار تم إثباتها بواسطة مسح البنك وكان سبب هذه الزيادة المذهلة هو ارتفاع أسعار السلع الزراعية وقيم مبالغ التأمين التي يتم دفعها كأقساط، وشمل التوسع في التأمين الزراعي الصين، والبرازيل، وأوروبا الشرقية؛ وشهدت هذه الفترة زيادة الدعم الحكومي في الدول الكبرى، بما في ذلك البرازيل، والصين، جمهورية كوريا، تركيا والولايات المتحدة[1].

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, Op.cit, p 23.

الجدول رقم (2-5): تقدير أقساط التأمين الزراعي حسب درجة نمو كل بلد لعام 2007

درجة التنمية	عدد البلدان	الأقساط المحاصيل المقدرة (مليون دولار)	الأقساط الماشية المقدرة (مليون دولار)	الأقساط الزراعية المقدرة (مليون دولار)	نسبة الأقساط الزراعية العالمية	أقساط التأمين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي لعام 2007
الدول مرتفعة الدخل	21	11.869	1.192,3	13.061,3	86,5	2,3
الدول متوسطة الدخل العليا	18	872,6	40,1	912,7	6	0,3
الدول متوسطة الدخل الدنيا (السفلى)	20	789,3	334,1	1.123,5	7,4	0,2
الدول منخفضة الدخل	06	0,2	4,8	5	0	0,0
المجموع	65	13.531,1	1.571,4	15.102,4	100	0,9

Source: Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES",** The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010, p 8.

يتم التعبير من خلال الجدول عن معدل الارتباط النسبي بين حجم أقساط التأمين الزراعي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي، حيث أخذ التأمين الزراعي وقتا طويلا للإقلاع وكانت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية لا يتعدى فيها التأمين الزراعي شكلا من أشكال التأمين على المحاصيل أو الماشية لأكثر من قرن رغم أنها أسواق ناضجة مع معدلات انتشار عالية. في المقابل في العديد من البلدان النامية لا تتعدى عمر تجربة التأمين الزراعي فيها الـ 5-10 سنوات (وحتى أقل في البلدان خاصة إدخال التأمين القائم على مؤشر)، ورغم توفر الطلب إلا أن بعضها حتى الآن لم يقلع ويهيمن على توفير التأمين الزراعي في البلدان ذات الدخل المرتفع. الصين مثلا التأمين الزراعي فيها يغطي 1.1 مليار يوان (73 مليون هكتار) من المحاصيل في شتى أنحاء الصين لعام 2013 ليشكل 45 بالمئة من إجمالي مساحة الزراعة بالبلاد. كما تم دفع تعويض بقيمة 20. 9 مليار يوان (3.4 مليار دولار أمريكي) في إطار التأمين الزراعي ليفيد 33.67 مليون أسرة ريفية لعام 2013 مما يجعلها ثاني أكبر سوق للتأمين الزراعي بعد الولايات المتحدة. ويهيمن على توفير التأمين الزراعي إلى حد كبير التأمين على المحاصيل

حيث أوضحت دراسة البنك الدولي أنه يمثل حوالي 80 في المئة من حجم التقدير العالمي لأقساط التأمين الزراعي ونسبة مئوية أعلى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[1].

ثانيا: الزيادة المطردة في الطلب على التأمين المصغر الزراعي

مفهوم التأمين يعود إلى حوالي 3000 قبل الميلاد في الصين، حيث تشارك التجار والمستثمرين خطر فقدان البضائع عند الشحن وثمة مفهوم مماثل تطورت في بابل، الإغريق والرومان كما أدخلت أصول التأمين الصحي والحياة منذ حوالي 600 قبل الميلاد عندما أنشأوا جمعيات خيرية تهتم لأسر الأعضاء المتوفين. التأمين المصغر بشكل عام يشير إلى مفهوم جديد ظهر للمرة الأولى كخدمة مالية جديدة في إطار التمويل الأصغر ومن ثم تطورت إلى قطاع قائم بحد ذاته. ثم تم إطلاق أول شركة تأمين ضد الحريق في انجلترا بعد حريق لندن الكبير في 1666 وفي الوقت نفسه، افتتح السيد ادوارد لويد مقهى التي كانت تخدم أولئك الذين يعملون في الصناعة البحرية، وأصبح ملتقى للراغبين في ضمان السفن والحمولات. وهكذا، تم تأسيس شركة لويدز لندن. في نهاية القرن 17 تم إنشاء الذي شهد أول خطوة في تطوير التأمين الحديث.

من السهل أن نرى حاجة الزراعة للتأمين المصغر، ولكن من الصعب تقدير فعالية الطلب عليه حتى الآن هناك عدد قليل جدا من الدراسات لهذا الطلب. معظم الدراسات التي وجدت لفيتنام وبضعة بلدان أخرى وهي نوعية وغير دقيقة. تقييم الطلب يميل إلى استخلاص الاستنتاجات من الاتجاهات والأحداث التاريخية، وتاريخيا كان للناس في المناطق الريفية في البلدان ذات الدخل المنخفض وسائل أخرى إلى جانب التأمين للتعامل مع المخاطر، إذ جدير بنا ذكر أن التأمين ليس الطريقة الوحيدة للتعامل مع المخاطر المالية، التأمين هو أحد هذه الطرق وهو إستراتيجية لمواجهة الخطر ينطوي على اتخاذ إجراءات تقلل من احتمال حدوث الخطر مثل: بناء نظام الري بحيث إمدادات المياه يمكن أن تستمر من خلال الجفاف، أو تطبيق دواء للحشرات لتجنب إصابة المحاصيل أما بعد حدوث الخطر فالإستراتيجيات المناسبة للمواجهة تعني العمل على الحد من تأثير هذه المخاطر أي تقييم الطلب يجب أن يأخذ في الاعتبار كيف كلا من الإستراتيجيات المسبقة واللاحقة ستعمل في سياق معين وفعال.

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Op.Cit,** p 9.

عادة ما تبدأ دراسات الطلب العام على التأمين المصغر من البحث النوعي الذي يركز على ما هي المخاطر وكيف يتم تخفيف المخاطر الحالية استنادا إلى الردود والنتائج يتم تطوير نماذج المنتجات، ويجري البحث الكمي لتقييم الطلب على تلك النماذج. هناك دراسات قليلة جدا فيما يخص الطلب على التأمين المصغر بشكل عام وتلك الموجودة تميل إلى التحيز القوي في أخذ العينات الحضرية أو شبه الحضرية[1].

تمكنت الابتكارات المتقدمة من معالجة القيود على الأسواق الناشئة وهذا ما فتح المجال أمام مخططات التأمين المصغر التي تطبق في مناطق النمو المنخفض واخترق هذا المنتج عدة مجالات: الحياة والصحة والممتلكات والحوادث خاصة الأسواق في الاقتصادات الناضجة. التأمين المصغر يوفر الحماية للشركات العاملة في العالم فقير والأسواق الناشئة ضد الكوارث المالية من أمثال الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، والحوادث والموت والتي لا تزال تشهد نموا قويا في العديد من الأسواق العالمية، كما يساعد التمويل المصغر على تمويل الشرائح الأقل دخلا في الأسواق الناشئة. التأمين المصغر يلعب دورا حيويا في حمايتهم من جهة أخرى، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية البتة فسوق التأمين المصغر في الاقتصادات الناشئة مازال يعاني من التخلف. (أنظر الشكل رقم 2-6)

الشكل رقم (2-6): رسم بياني يعكس تخلف التأمين الزراعي في البلدان النامية

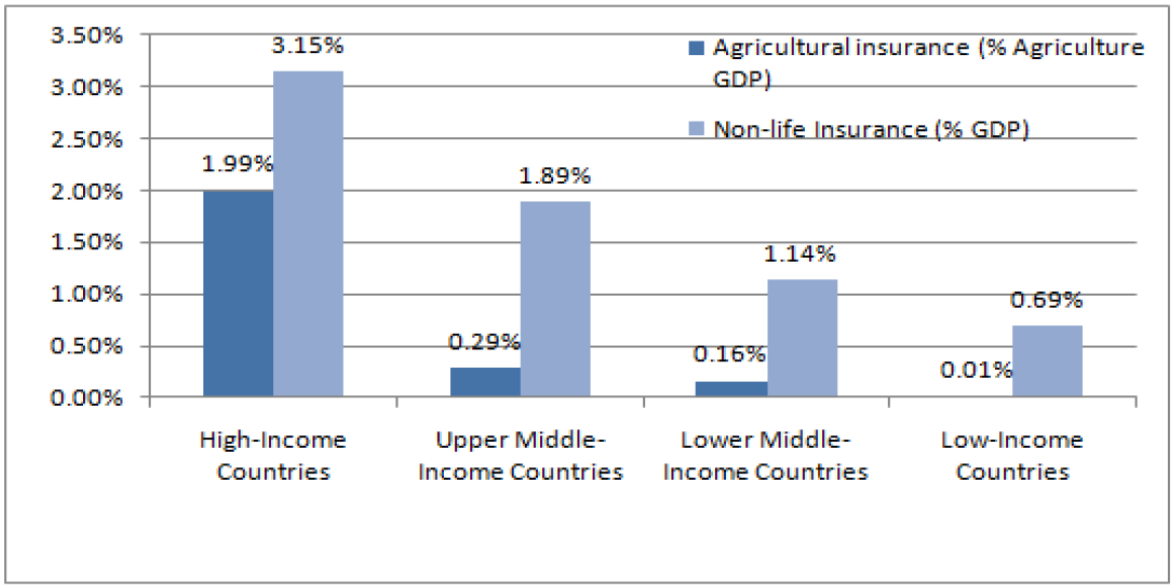

Source: Olivier Mahul, **Agricultural Insurance for Developing Countries "The Role of Governments"**, FARM - Pluriagri conference on Insuring Agricultural Production, Paris, France, December 18, 2012, p5.

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Op.Cit,** p 13

التأمين المصغر يقدم فرص نمو شركات التأمين في الاقتصادات الناشئة عبر طرح منتجات جديدة وتكييفها مع قنوات التوزيع والقطاعات المختلفة، ولكن يجب الخروج عن كيف نمى التأمين في الاقتصادات الناضجة ووضع نموذج يتكيف وطبيعة الأسواق الناشئة، وتطبيق رؤى خاصة بالاقتصاديات النامية سيجعلها تنضج في حين أن المتوقع في الأسواق الناضجة هو النمو البطيء، نظرا للكفاءة والإبداع التي تميز الأعمال في الأسواق، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن الاقتصاديات المتقدمة ستنمو 2,1 في المئة في عام 2013، في حين أن الاقتصاديات الناشئة سوف تنمو بمعدل ثلاثة أضعاف هذا المعدل أي 6,3 في المئة. على الرغم من أن الاقتصاديات المتقدمة لا تملك نفس شرائح العملاء والاقتصاديات الناشئة لديها أعداد كبيرة من العاملين الفقراء والقيود الجغرافية النائية أدت إلى صعوبة إقدام العامل الفقير على منتج التأمين، واختلاف البنى التحتية للتكنولوجيا في الأسواق الناشئة أيضا أدت إلى تأخر تطبيق برامج التأمين المصغر رغم أنها تنطبق على الدول ذات النمو المنخفض بصورة أكبر[1].

كما يمكننا أن نستنتج أن برامج الدول المتقدمة تفتقر إلى أهداف واضحة وتخضع لالتماس الريع السياسي وقد غيرت من هدف التأمين الزراعي من أداة لإدارة المخاطر للحد أو إدارة الكوارث إلى أداة لصيانة الدخل. ويرى البعض أنه هو وسيلة مقنعة لتحويل الدخل في نظام ما بعد الجات/منظمة التجارة العالمية. كما هناك عيوب في التصميم (تستخدم مثلا متوسطات العائد بدلا من التباين، وأقساط ليست اكتوارية، والتغيرات من سنة إلى أخرى متواضعة نظرا لاعتبارات سياسية). إضافة إلى الرغبة القوية في توفير التأمين متعدد الخطر لتغطية الحبوب الزراعية، فيزيد ضغط تكاليف على الخزينة بشكل كبير.

ثانيا، يمكننا أن نستنتج أن التنفيذ أقل من مثالي، تكلفة التسليم عالية، تم الإبلاغ عن وجود مشاكل أخلاقية المخاطر والمشاكل الاحتيال. وأخيرا، وشركات التأمين الخاصة لا تتحمل نصيبها العادل من المخاطر نظرا لمستويات عالية من الدعم التشغيلية المدفوعة وآليات إعادة التأمين السخية. بالإضافة إلى عدم فعالية التكاليف وبرامج التأمين الحكومية المزاحمة لمنتجات التأمين الخاص.

كما نلاحظ في الشكل، كل هذه التطورات يمكن أن تساعد شركات التأمين على اختراق الشرائح الفقيرة نسبيا من السكان في الاقتصادات الأكثر تقدما، فضلا عن تشجيع الابتكار والكفاءة عبر سلسلة القيمة من منتجات مبسطة وتسعير ملائم إلى مزيد من التسويق المباشر، التوزيع وكفاءة الفواتير والمطالبات.

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Op.Cit,** p 14

وخلاصة القول أن الأسواق المتقدمة التي تعاني من ركود الاقتصادات، وزيادة التفاوت في الدخل، وخطر زيادة الشريحة التي ينخفض دخلها تحت خط الفقر من المرجح أن تشهد تكيف شركات التأمين مع خطط التأمين المصغر لزيادة اعتماد التأمين ودفع النمو من خلال الوصول إلى شرائح العملاء التي عادة لا يشملها التأمين والابتكار عبر سلسلة قيمة التأمين. ويمكن لشركات التأمين أن تخدم الشريحة الأكثر عرضة للخطر في الأسواق الناشئة والمتقدمة، مما يجعل الأثر الاجتماعي والاقتصادي إيجابي، والوصول إلى بيت القصيد في نفس الوقت[1].

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Op.Cit,** p 19

خلاصة الفصل:

بالرغم من أن التأمين الزراعي لا يعد سحرا، غير أنه يوفر حلا جد واعد لتحسين حياة الأفراد التي يُعتمد في تحديد قدرها على الأحداث المناخية والصعوبات المتنوعة حيث تضعها على شفا الكارثة، ويستوجب نجاح التأمين الزراعي العمل والجهد الكبير وكذا التفكير العميق مقرون بالتسيير والإدارة الممتازة، إضافة إلى تظافر جهود الحكومات والجهات المانحة بهدف تطوير البنية التحتية التي من شأنها توفير بيانات مستقرة وسوق عقلاني للتأمين الزراعي. وبمجرد تثبيت هذا الإطار، ستتمكن شركات التأمين من الدخول إلى المسرح من أجل توسيع السوق من خلال شبكات وقنوات التوزيع القائمة، بغرض تحقيق استقرار للخطر عن طريق معايير موضوعية وعمليات إعادة التأمين.

أخيرا، لا يمكن اختزال التأمين الزراعي في كونه صناعة مربحة، وإنما يسعى لمساعدة الحكومات لتحديد أفضل الاختيارات في محاربتها للفقر وفي إدارتها للمخاطر من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث

منتجات التأمين الزراعي

بين

التقليدي والحديث

مقدمة الفصل:

من خلال الفصل السابق تبين لنا أن التأمين الزراعي يلعب دور الأداة المالية للتخفيف من آثار المخاطر الزراعية، سوآءا الإنتاجية (محاصيل) أو الإيرادات من بيع المحاصيل. ورغم توفر منتجات من هذا النوع تسعى لحماية أصول المزارعين من مختلف المخاطر إلا أن تنوع هاته الأخيرة وتنوع طبقات المزارعين من مستوى إنتاجي ومعيشي عجل في زيادة الطلب على منتجات التأمين الزراعية، والذي بدوره فرض على العاملين في قطاع التأمين الابتكار والتحديث في القطاع حتى يتسنى له احتواء أقصى ما يمكن عموما، والمزارعين الصغار خصوصا انطلاقا من نوع المخاطر التي تمسهم (في منطقة واحدة على نطاق واسع) في إطار التأمين المصغر.

هذا التحديث في المنتجات التأمينية الزراعية جعلنا نعالج هذا الفصل ضمن مبحثين، من خلال الوقوف على منتجات التأمين الزراعي التقليدية والمشاكل التي تواجهها في المبحث الأول بينما نتطرق في المبحث الثاني إلى منتجات التأمين الزراعي الحديثة أو المبتكرة.

المبحث الأول: منتجات التأمين الزراعي التقليدي والمشاكل التي تواجهها

تنقسم منتجات التأمين الزراعي حسب نوع النشاط إلى نوعين: منتجات تأمين الثروة النباتية ومنتجات تأمين الثروة الحيوانية، غير أن كل من كلتا النوعين ينقسم بدوره إلى منتجات تشترك في كونها قائمة على أساس الضرر إلا أنها تختلف في صياغتها وتوفرها عبر البلدان كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): منتجات التأمين الزراعي التقليدي

نوع الثروة الزراعية	المنتجات التأمينية	التعويض على أساس	الانتشار
الثروة النباتية	الخطر الاسمي الخطر المتعدد	نسبة الضرر العائد (الغلة)	دول كثيرة دول كثيرة
الثروة الحيوانية	موت الحيوان الأمراض الوبائية الأحياء المائية	الضرر (الموت) نسبية في كل دولة (دعم) الضرر (الموت)	دول كثيرة الدول المتقدمة الدول المتقدمة

المصدر: من اعداد الطالب

المطلب الأول: منتجات تأمين الثروة النباتية

يعرض هذا المطلب أهم المنتجات التأمينية التقليدية النباتية ومفهومها وكفية تطبيقها في الواقع.

أولا: تأمين الخطر الاسمي والواحد (Single and named peril insurance)

يقوم هذا النوع من التأمين بتغطية الضرر الفعلي الناجم عن أخطار فردية مستقلة مثل: النار، البَرَد العواصف (والأخطار المرتبطة بظهور هذا الحدث) أو الصقيع. ويشير تأمين الخطر الاسمي إلى تغطية أربع مخاطر محددة على وجه الخصوص كما سبق ذكرها، ويمكن تمديد العدد إلى ستة في بعض الحالات في حالة ترابط خطرين أو أكثر (مثل الفيضانات والأمطار الغزيرة أو الرطوبة)[1]. وقد تم تأمين البرَد في البلدان الغربية لأكثر من قرن بصفة ممتازة نظرا لبساطة تحديد الأقساط إكتواريا وسهولة التحقق من الأضرار والخسائر.

[1] Myong Goo Kang , **Innovations of agricultural insurance products and schemes**, FAO , Rome,2007,P 3

تأمين الخطر الاسمي(على أساس الضرر)، كما يوحي اسمه يخصص تعويض للأخطار التي يتم سردها بشكل صريح في وثيقة التأمين، ويتميز بنوع من الخصائص[1]:

- يتم الاتفاق على المبلغ المؤَمَن عليه في بداية العقد. ويمكن أن يكون مبني على أساس تكاليف الإنتاج أو العائد (الغلة) المتوقع من المحصول.
- يتم تحديد الخسائر كنسبة مئوية من الأضرار التي يتكبدها المؤَمَن كما يحددها خبير المطالبات في أقرب وقت.
- يتم حساب التعويض كنتيجة لنسبة المئوية للأضرار والمبلغ المؤمن عليه.
- يتم تطبيق خصم أو اقتطاع في النهاية وذلك للحد من الادعاءات والتصريحات الكاذبة بهدف تشجيع إدارة المخاطر بشكل أفضل.

يتميز هذا النوع من التأمين بالشعبية مما يفسر الحصة الكبيرة من أقساط التأمين الزراعي في العالم. فمن وجه نظر المؤمَن، يجذب المؤسسات التي تواجه بشكل كثير أحد الأخطار المغطاة. أما من جهة المؤمِن، فيناسب الحالات التي يكون فيها الضرر الناجم عن الخطر الاسمي قابل للقياس وله تأثير مفاجئ.

في المخطط الموالي (3-1) نبين كيفية عمل هذا النوع من التأمين:

[1] Ramiro Iturrioz ,**Assurance Agricole** , La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009 , P 9

مخطط رقم (3–1): مثال لتعويض لوثيقة تأمين خطر اسمي

شروط وثيقة التأمين:

الخطر المؤمن عليه: البرَد

المبلغ المؤمن عليه: 10000

حدود التعويض: القيمة الاجمالية

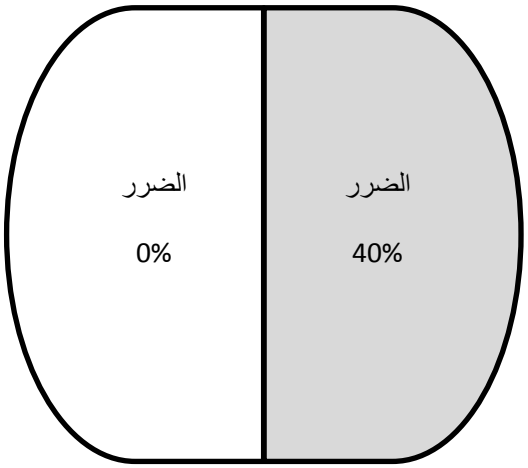

اقتطاع:

الخيار (أ): 5 % من المبلغ الاجمالي المؤمن عليه

الخيار (ب):10 % من الخسائر.

تعديل خسارة:

- 50 % من الوحدة المؤمنة بـ 0 % من الأضرار.
- 50 % من الوحدة المؤمنة بـ 40 % من الأضرار.

و منه:

الضرر الكلي: = 50% × 0% +50% × 40% = 20%

حساب التعويض:

التعويض = الأضرار % × المبلغ الكلي المؤمن عليه – الاقتطاع

الخيار (أ): (20 % × 10000) –(5 % × 10000) = 1500

الخيار (ب): (20 % × 10000) –(20% ×10 % × 10000) = 1800

Source: Ramiro Iturrioz ,**Assurance Agricole** , La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009 , P 10

ثانيا: تأمين الخطر المتعدد (Multi-peril or all risk insurance)

يقوم تأمين الخطر المتعدد (على أساس العائدMPCI) بتغطية كل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على العائد (المحصول)، إلا إذا استثنيت بعض المخاطر من وثيقة التأمين أصلا، حيث تدفع تعويضات للمزارعين في حالة تدني العائد من المحصول عن عتبة محددة سلفا مساوية لقيمة الفرق بين العتبة والعائد الحالي[1]. ففي هذا النوع من التأمين يحدد المبلغ المؤمَن من خلال العائد المتوقع للمنتج، حيث تكون التغطية بنسبة 50 إلى 70 % من العائد أو المحصول المتوقع . هذا الأخير الذي يحدد استنادا إلى معدل الإنتاج الفعلي على مدى سنوات سابقة أو الاعتماد على معدل الإنتاج الفعلي في المنطقة التي ينشط فيها المنتج. في حين أن المبلغ المؤمن يكون على أساس سعر السوق المستقبلي للمحصول أو على أساس المبلغ المقترض إذا قام المزارع بتمويل العملية الزراعية عن طريق قرض.

ما يميز هذا النوع من التأمين هو توفير تغطية شاملة للمزارعين غير أن التكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة بتأمين الخطر الاسمي، حيث توفر وثائق تأمين من هذا النوع للمنتجين بأقساط بمعدل 5 إلى 20% من المبلغ المؤمَن حسب العائد، المنطقة، ونسبة التغطية.

و لا يعكس قسط التأمين التغطية الإضافية فقط، وإنما يدخل في ذلك تكاليف تخفيض مخاطر سوء الاختيار والخطر الأخلاقي من خلال عمليات تفتيش دورية مما يفرض احترام مواعيد البيع المحددة والإشراف العام، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة هذا النوع من التغطية مما يجعلها لا تجذب المزارعين الصغار وذوي الدخل الضعيف.

و من الملاحظ في البلدان التي اعتمدت مخططات التأمين المتعدد المخاطر قيام الحكومات بتدخلات نوعية لدعم التأمين الزراعي نظرا لإخفاق السوق وتم ذلك في شكل: دعم أقساط المزارعين، إعانة شركات التأمين لتغطية بعض التكاليف الإدارية المتعلقة باكتتاب عقد تأمين زراعي وكذا دعم إعادة التأمين[2].

تختلف أساليب التدخل الحكومي من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال، كندا، اليابان والفليبين يكون الإشراف على خطط التأمين تحت سلطة الحكومة المركزية أو هيئة مكلفة من طرف الحكومة المحلية. بينما في الولايات المتحدة، إسبانيا والمكسيك فإنها تعمل في شكل شراكة بين القطاع العام والخاص مع اعتماد دور

[1] Myong Goo Kang , Op.Cit, P 4
[2] Myong Goo Kang , Ibidem

شركات إعادة التأمين في هذا الأخير. إلا أن برامج الدعم الحكومي غالبا ما تكون مرهقة ماليا. في الجدول الموالي (3-2) يبين الأداء المالي لبرنامج التأمين الزراعي لهاته الدول:

جدول رقم (3-2): الأداء المالي لبرنامج التأمين الزراعي (التكاليف/ الأقساط)

البلد	الفترة الزمنية	I+A/P
البرازيل	1981-1975	4,57
كوستا ريكا	1989-1970	2,80
اليابان	1977-1947	2,60
	1989-1985	4,56
الميكسيك	1989-1980	3,65
الفليبين	1989-1981	5,74
الولايات المتحدة	1989-1980	2,42
	1999	3,67

I: مبلغ التعويض، A: التكاليف الادارية ،P: الأقساط المحصلة

Source: Myong Goo Kang, **Innovations Of Agricultural Insurance Products And Schemes** ,Fao,Rome, 2007 , P 5

حتى تكون عملية التأمين مربحة، يجب أن تكون نسبة متوسط التكاليف الإدارية بالإضافة إلى متوسط مدفوعات التعويض لمتوسط أقساط التأمين المحصلة أقل من واحد. للأسف، بالنسبة لمعظم البلدان تتجاوز هذا النسبة إلى حد بعيد الواحد، مما يعني أنه من دون الدعم الحكومي لا يمكن لهاته المخططات أن تنجح.

في المخطط الموالي (3-2) سنوضح كيفية عمل هذا النوع من وثيقة التأمين:

مخطط رقم (3-2): مثال لتعويض لوثيقة تأمين متعدد الخطر

شروط وثيقة التأمين:

الخطر المؤمن عليه: تأمين متعدد الخطر (العائد)

المحصول: الذرة نبات

المحصول المتوقع (م ت): 10 طن/هك

العائد المضمون (م ض): 7 طن/هك

سعر السوق المستقبلية (س س م): 100 وحدة/طن

مساحة الوحدة المؤمَنة (م وم): 100 هكتار

المبلغ المؤمن عليه (م م ع): 70000 وحدة نقدية

تعديل الخسائر:

الحالة أ: المحصول الحالي (م ح) = 8,0 طن/هك

الحالة ب: المحصول الحالي (م ح) = 3,50 طن/هك

الحالة ج: المحصول الحالي(م ح) = 0,0 طن/هك

حساب التعويض:

إذا كانت (م ح) < (م ض)

تعويض = (م ض – م ح)× س س م ×م وم

تحليل حالات التعويض

أ: 0 وحدة

ب:(7 طن/هك -3,5 طن/هك)× 100وحدة ×100 هك = 35000 وحدة

ج: خسارة كلية = 70000 وحدة

Source: Ramiro Iturrioz, **Assurance Agricole**, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009, P 11

شكل رقم (3-1): مثال لتعويض لوثيقة تأمين متعدد الخطر

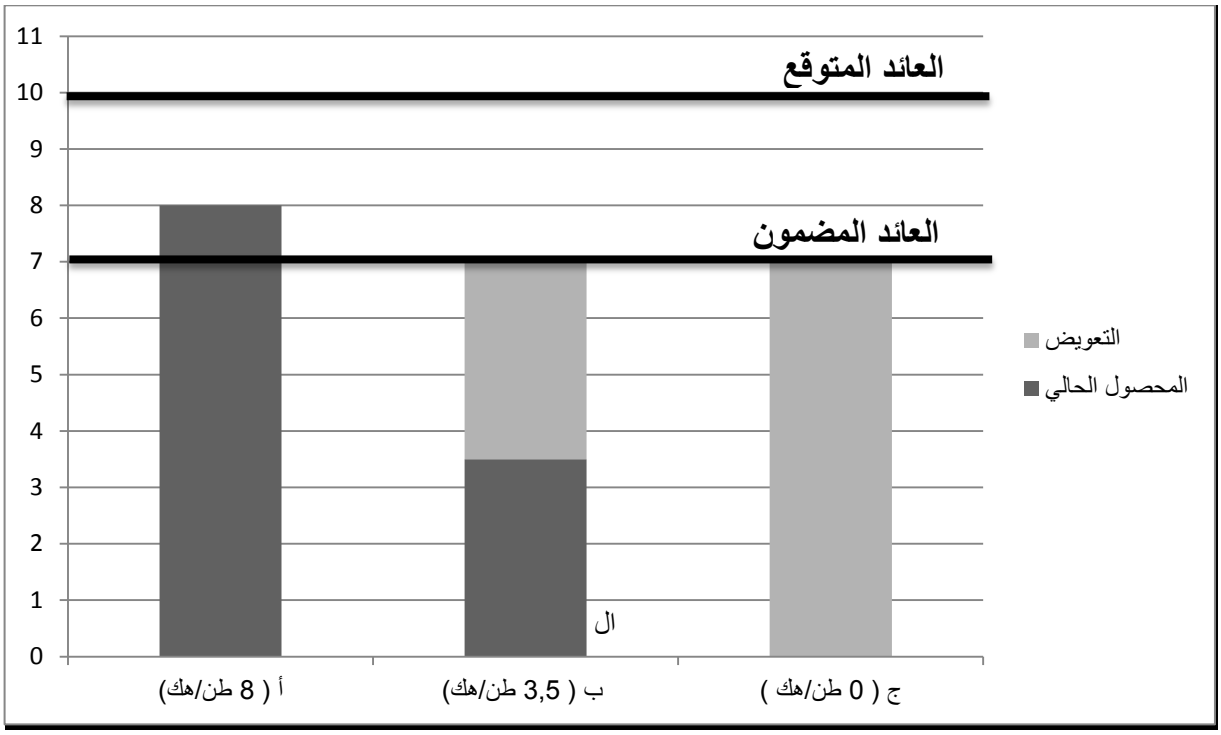

Source: Ramiro Iturrioz ,**Assurance Agricole** , La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009, P 11

المطلب الثاني: تأمين الثروة الحيوانية

كما هو الحال في القطاع الزراعي النباتي فإن قطاع الثروة الحيوانية يمثل أهمية كبرى للقطاع بشكل عام. تكمن هذه الأخيرة في أنه يوفر تشكيلة واسعة من المواد الغذائية لأفراد المجتمع، وهو مجال جيد للاستثمار المالي، كما أن الكثير من الحيوانات تستخدم لإنجاز الأعمال الزراعية في بعض الدول الضعيفة، فهو ببساطة مكمل للقطاع الزراعي النباتي من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني.

قطاع الثروة الحيوانية على غرار النشاطات الزراعية الأخرى يتعرض إلى مجموعة من المخاطر التي تؤثر عليه فالحيوانات المنتجة وبسبب طبيعتها الحية عرضة للموت، الأمراض ،الحوادث المختلفة الناجمة عن الظروف المناخية وتقلبات الأسعار ،وتتباين حدة هذه المخاطر من بلد لآخر نظرا للمستوى الإنتاجي والبيطري.

و يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه المزارعين على مستوى الماشية إلى قسمين: مخاطر إنتاجية ومخاطر السعر كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): أنواع المخاطر التي تعترض الثروة الحيوانية

مخاطر إنتاجية	مخاطر السعر
الموت الطبيعي أو من خلال حادث	ضعف البنية التحتية للمناطق الريفية الطرق مثلا، التحكم في سلسلة التوريد.
الأمراض: • ارتفاع معدلات المرض بسبب الأوبئة ومخاطر أخرى • توقف انتاج الحليب بسبب الأمراض كالتهاب الثدي مثلا.	التقلبات في أسعار الحيوانات والمنتجات.
مشاكل الامدادات وتوفير المدخلات(مواد أولية): • نقص العلف الجاف والأخضر للحيوانات. • نقص المياه خلال الجفاف.	

Source: Craig churchill and Michal Matul, **Protecting The Poor A Microinsurance Compendium**,OIT And Munich Re Foundation, Volume 2, Germany, 2012, p 259

تأخر الاهتمام بعملية التأمين على الثورة الحيوانية من غيرها من عمليات التأمين الزراعي في البلدان غير أوروبية نظرا لعدم توفر الشروط الضرورية والعوامل المناسبة لنشوء هذا النوع من التأمين، نذكر منها [1]:

- ضعف الطلب على هذا النوع من التأمين وإعطاء الأولوية للقطاع النباتي في معظم الدول؛
- نقص البيانات الضرورية في الكثير من الدول وإن وجدت فإنها غير كافية أو غير دقيقة؛
- تبني التعاونيات الفلاحية عمليات التأمين الحيواني في مرحلتها الأولية على عكس الشركات التأمينية المتخصصة وذلك لانخفاض الربحية.

تشتمل منتجات تأمين الثروة الحيوانية التقليدية تغطية حالات الموت والحوادث التي تواجه الحيوان، كما توفر تغطية اتجاه مخاطر الأوبئة والأمراض، ويعتبر تأمين الخطر المحدد والموت للحيوانات على شكل فردي أساس تأمين الماشية التقليدي وانطلاقا منه تصمم مختلف المنتجات في شركات التأمين.

[1] الدكتور علي جدوع الشرفات، " التأمين الزراعي " ،زهران للنشر، عمان، 2007، ص 126

و يمكن تصنيف منتجات تأمين الثروة الحيوانية حسب السوق إلى ثلاثة أنواع: الحوادث والموت، الأمراض الوبائية والأحياء المائية.

أولا: تأمين الحوادث والموت

تهدف هذه التغطية إلى حماية المؤَمَن من الخسائر الناتجة عن الموت، الأضرار الإنتاجية العرضية أو لأسباب طبيعية، الحريق ،الفيضانات، البرق ،القوى القاهرة والأفعال الشخصية الأخرى غير المتصلة بالمالك. ويمكن توسيع التغطية إلى الذبح الإلزامي للماشية لأسباب إنسانية وكذا الأمراض الغير وبائية.

يستند المبلغ المؤمن عليه إلى القيمة السوقية للحيوان ويمكن أن يخفض حسب العمر، في حين أن أسعار التغطية فتتراوح بين 1,5% و10% من المبلغ المؤمن عليه حسب العمر، نوع الحيوان، المكان والوظائف التي يؤديها. وأما الاقتطاعات فتتراوح بين 0 و10%.

يكون التأمين على أساس فردي أو جماعي (قطيع)، ويعتبر هذا الأخير الأكثر انتشارا في البلدان النامية نظرا لانخفاض قيمة القسط التأميني بالنسبة لتغطية الفردية.

في حين أنه يمكن توفير التغطية الفردية للأخطار **كتأمين الموت** العرضي للماشية الذي يغطي إلا الموت العرضي للحيوان دون المخاطر الأخرى أو تغطية جميع المخاطر (التغطية الشاملة) وتسمى التأمين **الشامل لموت الماشية** مع العلم أنه لا يشتمل على تأمين الأمراض الوبائية.

ثانيا: الأمراض الوبائية

يعتبر هذا النوع من التغطية من أصعب المنتجات التأمينية نظرا لصعوبة التحكم فيه والحصول على الدعم الدولي من شركات إعادة التأمين، فهو يهدف إلى تعويض المؤمَن من حوادث الموت الناتجة عن الأمراض الوبائية التي تصيب منطقة كبيرة وبالتالي عدد هائل من الحيوانات، لذلك تم تبنيه في عدد قليل من الدول أشهرها ألمانيا ويستند أساسا إلى دعم حكومي.

ثالثا: الأحياء المائية

يضم تربية الحيوانات المائية في المياه الداخلية، البرك والمياه الساحلية، وهو يغطي عادة الخسائر الناتجة عن الموت أو فقدان المخزون السمكي بسبب الأحداث المناخية، الأمراض، التلوث وتكاثر الطحالب.

جدول رقم (3-4): توفر تأمين الثروة الحيوانية التقليدي حسب حالة التطور والمكان (نسبة مئوية)

حالة التطور والمكان	عدد الدول	الحوادث والموت	الأمراض الوبائية	الأحياء المائية
حالة التطــور				
دخل عالي	22	77	55	45
دخل أكثر من المتوسط	17	76	24	29
دخل أقل من المتوسط	20	55	30	20
دخل ضعيف	6	67	50	17
المكـــان				
افريقا	8	88	50	13
آسيا	12	58	42	42
اروبا	22	82	50	45
أمريكية اللاتينية والكرايبب	19	53	21	16
أمريكا الشمالية	2	100	0	0
أوقيانوسيا	2	50	50	50
كل الدول	65	69	38	31

Source: Olivier Mahul and Charles J. Stutley**, Government Support to Agricultural Insurance** ,The World Bank, Washington, USA, 2010, p 83

رابعا: كيفية التعويض لمنتج التأمين الشامل للماشية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الجزائري

يحسب التعويض عموما كما يلي[1]:

التعويض = القيمة الاجمالية يوم وقوع الكارثة – سعر البيع – سعر الذبح – مبلغ الاقتطاع

- يخصم من التعويض مبلغ الاقتطاع إلا في حالات الذبح الإلزامية من طرف السلطات العمومية.
- اذا كان عمر الحيوان أقل من 5 سنوات يكون الاقتطاع 10 % في أنه اذا كان أكثر من 5 سنوات فتكون نسبة الاقتطاع 20 %.

1- في حالة الذبح الإلزامي الصادر بأمر من السلطات العمومية:

- تقدر البقرة بقيمة الذبح ولا يكون أي تعويض إذا كان اللحم سليم.

[1] Boulahia Latifa , Contribution Des Assurances Agricoles Au Développement Rural Durable En Algerie Cas De: La Caisse Régionale De Mutualité Agricole (CRMA)De La Wilaya De Constantine ,Thèse de magistère , 2008 , p 36

- إذا كان اللحم غير سليم يكون التعويض جزئي.

التعويض = 50 % × القيمة السوقية للحيوان يوم وقوع الكارثة

2- في حالة الذبح الصحي الصادر بأمر من الطبيب البيطري دون السلطات العمومية:

التعويض = القيمة السوقية للحيوان يوم وقوع الكارثة – مبلغ الاقتطاع

- يتعين على المالك إظهار فاتورة بيع البقرة مرفقا بوصل السعر المحدد من طرف المذبح.

3- في حالة الموت خارج المذبح:

في حالة الموت الطبيعي يقوم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالتعويض الكلي للقيمة السوقية يوم وقوع الكارثة مع تطبيق الاقتطاع دون الذبح.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه منتجات التأمين الزراعي التقليدي

أولا: المشاكل المشتركة بين جميع منتجات التأمين:

على غرار الأشكال الأخرى للتأمين، يعاني التأمين التقليدي الزراعي من المشاكل الناجمة عن المعلومات غير المتماثلة، وهو ما يعني أن شركات التأمين لديها معرفة مختلفة (في الغالب أقل) حول المخاطر التي تواجه المؤمَن أكثر من المؤمَن نفسه. ويسبب تماثل المعلومات سوء الاختيار ومشاكل الخطر الأخلاقي. وإضافة إلى ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول عن هاته المشاكل[1]:

أ- **سوء الاختيار**: يعني قيام إلا العملاء ذوي الخطر العالي بشراء وثائق التأمين، هذا يؤدي إلى فقدان نسبة أعلى من محفظة المخاطر الفعلية مقارنة مع محفظة المخاطر المتوقعة التي تم على أساسها حساب معدل قسط التأمين. كما يعني أيضا سوء الاختيار صعوبة تحديد شدة الخطر من طرف شركات التأمين مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة وثيقة التأمين بالنسبة للأخطار العالية الشدة والعكس بالنسبة للأخطار الضعيفة الشدة أي إلى زيادة تكلفة وثيقة التأمين في حين أن تسعير وثيقة التأمين يكون على أساس كل طبقات الخطر الموجودة في المحفظة.

[1] Thomas Levin, Dirk Reinhard, **Microinsurance aspects in agriculture**, Munich Re Foundation, Germany 2007,p 6

و مع مرور الوقت، وفي كلتا الحالتين، يقوم العملاء ذوي المخاطر الضعيفة بالخروج من السوق مما يترك شركة التأمين تتعامل إلا مع العملاء ذوي الخطر العالي، أي تعويضات أكبر مما هو متوقع وبالطبع يؤثر سلبا على ربحية شركة التأمين.

ب- **الخطر الأخلاقي:** يشير إلى الحالة التي يكون فيها منح عقد تأمين يؤدي إلى حد العملاء من التعامل الجيد والممارسات المنهجية التي من شأنها أن تزيد نسبة المطالبات بالتعويض، فعلى سبيل المثال، يمكن لتعويض الأضرار الناجمة عن الأعاصير والفيضانات أن يؤدي إلى بناء المزيد من المباني في المناطق الخطرة. وكذا الأمر بالنسبة إلى تعويض الخسائر في المحاصيل الناجمة عن الجفاف قد يشجع المزارعين على زراعة المزيد من المحاصيل حتى لو كانوا أكثر عرضة للجفاف بالنسبة لمحاصيل أخرى أو أراضي أخرى.

تؤثر هاتين المشكلتين على جميع أسواق التأمين، إلا أن التأثير يكون بشكل أسوء في قطاع الزراعة، حيث أن الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه العملاء وتقييم الخسائر الفردية يشكل هاجسا بالنسبة لشركات التأمين، إضافة إلى مشكلتي التكلفة والوقت الناجمين عن رصد سلوك العميل للحد من مشاكل الخطر الأخلاقي.

ج- **التعليم والاتصالات:** يعتبر إدخال التأمين كوسيلة لإدارة المخاطر في الدول النامية من التحديات الكبيرة، فمن الصعب جدا كسب الثقة والتفهم لخطط التأمين عند الناس الذين لم يكن بحوزتهم الوصول إلى الخدمات المالية في السابق. فالحاجة إلى حملات التوعية وبناء الثقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التوزيع لشركات التأمين.

ثانيا: المشاكل الخاصة بالتأمين الزراعي

تختلف مشاكل التأمين الزراعي من منطقة إلى أخرى إلا أنه يمكن تلخيصها فيم يلي [1]:

أ- **المخاطر المرتبطة:** يجب ألا ننسى قاعدة هامة في التأمين الزراعي: المخاطر ليست مستقلة تماما وغير مترابطة مكانيا، كالأحداث المناخية التي تميل إلى التأثير على عدد كبير من المزارعين على نطاق واسع مما لا يمكن من تجميع هذا المخاطر. فشركات التأمين لا يمكنها تأمين المخاطر التي تؤثر على عملائها في نفس الوقت ما يجعلها تنوع محفظة المخاطر كأمر ضروري لسلامتها المالية وكذا تحويل جزء من المخاطر إلى شركات إعادة التأمين والأسواق المالية الدولية.

[1] Thomas Levin, Dirk Reinhard, Op.Cit ,p 7

ب- التكاليف الإدارية الباهظة: من المعوقات الرئيسية للتأمين الزراعي الموجه للأفراد ذوي الدخل الضعيف التكاليف الإدارية العالية، ففي حين أن التعويضات في التأمين على الحياة تتم بموجب شهادة وفاة، التأمين على المحاصيل يتطلب تقييم درجة الضرر من قبل خبير، ما يسفر تكاليف مالية ووقت أكثر للتعامل مع إجراءات المطالبات. إضافة إلى مشاكل الاحتيال الموجودة بكثرة حيث يمكن للمؤمَن أن يتسبب في وقوع الكارثة (تأمين الحياة للماشية). كما يوجد مؤشر للسلامة المالية لشركات التأمين معرف باسم نسبة هزال (Hazell ratio) وهو متوسط الأقساط المدفوعة على اجمالي متوسط التكاليف الإدارية ومتوسط التعويضات المدفوعة . فتشير النسبة موجبة إلى استدامة مخطط التأمين على المدى الطويل والعكس صحيح. وقد بينت التجارب السابقة مدى بعد هذه المبادرات (مخططات التأمين) عن الاستدامة.

نسبة هزال (Hazell ratio)

$$(A+I)/P<1$$

A: متوسط التكاليف الإدارية I: متوسط التعويضات P: متوسط الأقساط المحصلة

لقد دفعت مشكلة التكاليف في الماضي الحكومات إلى دعم مخططات التأمين الزراعي بقوة، مما سمحت لشركات التأمين بتوفير وثائق تأمين بأسعار في متناول المزارعين دون تهديد سلامتها المالية . وقد تم إطلاق مبادرات في السنوات الأخيرة في إطار تطورات جديدة في قطاع التأمين الزراعي تؤدي لانخفاض تكاليف الإدارة والتعويضات (التأمين على أساس مؤشر) دون الحاجة إلى الإعانات.

ج- عدم شفافية وعدم تكافئ المساعدة المجانية في حالة الكوارث: من المشاكل التي تواجه التأمين الزراعي هو عدم استعداد الأسر الضعيفة لدفع تكاليف التأمين حين يمكنها توقع وانتظار تعويضات الحكومة لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تؤثر سلبا على محاصيلهم، في حين أن المساعدات في حد ذاتها ليست مشكلة وإنما ضرورية في بعض الحالات. إلا أن طابعها غير الشفاف وغير المتكافئ يحدد الحوافز الخاطئة، حيث في بعض الحالات، في حالة حدوث كارثة طبيعية يتم الموافقة على الإعانات لأغراض سياسية وليس بهدف تعويض خسائر فعلية لحقت بالمزارعين في منطقة معينة. لذلك يجب أن تكون المساعدات والإعانات واضحة وتمس كل المزارعين، ففي حالة العكس أي تعويض المزارعين الذين قرروا عدم شراء تغطية تأمينية سيتم وبكل بساطة معاقبة المزارعين الذين اشتروا تغطية تأمينية نظرا لحرصهم على محاصيلهم.

د- **الافتقار إلى البنية التحتية (الدول النامية):** من أجل تقييم وتسعير المخاطر بشكل صحيح، تحتاج شركات التأمين إلى بيانات تاريخية جيدة تعود على الأقل إلى عشرة أعوام (من الأحسن عشرون سنة ومن الأفضل 30 سنة) متتالية الأكثر. وهذا يعني أن تصميم منتجات التأمين الزراعي للمزارعين الفقراء يعد تحديا من نوع خاص خاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى البيانات على مدى العقود الماضية. كما أن عدم وجود بنية تحتية في المناطق الريفية يؤثر على المبيعات لأن قنوات التوزيع ليست في مكانها أو متخلفة إضافة إلى غياب المعلومات اللازمة عن منتجات التأمين الزراعي لدى صغار المزارعين مما يصعب بيعها.

كما رأينا أعلاه، كل من ارتباط مخاطر المحاصيل وعدم تماثل المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى تجميع المخاطر (Risk pooling)[1]، وظيفة أساسية في التأمين غير فعالة. لذلك تركز الوسائل المبتكرة الجديدة على معالجة المشاكل التقليدية للتأمين الزراعي، وبالرغم من أن العديد من هذه الوسائل تم تصميمها وتطبيقها في البلدان المتقدمة، إلا أنها واعدة جدا بالنسبة للبلدان النامية وتخدم مصلحة المزارعين ذوي الدخل الضعيف في إطار التأمين المصغر، حيث معظمهم معرض بقوة للمخاطر المناخية خاصة وأن المشاكل النموذجية للتأمين الزراعي من أخطار أخلاقية وسوء الاختيار متفاقمة لدى البلدان النامية، وبنسب أعلى عند المزارعين ذوي الدخل الضعيف وبالتالي عمدت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي إلى تكثيف جهودها لتعزيز إمكانية تطبيق هذه الوسائل في هاته البلدان وتعويض النقص في البنى التحتية، القدرات المؤسساتية، والبيانات المعلوماتية.

[1] Risk pooling: أحد وسائل ادارة المخاطر التي تقوم بها شركات التأمين، حيث تتجمع الشركات لمواجهة خطر كارثي

المبحث الثاني: منتجات التأمين الزراعي الحديثة

كما تطرقنا أعلاه، كل من مخاطر الارتباط والمعلومات غير متماثلة من شأنه أن يجمع المخاطر ويجعل من وظيفة التأمين غير فعالة، لذلك تركز الأدوات التأمينية المبتكرة على معالجة المشاكل التقليدية للتأمين الزراعي كالخطر الأخلاقي، ارتفاع تكاليف المعاملات وغيرها.

و على الرغم من تصميم وتطبيق هذه الأدوات في العديد من الدول المتقدمة إلا أنها واعدة جدا بالنسبة للبلدان النامية نظرا لصيغتها التي كيفت مع برامج التأمين المصغر. وقد تبنى البنك الدولي فكرة تعزيز القدرات المؤسسية والبنيات التحتية للبلدان النامية بغرض فرض توازن اقتصادي وأمني عالمي.

من أشهر هذا الأدوات ما يسمى بمنتجات التأمين القائمة على أساس مؤشر والتي حقيقة أعطت دفعا قويا لشركات التأمين للاستثمار في مجال التأمين الزراعي في البلدان النامية، في حين أن منتجات التأمين الزراعي التي تغطي الإيرادات بقيت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (3-5): منتجات التأمين الزراعي الحديثة

نوع الثروة الزراعية	المنتجات التأمينية	التعويض على أساس	الانتشار
الثروة النباتية	بمؤشر العائد	العائد (منطقة)	و. م. أ، الهند، البرازيل
	بمؤشر الطقس	سلم التعويضات مؤشر الطقس	الهند، الميكسيك، ملاوي، كندا، و. م. أ
	بمؤشر NDVI	سلم التعويضات مؤشر NDVI	مكسيك، اسبانيا، كندا
الثروة الحيوانية	بمؤشر الايراد	السعر	و. م. أ
	بمؤشر الموت	سلم التعويضات مؤشر الموت	منغوليا، أوروغواي
	تأمين بمؤشر الايراد	سعر الرأس وسعر الإنتاج	و. م. أ

المصدر: من إعداد الطالب

يمثل الخطر الأساس التحدي التقني الرئيسي للتأمين القائم على مؤشر، فهو مسألة جد مهمة تؤدي إلى تساؤلات حول القيمة الحقيقية لهذه المنتجات.

فالخطر الأساس يشير إلى الفرق الذي قد يحدث بين الخسارة الفعلية التي يتكبدها المزارع والخسارة التي يحددها المؤشر، مؤدية سواء إلى التعويض عن الخسائر الغير موجودة أصلا أو إلى عدم التعويض عن الخسائر الموجودة فعلا. و ينتج هذا الخطر أساسا كنتيجة لمخاطر الأمراض والأوبئة، الرياح، الفيضانات، الصقيع، البرد والأحول المناخية المركزة التي يصعب تحديدها عبر المؤشر المناخي والتي تسبب كوارث. وكذا سلوك المزارعين (تاريخ الزراعة مثلا) الذي يمثل ثاني أكثر مخاطر الأساس شيوعا حيث أن المؤشر يكون وفقا لتاريخ مغاير لما هو منصوص عليه مسبقا.

و يمكن تقسيم الخطر الأساس من الناحية النظرية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر:

- **المكاني**: على سبيل المثال، اعتماد قريتين على نفس محطة الطقس مما قد يؤدي إلى خسائر.
- **الزماني**: قد يكون هناك فرق زماني بين وقوع الحدث واكتشافه عن طريق المؤشر أو العكس.
- **الخسارة المحددة**: يمكن أن يكون المؤشر غير مترابط مع العائد الفعلي حيث لا يمكنه التقاط جميع العوامل المؤثرة على المحاصيل.

المطلب الأول: منتجات تأمين الثروة النباتية الحديثة

أولا: التأمين بمؤشر العائد في منطقة (مؤشر مباشر)

في التأمين على أساس التعويض، العائد المؤمَن هو العائد (الغلة) الخاص بالمزارع (المؤمَن)، في حين أنه في هذا النوع من التأمين فالعائد المؤمَن هو متوسط العائد المحدد سلفا أي المرجعي في منطقة جغرافية معينة لكل المزارعين ويمكن لحجم المنطقة أن يمتد من قرية إلى منطقة بأكملها [1].

هذا النوع من المؤشر يسمح بإنشاء وثائق تأمين متعددة الخطر نظرا لإمكانية تغطية كل المخاطر (المناخية، الأوبئة، الأمراض،...الخ) تستند إلى الخسائر في المحصول في منطقة محددة. وبما أنه لا يعتمد على التعويض الفردي للمزارع، فهذا يساهم في تجنب مشاكل الخطر الأخلاقي، سوء الاختيار وارتفاع تكاليف المعاملات وكذا التحفيز لتحسين الإنتاجية إلى مستويات أعلى من متوسط عائد المنطقة بغرض زيادة الاستفادة في حالة التعويض. وظهر هذا المنتج تحت شكلين [2]:

[1] Thérèse Sandmark, Jean-Christophe Debar, and Clémence Tatin-Jaleran ,Op.cit., p 20
[2] Myong Goo Kang , Op.Cit, p 20

1- خطة مخاطر المجموعة (Group risk plan GRP):

ظهرت وثيقة التأمين للعائد على أساس المنطقة لأول مرة في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1995 تحت اسم خطة مخاطر المجموعة (GRP)، ووفقا لوكالة إدارة المخاطر (RMA) لوزارة الزراعة الأمريكية (USDA) تعتبر هذه الخطة "تحول وانطلاق دراماتيكي من نهج التأمين التقليدي لحماية المحاصيل" مع أقل وثائق وأوراق ممكنة وأقل تكلفة. وصممت وثيقة التأمين على أساس أنه اذا انخفض العائد (المحصول) في المقاطعة كلها فهذا يعني انخفاض العائد لدى معظم المزارعين في تلك المقاطعة.

من قواعد التغطية في GRP الاعتماد على العائد العام في مقاطعة المزارع باستخدام مؤشر محدد بدلا من الاعتماد على السجلات الفردية للخسارة أي أنه يمكن عدم تغطية الخسارة الفردية للمحصول إذا كان العائد في المقاطعة لا يعاني من مستوى مماثل للخسارة. وبالتالي فإن هذا النوع من التأمين يفضله المزارعون الذين يتبعون نمط المقاطعة من حيث العائد في المحاصيل.

على المزارعين اختيار مستوى تغطية لكل تركيبة محصول/مقاطعة، كما يختار المبلغ المراد تأمينه في كل هكتار حسب خمسة مستويات (90،85،80،75،70 %) من عائد المقاطعة. هذا الأخير الذي يحسب بالاعتماد إلى بيانات سنوات سابقة تقدمها خدمة الإحصاءات الزراعية الوطنية (NASS) مع إجراء تعديل حسب توجه العائد (الغلة) . في حين أن التعويض يتم عندما ينخفض عائد المزارع عن النسبة التي اختارها سابقا ويتم دفعه بعد ستة أشهر من الحصاد.

الجدول الموالي يوضح لنا كيفية عمل هذا النوع من التأمين:

مخطط رقم (3-3): مثال لتعويض لوثيقة تأمين GRP

شروط وثيقة التأمين:

الخطر المؤمن عليه: خطة مخاطر المجموعة (GRP)

المحصول: الذرة نبات

المحصول المتوقع (م ت): 010 بوشل/هك 1 طن = 39,368 بوشل

العائد المضمون (م ض): 90 بوشل /هك مستوى التغطية: 90 %

سعر السوق المستقبلية (س س م): 2 وحدة/بوشل

مساحة الوحدة المؤمَنة (م وم): 100 هكتار

أقصى تغطية ممكنة 100% : 20000 وحدة نقدية

المسؤولية = العائد المتوقع في المقاطعة × سعر التعويض × مساحة المزروعة = 100 × 2 × 100 = 20000

الخسائر:

الحالة: المحصول الحالي (م ح) = 60 بوشل/هك

حساب التعويض:

تعويض = 20000 ×(90-60) /90 = 6666

المصدر: من اعداد الطالب

2- **حماية الدخل من مخاطر مجموعة (Group Risk Income Protection GRIP):**

يعتبر هذا النوع من التأمين خيارا إضافيا للمزارع من أجل حماية محاصيله، حيث أن التغطية تكون على أساس الإيرادات في المقاطعة المحسوبة بالاستناد إلى العائد من المحصول وسعره المستقبلي في وقت الحصاد. في حين أن التعويض يكون في حالة إذا تدنى مستوى الإيرادات في الهكتار عن مستوى الإيرادات الذي اختاره المزارع "الإيراد المحفز "(trigger revenu). و تتراوح نسب التغطية من 70-90 % ومتوفرة فقط في المقاطعات التي تتوفر فيها GRP وللذرة والصويا فقط.

و على غرار خطط تأمين الدخل الأخرى، GRIP تستعمل سعرين لقياس تذبذب السعر خلال فترة التأمين. فالسعر المتوقع يحسب على أساس متوسط الأسعار خلال الخمسة الأيام الأخيرة قبل غلق البيع في بورصة

شيكاغو(CBOT Chicago Board of Trade) في ديسمبر بالنسبة للذرة وفي نوفمبر بالنسبة للصويا وكذا نفس الشيء بالنسبة لسعر الحصاد لكن متوسط السعر في اليوم الأخير للإغلاق النهائي لـ CBOT من نوفمبر إلى ديسمبر بالنسبة للذرة ومن اكتوبر إلى نوفمبر بالنسبة للصويا.

مخطط رقم (3-4): مثال لتعويض لوثيقة تأمين GRIP

شروط وثيقة التأمين:

الخطر المؤمن عليه: (GRIP)

المحصول: الذرة نبات

العائد المتوقع (م ت): 271 وحدة/هك العائد المختار: 244 وحدة / 200 هك

العائد المضمون (م ض): 230 بوشل /هك مستوى التغطية: 85 %

مساحة الوحدة المؤمّنة (م وم): 200 هكتار

أقصى تغطية ممكنة 100% : 48800 وحدة نقدية (244 × 200)

الخسائر:

الحالة: العائد الحالي للمقاطعة (م ح) = 225 وحدة/هك

حساب التعويض:

تعويض = 48800 ×(230-225) /230 = 1061 وحدة

المصدر: من اعداد الطالب

3- الإيجابيات والسلبيات :

يتميز هذا النوع من التأمين بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات نلخصها في يلي [1]:

أ- الإيجابيات:

- يحد من المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار؛
- التعويض على أساس متوسط العائد في المنطقة، وليس العائد الفردي للمزارعين. وبالتالي لا يمكن للأفراد التأثير على المحصول؛

[1] Olivier Mahul and Charles J. Stutley, Op.Cit, p 78

- توفر البيانات أو السلاسل الزمنية للعائد على مستوى المقاطعات في معظم البلدان؛
- آثار التأمين مثلا في حالة تأمين جميع مخاطر النقص في المحصول، فهو الأنسب في الحلات التي يكون فيها الخطر متماثل (الجفاف على سبيل المثال) له نفس الآثار على الوحدة المؤَمنة (مقاطعة أو منطقة)؛
- ليس هناك حاجة لإجراء عمليات تفتيش مسبقة للمزارع الفردية أو لجمع بيانات العوائد الفردية؛
- ليس هناك حاجة لتقييم الخسائر الفردية التي تستغرق الكثير من الوقت ومكلفة؛
- الجمع بين تخفيض التعرض للخسائر في المحصول وتخفيض التكاليف الادارية يؤدي إلى توفير أقساط منخفضة مقارنة بتلك المعنية بالمزارعين الفرديين.

السلبيات:

- ظهور الخطر الأساس يعتمد على مدى الترابط الإيجابي للعوائد الفردية للمزارعين مع مؤشر العائد للمنطقة؛
- لا يعمل تأمين المحصول (العائد في المنطقة) في المناطق العالية الخسائر بسبب المخاطر المحلية مثل البرد؛
- يعمل تأمين العائد بشكل أفضل في المناطق المناخية المتجانسة أين تكون النظم المحصولية للمؤَمن موحدة (على سبيل المثال: نفس المحصول ،أوقات الزراعة، الممارسات الإدارية)؛
- طرق قياس العائد والتقارير قد لا تكون دقيقة مما يثير الشكوك حول العوائد التاريخية للمنطقة؛
- من شأن الاعتماد على عينات غير ممثلة والتحيز أن يمثل مشكل كبير في تحديد متوسط العوائد في المنطقة؛
- يضطر المزارعون في الكثير من الأحيان إلى الانتظار من 3 أشهر إلى 6 أشهر بعد الحصاد حتى نتشر النتائج والتعويضات التي يتعين دفعها عند الاقتضاء.

ثانيا: التأمين بمؤشر الطقس (Weather index insurance /WII)

يتعرض سكان الريف والفقراء في البلدان النامية لمجموعة من المخاطر والقيود التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالخصوص المخاطر المناخية في المجال الزراعي التي تؤدي إلى جر المزارعين والأسر إلى فخ القفر، دون نسيان أثر الصدمات المناخية في الحد من استعداد المزارعين وتثبيط عزمهم على الاستثمار في التدابير التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين وضعهم الاقتصادي.

يعود أصل التأمين بمؤشر الطقس إلى سوق المشتقات المناخية الدولية، حيث تتحوط الشركات الكبرى من المخاطر المناخية، ويكمن سر الاهتمام بهذا المنتج في الاعتقاد التام بكون منتجات التأمين التقليدية (خصوصا

MPCI) لم تكن مجدية وقابلة للاستمرار في البلدان النامية، حيث التسويق وصغر حجم المزارع يمثل عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة لمنتجات التأمين الزراعي التجاري.

و حتى يلعب هذا المؤشر دوره في تحديد الخسائر بدقة، يجب أن يستند إلى مقياس موضوعي (على سبيل المثال هطول المطر، سرعة الرياح، درجة الحرارة) ويُظهر ارتباط قوي بينه وبين المتغير المراد دراسته (في هذه الحالة غلة المحصول).

بالإضافة إلى ذلك، يجب على متغير الطقس الذي من شأنه أي يكون مؤشرا أن يلبي الخصائص التالية:[1]

- يمكن ملاحظته وقياسه بسهولة؛
- موضوعي؛
- شفاف؛
- يمكن التحقق منه بشكل مستقل؛
- يمكن التبليغ عنه في الوقت المناسب؛
- متسق مع مرور الوقت؛
- مجرب على منطقة واسعة.

بالنظر إلى الشروط المذكورة أعلاه، نرى أن تطبيقات مؤشر الطقس تكون أكثر تناسبا مع المخاطر المترابطة جدا مثل الجفاف ودرجة الحرارة التي تحدث بشكل مستقل على عكس المخاطر المحلية والمركزة مثل البرد أو النار التي لا تتلاءم مع التأمين بمؤشر.

يتم دفع تعويضات وفقا لجدول مواعيد يحدد في وثيقة التأمين استنادا إلى مؤشر مناخي كنسبة هطول المطر مثلا في مدة محددة مسبقا (على سبيل المثال 100 مم في 3 أشهر) فإذا كانت النسبة أقل من المؤشر (العتبة) يتم تعويض المزارع مباشرة حسب النقص.

[1] World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture**,The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011,p 15

شكل رقم (3-2): هيكل دفع تعويضات لعقد افتراضي لهطول الأمطار

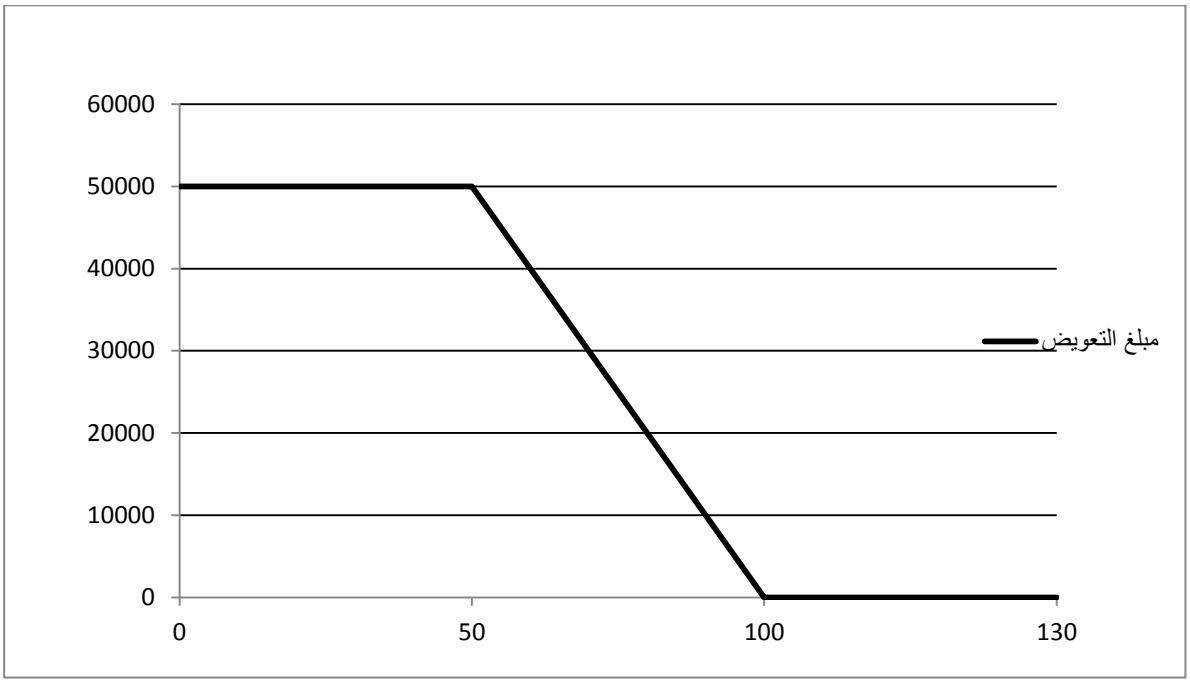

Source:World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture**,The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011,p 16

في هذا المثال عتبة مؤشر المدفوعات هي 100 ملم من الأمطار خلال فترة محددة وتبلغ التعويضات الحد الأقصى عندما تكون كمية تساقط الأمطار 50 ملم أو أقل.

في حقيقة الأمر هيكل التعويضات في الشكل أعلاه جد بسيط حتى يمثل الارتباط الحقيقي بين تساقط الأمطار والخسارة في المحصول، فلا يكفي تحديد كمية الأمطار المتساقطة خلال مراحل نمو النبات وإنما يضاف إليه التوقيت المناسب لتلبية التوازن المائي للتربة وبالتالي العائد النهائي. فمن شأن الجفاف أو النقص في كمية الأمطار على مدى المراحل الأساسية لنمو المحاصيل أن يتسبب في خسارة العائد حتى لو كان الموسم التراكمي للأمطار كافي. وبالتالي، يكون تصميم منتجات المتعلقة بمؤشر بالاستناد إلى عدة قياسات خلال موسم المحاصيل (عادة ثلاث مراحل لمحاصيل الحبوب) ولكل مرحلة عتبة خاصة بها وحدود لمعلمات المناخ.

يعد تصميم عقود منتجات التأمين بمؤشر معقد للغاية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الجهد المطلوب لتحديد مؤشر الطقس الذي يرتبط إلى حد كبير مع الخسارة الزراعية، وبالتالي التقليل من خطر الأساس. فكما ذكر سابقا الخطر الأساس هو احتمال عدم تطابق بين التعويضات المحفزة عن طريق المؤشر والخسارة الفعلية التي يعاني منها حامل الوثيقة. فمن الممكن لحامل وثيقة تأمين بمؤشر أن يتلقى تعويضات حتى وإن لم تمسه الخسارة أو ألا يتلقى

تعويضات في الحالة التي تمسه الخسارة. وأكثر من ذلك يمكن للمزارع الحامل لنفس الوثيقة أن لا يتلقى تعويضات إذا مسه خطر الجفاف ولم يسجل الجفاف على مستوى محطة الطقس المرجعية. فتنوع المناخ الذي غالبا ما يوجد في مناطق جغرافية صغيرة نسبيا يترجم المخاطر الأساسية والتي هي المشكلة المتأصلة وعلى نطاق واسع[1].

هناك عدة طرق للحد من هذ المخاطر، منها الحد من تأمين المخاطر ذات التردد المنخفض وكذا المخاطر المناخية العالية جدا التي تؤثر على معظم الأفراد في المنطقة. فمن المرجح في هذه الشروط أن تكون الخسائر الفردية أكثر ارتباطا للحدث المتعلق بمحطة الطقس المؤمنة. هذا المنهج يعمل بشكل أفضل مع تأمين بمؤشر للإغاثة من الكوارث كما يعمل في إطار التأمين بمؤشر الهادف للتنمية على أساس أنه ستكون حاجة إلى ترتيبات بديلة تساعد الأسر على إدارة المخاطر المتكررة والأقل تباينا (covariate risk)[2].

غير أنه يوجد منهج آخر يهدف إلى تحديد المؤشرات المناخية التي تقلل من المخاطر الأساسية بالنسبة لأكبر عدد ممكن من الأفراد في المنطقة ذاتها. فالتطورات الحديثة فيما يخص النمذجة الزراعية المناخية والمناهج التشاركية لتصميم وثائق تأمين، بينت وجود إمكانية التقليل من المخاطر الأساسية، إلا أن تكلفة تطوير هذه المؤشرات يمكن أن تكون عالية. ومن المرجح أيضا صعوبة تحويلها من منطقة إلى أخرى مما يجعل تطبيق البرامج على نطاق واسع صعب ومكلف.

كما يمكن تخفيض الخطر الأساس من خلال زيادة وتوزيع المحطات الإرصاد الجوي لدمج أفضل للتغيرات في الظروف المناخية في الفضاء أثناء تحرير وثائق التأمين. إلا أن إضافة محطات جديدة من شأنه أن يكون مكلفا (من حيث التركيب والصيانة)، إضافة إلى عدم توفر أي معلومات تاريخية عن المناخ في الموقع.

أما فيم يلي جملة من المخاطر التي يعاني منها القطاع الزراعي:

[1] P. Hazell, J. Anderson, N. Balzer, A. Hastrup Clemmensen, U. Hess et F. Rispoli , **L'assurance basée sur un indice climatique: potentiel d'expansion et de durabilité**,FIDA,Rome,2010,p 29

[2] covariate riskهو الخطر الذي يمس جميع الأفراد في منطقة واحدة كالفيضانات... الخ :

جدول رقم (3-6): الأخطار الرئيسية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الزراعة

الأخطار	التعليق
الجفاف (نقص الأمطار)	أصناف المحاصيل المتأقلمة التي تعني التوازن في الأمطار والمياه. الزراعة البعلية المهيمنة عموما. السنوية أو المتعددة السنوات. الخطر الأساسي للماشية
فائض الأمطار والفيضانات	الفائض في الأمطار يسبب الأضرار المباشرة وتأثيرات غير مباشرة الفيضانات الساحلية، النهرية والسيول. إدارة مستجمعات المياه، الصرف الصحي والري لها تأثير على الفيضانات.
ارتفاع درجات الحرارة	التأثير على التبخر المتعلق بالجفاف هشاشة وموسمية التي تتصف بها مراحل المحاصيل
انخفاض درجات الحرارة	الصقيع (انخفاض درجات الحرارة على المدي القصير تولد الأضرار في بداة ونهاية الموسم) التجمد نقص الدفء خلال الموسم
الرياح	الاعاصير الشديدة
البرد	مركز لكن يمكن أن يكون شديد

Source:World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture**,The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011,p 6

تختلف تطبيقات التأمين الزراعي على أساس مؤشر طقس حسب المستويات (المستوى الكلي، المتوسط والجزئي)، فيمكن أن يتخذ دور الأداة التي تدعم التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية التي تعصف بأصول المزارعين من جهة. ومن جهة أخرى يلعب دور الفاعل المحوري لدفع عجلة النمو وتنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح ذلك عبر الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): تطبيقات التأمين بمؤشر حسب المستويات كأداة للدعم في حالة الكوارث وكوسيلة للتنمية

	التأمين بمؤشر كأداة دعم في حالة الكوارث	التأمين بمؤشر كوسيلة للتنمية
المستوى الكلي		
الحكومة	الحكومة تحتمي من الاضطرابات: السيولة المبكرة / الإنفاق على الاسعافات الأولية.	الحكومة تعيد تأمين شركات التأمين.
المنظمات الإنسانية	تمول عملياتها من خلال عقد لنقل الخطر استنادا لمؤشر أو توفر تغطية عن طريق وثيقة تأمين على الحياة تُشَغل بمؤشر.	
المستوى المتوسط		
مقدمو الخدمات المالية	الحكومة يمكن أن تستخدم البنوك المؤسسات المالية، موردين المدخلات وجمعيات المزارعين والمنظمات غير الحكومية لتوزيع التأمين ضد الكوارث.	يكتتب وثيقة تأمين لمحفظة أو وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للمزارعين مرتبطة بقرض.
جمعية المزارعين		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للمزارعين مرتبطة بقرض.
موردو المدخلات		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للمزارعين مرتبطة بشراء مدخل.
المنظمات الغير حكومية		تكتتب وثيقة تأمين جماعية ثم يعيد بيعها بالتجزئة للمزارعين.
المستوى الجزئي		
المزارعون	يستفيد الفلاح من تغطية واضحة ضد خطر محدد جيدا ويتك دفع القسط أساسا من طرف الحكومة.	يكتتب المزارع وثيقة تأمين في إطار حزمة من الخدمات (قرض، التكنولوجيا، المعلومات الزراعية).

Source: P. Hazell, et autres,**L'assurance basée sur un indice climatique: potentiel d'expansion et de durabilité** ,FIDA, Rome, 2010, p 22

- **الإيجابيات والسلبيات:**

يتميز هذا النوع من التأمين بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات نلخصها في يلي[1]:

[1] William Dick and Others, **Weather Index-based Insurance in Agricultural Development**, The International Fund for Agricultural Development,2011,p 21-22

1- الإيجابيات:

الشفافية: تسمح عقود التأمين بمؤشر عادة لحامل البوليصة بالوصول إلى المعلومات المتعلقة باحتساب الدفعات مما يعزز الثقة.

عدم وجود تسوية للخسائر على مستوى المزرعة: تعتبر الميزة الرئيسية للتأمين بمؤشر، نظرا لكون عملية تسوية الخسائر جد معقدة ومكلفة وفي بعض الأحيان تفتقد للمصداقية في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

نقص سوء الاختيار: يظهر سوء الاختيار عندما تخفي الأطراف المحتمل تأمينها معلومات حول الخطر المحتمل والغير متوفرة عند شركة التأمين، مما يجعل التقييم أكثر عرضة للخطأ. فالتأمين التقليدي يشجع على تغطية المخاطر العالية ويتم احتساب القسط بناءا على معدل الخطر. في حين أن التأمين بمؤشر يستوجب توفر نفس ظروف تسوية الخسائر لجميع المزارعين المؤمنين داخل منطقة محددة بغض النظر عن الخطر المحدد المعرضين اليه. وبالتالي، تستفيد شركات التأمين والعملاء من انخفاض سوء الاختيار.

عدم وجود الخطر الأخلاقي: يظهر الخطر الأخلاقي عندما يقوم الأفراد بالانخراط في أنشطة خفية التي من شأنها أن تزيد تعرضهم للخطر كنتيجة لشراء وثيقة تأمين، أو محاولة التأثير على نتيجة المطالبات والتعويضات. هاته الأنشطة الخفية يمكن أن تجعل شركة التأمين تتعرض لمستويات أعلى من الخطر المتوقع عندما تم تأسيس معدلات الأقساط. غير أنه مع التأمين بمؤشر الطقس لا جدوى من التأثير على المطالبات نظرا لطبيعة التعامل مع جميع الأفراد في منطقة محددة على حد السواء.

يتناول المخاطر المترابطة: تعمل منتجات التأمين بمؤشر على أفضل وجه حين تكون المخاطر مترابطة. ففي منتجات التأمين التقليدي مثلا، يشكل خطر الجفاف تحديا للتأمين.

يتطلب التأمين بمؤشر اكتتاب فردي محدود (تقييم العميل). حيث يمكن توزيعه وتسوية المطالبات بتكلفة أقل نسبيا. ويبقي التعريف بالمنتج والتعليم أمر جد مهم سواء عند عملية إطلاق المنتج أو كعملية مستمرة.

التعويض السريع: قياس بيانات محطة الطقس دون معالجة وتسوية خسائر الحقل يسمح بالتعويض السريع.

2- السلبيات:

الخطر الأساس: يشكل الخطر الأساس في التأمين بمؤشر الطقس عائقا رئيسيا، فهو الفرق بين الخسارة التي يعاني منها الفلاح والتعويض الذي يتلقاه. فيمكن أن ينتج عن خسارة فلاح للعائد دون تلقي تعويضات أو العكس أي تلقي تعويضات دون تعرض الفلاح لأي خسارة. فالتأمين بمؤشر يعمل بشكل أفضل إذا كانت الخسائر متجانسة في منطقة محددة ومرتبطة بشكل كبير مع الخطر المؤَشَر.

مخاطر محدودة: في العادة يغطي التأمين بمؤشر خطر مناخي واحد أو في بعض الأحيان خطرين. على الرغم من انخفاض التكلفة مقارنة بـ MPCI إلا أن المنتج قد لا يوفر تغطية واسعة بما يكفي لتلبية احتياجات إدارة المخاطر.

الاستنساخ: المحفزات، الحدود والاضافات لمنتوج معين لا بد من تعديلها حتى تعكس المعلمات المناخية لكل محطة طقس. و يستلزم تصميم منتجات تأمينية مختلفة لأنواع المحاصيل المختلفة. فالتأمين بمؤشر الطقس يتطلب عمل تقني متميز في تثبيته حتي يضمن الاستمرارية.

الحاجة للقدرات التقنية والخبرات، لاسيما خلال مرحلة التصميم الأولي للمنتجات الجديدة، في علم الارصاد الجوي الزراعي وتفعيل المنتجات.

نقص في البيانات المناخية: فالتأمين بمؤشر يعتمد أساسا على الوفرة والجودة في البيانات المناخية التي تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر. ونقص هذه الأخيرة في البلدان النامية يشكل عقبة رئيسية.

ثالثا: مؤشر الإنحراف العادي للنمو النباتي (Normalized Difference Vegetation Index)

يكتسب التأمين الزراعي القائم على مؤشر شعبية متزايدة نظرا لسهولة التنفيذ والضمانات التي يوفرها ضد المخاطر الأخلاقية ومشاكل سوء الاختيار التي كثيرا ما وجدت في التأمين التقليدي، إضافة إلى القدرة على تحمل تكاليفه. وينظر إليه في البلدان النامية كوسيلة لتوفير الحماية للمجتمعات من المخاطر التي كان يُعتقد أنها غير قابلة للتأمين، في حين أنه في البلدان المتقدمة فإنها وسيلة غير مكلفة للتحوط ضد مخاطر الطقس في المراعي والمزارع الكبيرة ذات المحصول الواحد.

إلى غاية الآن، معظم منتجات التأمين القائم على مؤشر تعتمد على بيانات الارصاد الجوي التي تم جمعها عبر محطات الارصاد الجوي، هذا ما يجعلها تعتمد على بنية تحتية قوية لمعلومات الارصاد الجوي والتي نادرا ما نجدها في البلدان النامية التي تعتبر المستهدف الأول لهذا الابتكار في مجال التأمين الزراعي، على عكس معلومات الأقمار الصناعية، لا سيما مؤشر الانحراف العادي للنمو النباتي (NDVI) الذي يروج له كوسيلة من وسائل التغلب على نقص معلومات الطقس. ونتيجة لذلك تم توظيف بيانات NDVI في برامج التأمين القائمة على مؤشر في كندا، الولايات المتحدة، اسبانيا، كينيا، الهند والأورغواي.

NDVI هو منتج قمر صناعي حيث يقوم بقياس نشاط واخضرار النباتات على سطح الأرض حتي يتسنى لنا الحصول على الوصف الصحي النباتي في أي وقت من الأوقات، ويعتقد أن قيم NDVI تعكس العديد من المتغيرات التي تؤثر على نمو المحاصيل مما يؤدي إلى فهم أكثر شمول لصحة المحاصيل مما هو عليه في المؤشر على أساس متغير أو متغيرين للطقس. وعلاوة على ذلك بيانات NDVI متاحة دون انقطاع منذ 24 سنة للعالم بأسره. [1]

يمكن استخدام NDVI الذي يعتمد على صور الأقمار الصناعية كمؤشر لظروف النمو النباتي في مناطق واسعة في جميع أنحاء العالم، ولا يستعمل فقط للتمييز بين غطاء واستخدام الأراضي، على سبيل المثال الغطاء النباتي، مناطق المخضرة، التربة العارية، الماء والجليد. وإنما يستعمل أيضا لقياس حالة النمو النباتي للتمييز بين الغطاء النباتي الصحي والنباتات الجافة أو الميتة[2]. يختلف الغطاء النباتي من أرض إلى أخرى لأنه يميل بقوة إلى امتصاص موجات حمراء من الشمس وعكس الضوء في الطول الموجي القريب من الأشعة تحت الحمراء.

ويقوم عدد من الأقمار الصناعية (NOAA)[3] بقياس شدة الانعكاس من سطح الأرض في كلا النطاقين للطول الموجي. و بالتالي NDVI هو مقياس للفرق في الانعكاس بين نطاقين للطول الموجي الأحمر (R) والقريب من الأشعة تحت الحمراء (NIR) وفقا للمعادلة (NIR-R)/(NIR+R). و تأخذ NDVI القيم بين -1 و1، مع

[1] Megan K. McLaurin And Calum G. Turvey, **Applicabillty Of The Nomalized DifferenceVegetation Index In Index-Based Crop Insurance Design**, Cornell University,2011,p4
[2] Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay** , The World Bank , Uruguay, 2013, p 20
[3] NOAA: National Oceanic and Atmospheric Administration

القيم 0,5 فما فوق تشير للغطاء النباتي الكثيف في حين أن 0,0 و0,1 للتربة العارية، بينما الماء والجليد بقيم أقل من 0 [1].

جدول رقم (3–8): القيم النموذجية لـ NDVI لمختلف أنواع الغطاء

نوع الغطاء	RED	NIR	NDVI
كثافة الغطاء النباتي	0,1	0,5	0,7
التربة العارية الجافة	0,269	0,283	0,025
السحب	0,227	0,228	0,002
الثلوج والجليد	0,375	0,342	0,046-
المياه	0,022	0,013	0,257-

Source: Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay,** The World Bank , Uruguay, 2013, p 20

كما يوفر NDVI مؤشر جيد لحالة النمو النباتي أو حيوية النبات لأي نوع من الغطاء نباتي (المحاصيل السنوية، المراعي الغابات) ومقارنتها بالمواسم السابقة عن طريق حساب كمية الضوء المرئي R الأحمر أو NIR الضوء المنعكس من قبل النباتات إلى أجهزة الاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية.

فعلى سبيل المثال، النباتات التي بصحة جيدة تمتص جزء كبير من الضوء الأحمر المرئي R وتعكس جزءا كبيرا من ضوء NIR وهذا توليفة خاصة بالنباتات الخضراء الصحية. في حين أنه، النباتات التي تعاني والتي تموت (نظرا للجفاف) تعكس بدرجة ضعيفة جدا ضوء NIR.

كما يميز NDVI الارتباط الوثيق جدا مع المتغيرات المناخية مثل هطول الأمطار والتبخر، فقد أظهرت دراسة في المناطق المعتدلة بالأرجنتين أن المتغيرات المناخية تشرح 89 % من التغيرات الحاصلة في القيم السنوية لـ NDVI، حيث ارتفعت القيم خطيا مع هطول الأمطار 80 % وانخفضت مع التبخر 9%[2].

هذا الارتباط الوثيق بين NDVI والتمثيل الضوئي وحيوية النبات إضافة إلى كمية الأمطار المتساقطة جعل من NDVI مؤشر قوي جدا يستخدم لقياس أثر الجفاف على جودة المراعي وانتاجيتها.

[1] Megan K. McLaurin And Calum G. Turvey, Op.Cit, p14
[2] Diego Arias and others, Op.Cit, p 21

يعرض مؤشر الاستشعار عن بعد للانحراف العادي للنمو النباتي إمكانية تأمين المراعي والأراضي الرعوية ضد المخاطر الطبيعية والمناخية، فالعديد من المخططات التجارية تقدم حاليا هذه التغطية التأمينية لمنتجي الثروة الحيوانية. فتوفر بيانات NDVI موثوقة وعالية الدقة وإمكانية استخدامها كمؤشر لإنتاجية المحاصيل يجعل منها مصدر مناسب للبيانات التاريخية تستعمل لأغراض التأمين، من خلال تحليل قيم NDVI الشهرية خلال سلاسل تمتد لـ 20 سنة وموازنتها حسب تردد السنوات المناخية المتطرفة (الجفاف) والتردد المطلوب وحجم الدفعات. ومع ذلك فان تطبيق NDVI من قبل صناعة التأمين هو حديث جدا منذ عام 2000، وطبق في أربع أسواق: إسبانيا، الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك من خلال طرح برامج لتأمين المراعي التجارية نظرا لقدرة الحصول على قياسات لـ NDVI. ويتم تعويض المؤمَن استنادا إلى الانحراف السلبي للقيم الفعلية في المنطقة المؤمنَة خلال فترة التغطية وفقا لجداول تعويض متفق عليها مسبقا حسب كل منطقة جغرافية.

- **الإيجابيات:**

تتميز عقود تأمين قائمة على مؤشر NDVI بالعديد من المزايا التقنية والتشغيلية مقارنة بسياسات التأمين على المحاصيل التقليدية، فالتأمين التقليدي القائم على أساس الضرر أو العائد لم يتم تكييفه بنجاح مع المراعي الطبيعية في أي مكان في العالم ويمكن تلخيص هاته المزايا في [1]:

- خفض سوء الاختيار والمخاطر الأخلاقية لأن التعويض يستند إلى NDVI والتي من الصعب جدا التلاعب بقيمها من قبل المزارعين.
- يمكن أن يصمم تأمين NDVI لحماية مختلف المصالح القابلة للتأمين: المزارعين بشكل فردي (التأمين على المستوى الجزئي)، التجمعات الاقليمية مثل موردي المدخلات أو البنوك الريفية (التأمين على المستوى المتوسط) والحكومات أو السلطات (المستوى الكلي).
- إمكانية توفير تأمين NDVI للمربي المواشي الصغيرة، نظرا لاستناد هذا النوع من التأمين على قيمة مقاسة متفق عليها على أن تعمل كمؤشر وضعي للخسائر التي يتكبدها المؤمَن، ولا توجد حاجة لإجراء تفتيش وخبرة للمزارع وتقييم الخسائر الفردية مما يخفض من تكاليف التأمين للوحدات الزراعية الصغيرة؛
- هيكل شفاف لمنتج تأمين NDVI من شأنه أن يسهل عملية فهم صيغة العقد؛
- التغطية المكانية الكاملة والمتسقة بتكلفة منخفضة.

[1]Diego Arias and others, Op.Cit, p 21

- **السلبيات:**

على الرغم من وجود العديد من المزايا في عقود التأمين بمؤشر NDVI إلا أنها تتميز ببعض القيود التقنية لهاته التكنولوجيا نذكر منها [1]:

- أجهزة الاستشعار حساسة جدا لغطاء السحب وكذا تداعيات الرماد البركاني الذي من شأنه أن يفرق ويبعثر الأشعة الحمراء مما يؤدي إلى تخفيض قيم NDVI أو إلى فقدانها تماما. ومن الرغم الإجراءات التصحيحية التي قامت بها وكالة الناسا (NASA)[2] إلا أنها لاتي تعطي صورا ذات جودة عالية؛
- جودة ودقة الصورة (spatial résolution) لأجهزة الاستشعار تعتبر عامل معطل خصوصا في تصميم تغطية تأمينية للمراعي. أول أجهزة استشعار NDVI (LANDSAT) في الثمانينات وتسعينيات تنتج صور بوضوح ل منطقة ذات 5كم ×5كم بيكسل (pixel) وقامت MODIS بتقليصها عام 2000 إلى 250 مترا × 250 مترا وفي حالة هذه الدقة للصور يمكن تصميم تغطية تأمينية للمراعي على نطاق واسع أي منطقة محددة في حين أنه يستحيل توفير تغطية فردية للفلاح، لكن من المرجح توفيرها نظرا إلى النحو المتزايد من التطور الذي يتيح الوصول إلى دقة في الصور في نطاق 30 مترا × 30 متر أو أقل؛
- ثمة مسألة أخرى تتعلق بتطوير مؤشرات NDVI هي أن استخدام الأراضي داخل بيكسل (pixel) أي مساحة صغيرة نادرا ما تكون 100 % من نوع غطاء نباتي واحد وبالتالي فإن قيمة NVDI المقاس بأجهزة الاستشعار عن بعد هو مجموع يعكس جميع النباتات وجميع أنواع الغطاء النباتي. كما يجدر الذكر أنه يمكن تغيير أنماط استخدام الأراضي مع المرور الوقت بدافع السوق من خلال حرث المزارعين لأراضيهم وزراعة مختلف المحاصيل السنوية من الحبوب، وبالتالي فان تصميم مؤشر NVDI يتطلب تحليل دقيق جدا لاستخدام الأراضي على مدى السنوات للتميز بين مختلف الوحدات المزروعة؛
- من وجهة النظر التشغيلية لتصميم العقد لابد من تناول أحد التحديات المهمة التي تواجه أي شكل من أشكال التأمين القائمة على مؤشر، ألا وهو الخطر الأساس خاصة وأنه يرتبط ارتباطا وثيقا ببرامج التأمين القائمة على NDVI. في هذا الحالة يعبر الخطر الأساس على الفرق في الخسارة بين ما تشير اليه قيم NDVI عبر القمر الصناعي في منطقة محددة والخسارة الحقيقة التي تكبدها المزارع.

[1] Diego Arias and others, Op.Cit, p 22
[2] NASA: National Aeronautics and Space Administration

رابعا: تأمين الايراد (على شكل فردي)

التأمين ضد مخاطر المحاصيل الزراعية الضعيفة متوفر منذ سنوات طويلة، إلا أنه يمكن للإيرادات أن تكون ضعيفة حتى وأن كانت الغلة من المحاصيل عكس ذلك. بغرض معالجة هذا الخلل ظهرت أداة جديدة لإدارة هذا النوع من المخاطر سميت باسم تامين إيرادات المحاصيل.

يضمن هذا المنتج تأمين مستوى معين من الإيرادات بدلا من الإنتاج فقط، فهو يحمي من الانخفاض في كل من أسعار وغلة المحاصيل بالاعتماد على أسعار الأسواق والعائد الفعلي (الغلة) للمزرعة. ومن الملاحظ أنه مزيج بين التأمين التقليدي القائم على اساس التعويض والتأمين الحديث القائم على أساس مؤشر. ظهر هذا المنتج في الولايات الأمريكية في أواخر التسعينيات، لذلك سنستند إلى وكالة ادراة المخاطر التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية في تعريف المنتج والذي يتضمن 4 أنواع [1]:

1- تغطية إيرادات المحاصيل (Crop Revenue Coverage CRC).
2- تأمين الايراد (Revenue Assurance RA).
3- حماية الدخل (Income protection IP).
4- حماية الدخل من مخاطر مجموعة(Group Risk Income Protection).

فيم تم التطرق سابقا للمنتج الأخير (GRIP) وذلك في إطار التأمين القائم على أساس مؤشر العائد في المنطقة أو مقاطعة(County) سنعرف المنتجات الأخرى كما يلي:

1- تغطية إيرادات المحاصيل (Crop Revenue Coverage CRC)

تستخدم هذه التغطية الأسعار المستقبلية في مجلس شيكاغو للتجارة (Chicago Board of Trade) والإنتاج الفعلي التاريخي للغلة (Actual Production History)[2] لحساب تغطية الإيرادات الخاصة بالمزارع والتأمين. يتم تحديد سعر سوقي قاعدي في شهر فيفري باستخدام متوسط السعر الشهري للعقود الآجلة للمحاصيل الجديدة، الذرة (العقود الآجلة لديسمبر)، الصويا (العقود الآجلة لنوفمبر). في حين أنه يتم تحديد

[1] Gary Schnitkey **, Choosing Among Crop Insurance Products**, University of Illinois at Urbana-Champaign,Usa,august 1999,p1

[2] APH: هه متوسط عائد المحاصيل لـ 10 سنوات

سعر سوقي للحصاد عن طريق حساب متوسط أسعار العقود الآجلة للمحاصيل الجديدة خلال شهر أكتوبر لكل من الذرة والصويا.

و أخيرا يتم احتساب الإيراد الذي يراد تأمينه من خلال ضرب أعلى سعر سوآءا القاعدي أو سعر الحصاد في العائد APH للمزارع في مستوى التغطية المختارة 50 % أو 80% .

الايراد المؤمن = أعلى سعر (السوق القاعدي أو سوق الحصاد) × العائد APH × مستوى التغطية

في حين أن الايراد الحالي فيحدد كما يلي:

الايراد الحالي = العائد الحالي للمحاصيل (الغلة)× سعر سوق الحصاد

و منه التعويض يحدد كما يلي:

التعويض = الايراد المؤمن – الايراد الحالي

2- تأمين الايراد (Revenue Assurance RA)

يتم صياغة وثائق تأمين الايراد بطريقة مماثلة للنوع السابق (CRC) مع وجود اختلافين[1]:

- تشمل وثيقة تأمين الايراد خيار السعر القاعدي (Base price)، ويحدد الايراد المراد تأمينه انطلاقا من أسعار العقود الآجلة لشهر فيفري فقط دون غيرها حتى وإن ارتفعت أسعار العقود الآجلة عن طريق الحصاد. غير أن المزارع يمكن ان يختار اكتتاب وثيقة تأمين ايراد مع خيار سعر الحصاد (Harvest price)، حيث يرتفع الايراد المؤمن في حالة ما اذا كانت أسعار الحصاد أعلى من أسعار فيفري تماما كما في CRC. تكون قيمة القسط أعلى عند خيار سعر الحصاد مقارنة بخيار السعر القاعدي.
- يستعمل RA متوسط أسعار العقود الآجلة في ديسمبر للذرة خلال نوفمبر لحساب سعر الحصاد بدلا من أكتوبر.

3- حماية الدخل (Income protection IP)

يتم احتساب الايراد المؤمَن، الايراد الحالي والتعويض في وثيقة تأمين حماية الدخل بنفس طريقة وثيقة تأمين الدخل RA باستعمال خيار السعر القاعدي. الفرق الوحيد أن IP متوفر فقط لوحدات المؤسسات بحيث تجمع

[1] Gary Schnitkey , Op.Cit , p2

كل المساحات الزراعية في وثيقة تأمين واحدة [1]. هذا يؤدي إلى تخفيض قيمة قسط التأمين لكن يتطلب أن تكون الخسائر أكثر انتشارا قبل اجراء دفع التعويض. تقدم هذه الوثيقة مستويات تغطية بين 50 % و75 % من اجمالي الإيرادات المتوقعة.

- **أمثلة لتأمين الإيراد:** ستطرق إلى ثلاث حالات[2] كما يلي:

Lower Price, low yield		**مثال رقم 1: سعر منخفض، محصول ضعيف**	
February	**CRC and RA-HP**	**RA-BP and IP**	**فيفري**
Dec. futures price	$2.60	$2.60	سعر العقود الآجلة ديس
APH yield	133 bu.	133 bu.	عائدAPH
Chosen coverage level	75 %	75 %	مستوى التغطية
Revenue	$259	$259	الايراد
guarantee	($2.60 x 133 x 75%)	($2.60 x 133 x 75%)	المؤمن
November			**نوفمبر**
Dec. futures price	$2.20	$2.20	سعر العقود الآجلة ديس
Actual yield	80 bu	80 bu	العائد الحالي
Actual revenue	$176	$176	الايراد الحالي
($2.20 x 80)	($2.20 x 80)		
Insurance payment	$83	$83	التعويض
($259-176)	($259-176)		

[1] Vincent H. Smith, **Federal Crop and Crop Revenue Insurance Programs:Income Protection**,Montana Univ, Briefing No. 11 ,Usa,2001

[2] Gary Schnitkey , Op.Cit , p3

Lower Price, normal yield		**مثال رقم 2: سعر منخفض، محصول عادي**	
February	**CRC and RA-HP**	**RA-BP and IP**	**فيفري**
Dec. futures price	$2.60	$2.60	سعر العقود الآجلة ديس
APH yield	133 bu.	133 bu.	عائدAPH
Chosen coverage level	75 %	75 %	مستوى التغطية
Revenue	$259	$259	الايراد
guarantee	($2.60 x 133 x 75%)	($2.60 x 133 x 75%)	المؤمن
November			**نوفمبر**
Dec. futures price	$2.20	$2.20	سعر العقود الآجلة ديس
Actual yield	110 bu	110 bu	العائد الحالي
Actual revenue	$242	$242	الايراد الحالي
($2.20 x 110)	($2.20 x 110)		
Insurance payment	$17	$17	التعويض
($259-242)	($259-242)		

Higher Price, low yield		**مثال رقم 3: سعر عالي، محصول ضعيف**	
February	**CRC and RA-HP**	**RA-BP and IP**	**فيفري**
Dec. futures price	$2.60	$2.60	سعر العقود الآجلة ديس
APH yield	133 bu.	133 bu.	عائدAPH
Chosen coverage level	75 %	75 %	مستوى التغطية
Revenue	$259	$259	الايراد
guarantee	($2.60 x 133 x 75%)	($2.60 x 133 x 75%)	المؤمن
November			**نوفمبر**
Dec. futures price	$3.00	$3.00	سعر العقود الآجلة ديس
Actual yield	80 bu	80 bu	العائد الحالي
Actual revenue	$240	$240	الايراد الحالي
($3.00 x 80)	($3.00 x 80)		
Insurance payment	$59	$19	التعويض
($299-240)	($259-240)		

من خلال التطرق للمنتجات التأمينية التي تغطي المحاصيل نلاحظ تشابه كبير فيم بينها سوآءا منتجات تقليدية أو حديثة إلا أنه يوجد فرق جوهري بينها نشرحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (3–9): مقارنة بين منتجات تأمين المحاصيل

	تأمين الخطر المتعدد MPCI	تغطية إيرادات المحاصيل CRC	تأمين الايراد RA	حماية الدخل IP	خطة مخاطر المجموعة GRP	حماية الدخل من مخاطر مجموعة GRIP
يوفر حماية ضد	العائد (الغلة) الفردي	الايراد الفردي	الايراد الفردي	الايراد الفردي	العائد في مقاطعة	الايراد في مقاطعة
هيكل الوحدة المتوفر	. قاعدي . اختياري . مؤسسة . مزرعة كاملة	. قاعدي . اختياري . مؤسسة	. قاعدي . اختياري . مؤسسة . مزرعة كاملة	مؤسسة	وحدة واحدة في كل مقاطعة	وحدة واحدة في كل مقاطعة
التعويض ينجم عن الخسائر في	الايراد (الغلة و/أو الأسعار)	الايراد	الايراد	الايراد	مستوى الغلة في المقاطعة	مستوى الايراد في المقاطعة

Source: Leanne Lundy and Cory G. Walters, **Understanding Crop Insurance: What Every Producer in Kentucky Needs to Know**, University of Kentucky,2009,p5 http://www2. ca. uky. edu/

المطلب الثاني: تأمين الثروة الحيوانية

أولا: تأمين الثروة الحيوانية على أساس مؤشر (Index based livestock insurance)

تأمين الثروة الحيوانية القائم على اساس مؤشر (IBILI) هو أداة مالية يمكن استخدامها في إدارة مخاطر خسارة الأصول (Carter et al. 2009,Chantarat et al. 2009)[1]. يتم كتابة عقود هذا التأمين بمؤشر توقعي لنسبة موت الثروة الحيوانية أو الماشية، حيث يتم دفع التعويضات إذا فاقت نسبة الموت النسبة المتوقعة في الوقت المحدد سالفا حسب المبلغ المؤمَن. و تحدد النسبة انطلاقا من البيانات المتوفرة على مدى سنوات أو بالاستناد إلى المؤشر السابق NDVI الذي يحدد عتبة التعويض. والذي يكون كما يلي:[2]

التعويض = نسبة الموت المحددة في العقد × المبلغ المؤمن (قيمة الحيوانات)

[1] John McPeak, Sommarat Chantarat, and Andrew Mude, **Explaining Index Based Livestock Insurance to Pastoralists**, ILIRI,2010,p7

[2] Myong Goo Kang , Op.Cit, P 25

ويستم توضيح ذلك في المثال التالي:

- تقوم شركة التأمين بالتعويض في حالة: اذا فاقت نسبة الموت 6.5 %.
- تقدر القيمة المتوسطة لرأس غنم حوالي 22.000 Tg[1]، تقدر قيمة أي حيوان بين 4.400 Tg و44.000Tg .
- تقدر قيمة قسط التأمين ب 4 % من المبلغ المؤمن.
- فاذا كان المربي يملك 500 رأس غنم ويختار 20.000 Tg كقيمة للرأس فسيشتري تأمين قيمته 10.000.000 (500 × 20.000) ويسدد 400.000 (10.000.000 × 10%) كقسط تأمين.
- اذا كانت نسبة الموت في المنطقة المحددة 10 % سيكون التعويض 1.000.000 (10.000.000×10%).

و بما أن هذا التأمين من شأنه أن يعوض جميع الرعاة المؤمنين في نفس المنطقة بنفس النسبة بغض النظر عن معدل وفيات حامل الوثيقة وفقا للعتبة، لا يزيد من تحفيز الأفراد على التخفيف من الخسائر فقط وإنما من شأنه أيضا أن يعزز المنافسة بين الرعاة لإبقاء الماشية على قيد الحياة بمعدل أقل من المتوسط، لأنه وبكل بساطة سيتلقى تعويضات.

لكن من خلال التمعن في العقد المصمم أعلاه نجد أنه كلما اقتربت أرقام الوفيات من نسبة الوفيات (العتبة) المحفزة للتعويض يمكن للمسؤولين عن إنتاج أرقام الوفيات "بخلق خسائر" عن طريق ضمان أن القيم ستؤدي إلى الدفع طبعا، ويكون هذا الحافز أقوي نظرا لحقيقة أن مستويات الدفع تكون عالية بمجرد تجاوز العتبة.

من أجل الحد من هذه الحوافز صممت طريقة بديلة للدفع تتمثل في تقسيم التعويضات إلى درجات بمجرد تجاوز المؤشر العتبة. على سبيل المثال، اذا تم تعيين معدل وفيات 10% كعتبة للتعويض، كل درجة مئوية فوق هذا المستوى تعتبر " نقطة " بحيث يرتبط مستوى الدفع بكل نقطة[2].

مع نظام التجزئة، تبدأ التعويضات ابتداءا من 11% وترتفع تدريجيا. فعلى سبيل المثال، اذا كانت قيمة البقرة 10.000 Tg في حين أن المربي يملك 100 بقرة، فسيؤمن مبلغ 1.000.000. فاذا فرضنا أن أقصى معدل للوفيات في منطقة هو 60% سنحصل على 50 نقطة (60-10).

[1] Tg: عملة منغوليا (1 دولار = 1827.49. Tg سبتمبر 2014)

[2] Myong Goo Kang ,Op.Cit ,P 25

و منه يمكن تقسيم 1.000.000 إلى 50 للحصول على قيمة النقطة الواحدة وهي Tg20.000 . وبالتالي عند معدل وفيات 11 % المربي سيتلقى تعويض قيمته Tg20.000، عند 12% سيتلقى Tg 40.000 وفقا المعادلة التالية[1]:

التعويض = (معدل الوفيات – العتبة) × قيمة النقطة

ثانيا: تأمين أسعار الماشية

لقد صممت منتجات تأمين أسعار الماشية لتوفير تغطية للأسعار فقط. على عكس إيرادات المزارعين من المحاصيل الزراعية، إيرادات الماشية تتأثر بتقلبات أسعار السوق أكثر منه من تقلبات الإنتاج. وظهر نوعين من منتجات تأمين الماشية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مرجع في هذا النوع من المنتجات والغير متوفرة في باقي بلدان العالم. [2]

1- حماية خطر الماشية (Livestock Risk Protection LRP)

يقضي هذا المنتج بالحماية من خطر تدني قيمة الأبقار والخنازير في الأسواق تحت سعر التغطية. هذا الأخير الذي يستند إلى سوق التبادلات بشيكاغو Chicago Mercantile Exchange's (CME's) حيث تبرم عقود بيع الأبقار وبالتالي يحدد كمؤشر أو عتبة للتعويض. و يملك المزارعون الخيار بين عدة مستويات للتغطية بين 70% و95 % وكذا فترات التأمين التي تناسب وقت تسويق أبقارهم وذلك لتوفر بيع تأمين خطر السعر للماشية على مدى طول السنة.

مثال لكيفية التعويض:

- يملك مربي أبقار 100 رأس، متوسط الوزن لكل بقرة 7,5 cwt[3] وبسعر تغطية 75 دولار/cwt.
- اذا كان السعر 70 دولار سيكون تعويض لانه أقل من سعر التغطية 75 دولار ومنه:
  - cwt 750 = cwt 7,5×100
  - 75 دولار –70 دولار = 5 دولار/ cwt

[1] Myong Goo Kang ,Op.Cit ,P 25

[2] الشرح المفصل للمنتجات مأخوذ من وكالة ادارة المخاطر RMA التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية USDA عبر الموقع http://www.rma.usda.gov

[3] 1 وحدة قياس الوزن في أمريكا cwt = 45.36 كغ.

- 750 × 5 = **3750 دولار كتعويض**.

2- هامش الربح الاجمالي للماشية (The Livestock Gross Margin LGM)

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية ضد الخسارة في هامش الربح الاجمالي للأبقار الحلوب (القيمة السوقية للحليب ناقص تكاليف العلف)، الأبقار الموجهة للاستهلاك (القيمة السوقية للماشية ناقص تكاليف العلف) أو الخنازير. يكون التعويض في نهاية الشهر الحادي عشر إن كان الفرق ايجابي بين هامش الربح الجمالي المؤَمن والفعلي. ويعتمد هذا المنتج على العقود الآجلة لتحديد هامش الربح المتوقع والفعلي.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن التأمين الزراعي لم يعد مرتبط فقط بالمخاطر التقليدية على الشكل الفردي للمزارعين، وإنما تعدى مفهومه إلى التغطية الواسعة على أساس المقاطعات وذلك لاحتواء مختلف طبقات المزارعين من كبار وصغار، خاصة بعد أن تظافرت الجهود من أجل ابتكار منتجات جديدة والسعي لتوفير بيئة تحتية ملائمة لإنجاح مثل هذه الابتكارات، بغرض تسهيل الوصول إلى هاته الأدوات من طرف صغار المزارعين من دون الحاجة إلى الدعم الحكومي. غير أن الملاحظ من خلال العرض المفصل للمنتجات التأمينية الزراعية أن التأمين بمؤشر هو أساس التأمين المصغر الزراعي، حيث تعمل منتجاته وفقا لمبادئ التأمين المصغر عبر تخفيض التكاليف حتى يسهل عرضه بأقساط أقل، وبالرغم من صعوبة تصميم وصياغة عقوده على المستوى الإداري وليس الترويجي إلا أنه يعد بنتائج باهرة في الدول النامية خاصة إذا كانت طرفا فاعلا حقيقيا في المعادلة من خلال السعي إلى تجميع البيانات التاريخية والمعلومات وكذا توعية المزارعين بضرورة المشاركة في العملية حتى ترتقي لمستوى تطلعات الدول المتقدمة.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لمجموعة

من

المستثمرات الفلاحية

مقدمة الفصل

بعد أن تناولنا في الجانب النظري أهم الأسس النظرية لموضوع البحث، من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتأمين المصغر عموما والتأمين المصغر الزراعي خصوصا وأهم المنتجات والابتكارات التي ميزته لغرض إدارة المخاطر الزراعية، ومن أجل إثراء الموضوع وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، سنقوم بدراسة ميدانية على بعض المستثمرات الفلاحية، والتي سنحاول من خلالها الوقوف على واقع المخاطر الزراعية وكيفية مواجهتها لدى الفلاحين محل الدراسة، كما سنقوم باختبار صحة الفرضيات التي وضعناها في مستهل بحثنا. وفي الأخير عرض النتائج المتوصل إليها، والاقتراحات التي من شانها تفعيل التأمين المصغر في الجزائر.

و لهذا الغرض قسمنا الفضل الثالث إلى أربعة مباحث أساسية، خصص المبحث الأول إلى شرح منهجية الدراسة من خلال الوقوف على المنهج المستعمل، أدوات جمع البيانات...إلخ، بينما خصص المبحث الثاني للتحليل الوصفي للبيانات المتحصل عليها، فيم كرس المبحث الثالث للتحليل التفسيري للبيانات وأخيرا وفي المبحث الرابع نختبر الفرضيات ونعرض النتائج والاقتراحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد المنهج المتبع في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع الدراسة وأسباب اختياره. بالإضافة إلى تحديد الادوات المستعملة في جميع البيانات.

المطلب الأول :منهج الدراسة، مجتمع الدراسة

أولا :المنهج المتبع

يعرف المنهج العلمي على أنه "محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، فهو وسيلة للوصول إلى المعرفة بطريقة منتظمة وطريقة لإيجاد حلول لمشكلات التغير الاجتماعي في مختلف النواحي، لكي يسير المجتمع في سبيل التقدم ويحقق ما يصبو إليه[1]".

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإنجاحها، قمنا باستخدام ثلاث أنواع من المناهج العلمية:

- المنهج الوصفي التحليلي؛
- منهج دراسة الحالة.

يعود هذا الاختيار إلى طبيعة البحث المتميزة بالامتداد النظري إلى ميادين شتى، وكذا إلى تباين خصائص أفراد العينة محل الدراسة، وفيما يلي شرحا مختصرا للمناهج المختارة:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم المنهج الوصفي التحليلي على جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة، كما تهدف إلى استخلاص النتائج ومعرفة كيفية الضبط والتحكم في هذه العوامل وأيضا التنبؤ بسلوك ظاهرة محل الدراسة في المستقبل[2]. كما يمكن القول أن المنهج الوصفي التحليلي يعد أسلوبا من أساليب تحليل البيانات، والذي يرتكز على مجموعة من المعلومات والمعطيات تكون كافية ودقيقة عن موضوع أو ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[3].

[1] http://www.riyadhalelm.com/researches/19/4w_khsais_bahth.doc consulté le 02-10-2014

[2] عمر بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999،ص 29.

[3] ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، **مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1982، ص 176.

و سيتم الاعتماد في تحليل البيانات على أسلوبين:

- **أسلوب التحليل الوصفي للبيانات:** حيث يتم من خلاله عرض النتائج المتحصل عليها بوصف المتغيرات بطريقة مستقلة.
- **أسلوب التحليل التفسيري للبيانات:** يتم من خلاله تفسير العلاقات بين المتغيرات، حيث يفرض علينا تحديد متغير تابع ومتغير أو عدة متغيرات مستقلة والهدف منه البحث على علاقة سببية بين المتغيرات.

2- منهج دراسة الحالة

أما منهج دراسة حالة فيعرف بأنه" طريقة لدراسة تفصيلية لوحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو منشأة صناعية أو خدمية بغرض استيفاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها[1] ".

و نظرا لأهمية هذا المنهج، اعتمدنا عليه أثناء القيام بدراستنا للعينة محل البحث، حيث قمنا بجمع المعلومات، البيانات، الحقائق والآراء المختلفة، التي من شأنها أن تعطينا وصفا للظاهرة من حيث متغيراتها وكذا مسبباتها.

ثانيا: مجتمع الدراسة

1- نظرة مختصرة لواقع التأمين الزراعي في الجزائر

كما تم تفصيله في الجانب النظري من هذا البحث، فإن القطاع الزراعي يلعب دورا رياديا في تنمية الاقتصاد الوطني للبلدان النامية وكذا الحال بالنسبة للجزائر، حيث نجد أنه يوجد أكثر من 40% من مجموع السكان يعشون في المناطق الريفية وأكثر من 38 % منهم يعمل في القطاع الفلاحي أي تقريبا 15 % من مجموع الكتلة العاملة في الجزائر، في حين أن الناتج الداخلي الخام للقطاع يتراوح ما بين 8 % و12% برقم أعمال قدر سنة 2011 بـ 20 مليار دولار[2].

في المقابل نجد أن التأمين الزراعي لا يحض بالاهتمام الواسع لدى الشركات الناشطة في قطاع التأمين في الجزائر وذلك من خلال رقم الأعمال الضعيف جدا، ما يقارب 20 مليون دولار أي بنسبة 2 % [3]من رقم أعمال القطاع التأميني ككل، إضافة إلى كون هذا النوع من التأمين هو تقليدي، بمعنى أنه لا يلبى حاجيات المزارعين ذوي

[1] عبد الحميد أحمد مصطفى، مقال منشور على الموقع :.http://hamdisocio.blogspot.com/2010/06/blog ،تم الاطلاع عليه يوم: 2014-10-02

[2] Benhabiles Cherif, **Les Assurance Agricole En Algérie: Etat des lieux et Perspectives de développement**, www.fanaf.org/download/fichier.php?id=190, vu le 03-10-2014

[3] Benhabiles Cherif, Ibidem

الدخل الضعيف على عكس الدول الأخرى التي توفر التأمين المصغر. وبالتالي أبرز ما يميز التأمين الزراعي في الجزائر هو غياب التأمين المصغر الزراعي الذي نحن بصدد دراسته في بحثنا هذا.

2- مجتمع وعينة الدراسة :

من الصعب في كثير من الأحيان اجراء بحوث تتضمن جميع أفراد مجتمع الدراسة، وذلك راجع للعديد من الأسباب التي يتعرض لها الباحث في دراسته لعل أهمها تلك العوائق التي تواجهه في الوصول إليها بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي تتطلبها الدراسة ناهيك عن الوقت الطويل الذي يتطلبه جمع البيانات والمعلومات مقارنة مع الوقت الممنوح لتحضير رسالة الماجستير. وعليه يتمثل مجتمع الدراسة في الفلاحين الناشطين في مجال تربية المواشي، الغير المؤمنين والذين يتراوح دخلهم السنوي بين72.000 دج و360.000 دج ببلدية حمام السخنة بولاية سطيف.

و نظرا لغياب قاعدة بيانات خاصة بمجتمع الدراسة وعدم قدرتنا على تحديد حجم المجتمع، إضافة إلى خصوصية البحث الذي يتطلب من الباحث انتقاء أفراد العينة بما يخدم أهداف الدراسة، وبناءا على الأسس النظرية اعتمدنا على الاختيار الغير عشوائي من خلال العينة القصدية بأسلوب كرات الثلج، والتي تتطلب من الباحث أن يتعرف على فرد من المجتمع الأصلي والقدرة على إقناعه بالتعاون معه وإرشاده إلى مفردات أخرى حتى يتسع نطاق العينة. في حين أنه اعتمدنا في تحديد حجم العينة على أنه كلما زاد حجم العينة كلما أعطى نتائج أفضل.

و في هذا الإطار كان حجم عينتنا 40 فلاحا من مربي الماشية مختارة بطريقة عمدية من ضمن الفلاحين في بلدية حمام السخنة وبالتالي استقر عدد الاستمارات على 40 استمارة بعدما كان 48، أي حذف 8 استمارات نظرا لعدم قابليتها للتحليل والمعالجة.

3- أسباب اختيار الفلاحين محل الدراسة:

تعود مبررات اختيار الفلاحين وفق الخصائص المذكورة سابقا للأسباب التالية:

- يعود اختيارنا للفلاحين الناشطين في مجال تربية المواشي لكون الجزائر من البلدان المعروفة باهتمامها بهذا النوع من النشاط، إضافة إلى تجانس البيانات والمعلومات بين أفراد هذه العينة، مما يمكننا من تحليل أفضل والوصول إلى نتائج لها معنى.
- في حين أن اختيارنا للصفة الغير مؤمن يهدف إلى إبراز أثر حالة عدم التأمين على الإنتاج والقطاع الزراعي ككل، إضافة إلى غياب نوع التأمين محل الدراسة.
- أما حصرنا للفئة بمستوى دخل يتراوح بين 72.000 دج و360.000 دج سنويا فهذا راجع إلى طبيعة التأمين محل الدراسة وهو التأمين المصغر وقد اعتمدنا هذا المستوى من الدخل بالاستناد إلى دراسات سابقة في المجال حيث حدد سوق التأمين المصغر بالأفراد الذي يتراوح دخلهم بين 2 دولار و10 دولار

يوميا[1]، و وفقا للسوق الموازية للدولار في الجزائر اعتمدنا 1 دولار = 100 دج حيث تمثل القيمة الحقيقة لسعر الصرف.

- بينما اختيارنا لبلدية حمام السخنة في ولاية سطيف فكان لسببين، أولا لطبيعة المنطقة الزراعية، ثانيا لظروف العمل بها وزيادة فرص الحصول على المعلومات والبيانات.

4- مجالات الدراسة الميدانية:

- **المجال المكاني:** تمت الدراسة الميدانية على مجموعة من المستثمرات الفردية الصغير ببلدية حمام السخنة بولاية سطيف، وهي بلدية صغيرة بالجنوب الشرقي للولاية، تبلغ مساحة تراب البلدية، 180,19 كلم مربع، ويحدها من الشمال بلديتي الوجلة وبئر العرش، ومن الجنوب بلديتي التلة وأولاد سلام ومن الشرق بلدية الطاية ومن الغرب بلديتي بازر سكرة والتلة، ترتفع من على مستوى سطح البحر بـ 869 م، أما موقعها الفلكي، فهي تقع عند تقاطع خط الطول 5°48' شرقا وخط عرض 35°59' شمالا.
- **المجال الزماني:** دامت الدراسة الميدانية ابتداءا من عملية المقابلة وملء الاستمارات قرابة الشهر، بحيث انطلقت من الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إلى غاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر لسنة 2014.
- **المجال البشري:** شملت الدراسة الأفراد ذوي الدخل الضعيف من الفلاحين الناشطين في تربية المواشي.
- **المجال الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على تناول دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي من خلال تسليط الضوء على الأثر التي تخلفه المخاطر الزراعية على الإنتاج.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات والأدوات الاحصائية المستخدمة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة التي تهدف إلى معرفة دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي ،قمنا بالاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة التي تمكننا من الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة. تتقدم هاته الأدوات الاستبانة والمقابلة جنبا إلى جنب في حين أن الملاحظة كانت أداة ثانوية.

أولا: الاستبيان

يعتبر الاستبيان أحد وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم، وتأتي أهمية الاستبيان كأدوات لجمع المعلومات بالرغم مما يتعرض له من انتقادات من أنه اقتصادي في الجهد والوقت إذا ما قورن بالمقابلة والملاحظة، فالاستبيان يتألف من

[1] Group Of Expert , **Promoting Microinsurance in Ghana**, The National Insurance Commission, Accra, November, 2012 p211

استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات يقوم كل مشارك بالإجابة عليها بنفسه دون مساعدة أو تدخل من أحد[1].

وعلى ضوء ما قيل سابقا ولغرض الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبيان بناءا على إشكالية البحث، حيث تضمن مجموعة من الأسئلة البسيطة التي رأينا أنها تخدم الموضوع، كما اعتمدنا على سلم ليكرت خماسي الأبعاد، كمقياس للجابة عن فقرات الاستبيان المندرجة تحت أربعة محاور أساسية كما يلي:

المحور الأول: خاص بالخصائص الديموغرافية للمستجوبين، حيث تتضمن 9 فقرات تلك المتعلقة بالبيانات الشخصية للأفراد (العمر، النشاط، الدخل...) التي على أساسها نقرر ضم أو عدم ضم الفرد إلى العينة.

المحور الثاني: خاص بمدى تأثير المخاطر الزراعية على الإنتاج وآثارها على الفلاحين، يضم 26 سؤال قسم على مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتعلق بشدة وتردد المخاطر الزراعية، تضمنت 17 فقرة.
- **المجموعة الثانية:** تتعلق بسلوكيات الأفراد بعد وقوع الكارثة، تضمنت 9 فقرات.

المحور الثالث: خاص بموقف الفلاحين من التأمين والمشاكل التي تعيق عملية التأمين التقليدي، يضم 13 سؤال قسم إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتعلق بمدى معرفة التأمين، يضم 7 فقرات.
- **المجموعة الثانية:** تتعلق بمشاكل التأمين التقليدي، يضم 6 فقرات.

المحور الرابع: خاص بمدى الاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر، يضم 15 سؤال قسم إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتعلق بمدى تقبل فكرة التأمين المصغر، تضم 5 فقرات.
- **المجموعة الثانية:** تتعلق بالنوايا المستقبلية للفلاحين بعد عملية التأمين، تضم 10 فقرات.

تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لأنه من أكثر المقاييس استعمالا لقياس الآراء وذلك لسهولة فهمه وتوازن درجاته، كما أنه يعبر بدقة عن موافقة المستجوب من خلال العبارات المقدمة له وفق خمسة درجات مرتبة من 1 إلى 5. كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] علي بن عبده بن علي الألمعي،، ادوات البحث العلمي، مقال منشور على الموقع: http://www.minbr.com/list-l-1-b2.php تم الاطلاع عليه يوم: 2014/10/04

الجدول رقم(4-1): مقياس الاجابة على سلم ليكرت

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	موافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحث

مع العلم أن اتجاهات الاحكام تكون وفق ما يلي:

من 1 ⟵ 2,49 (ضعيف)، من 2,50 ⟵ 3,49 (متوسط)، من3,50 ⟵5 (مرتفع).

- **صدق الأداة وثباتها:**

الهدف من اختبار صدق أداة الدراسة هو التحقق من أنها صالحة لقياس ما يهدف إليه البحث، من خلال وضوح فقراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها ولهذا الغرض قمنا بالتأكد من صدقهما من خلال ما يلي:

- **الصدق الظاهري للأداة:**

لقد تم التأكد من صدق الاستمارة من خلال صدق المحتوى، وذلك بعرضها على الأساتذة المحكمين[1] من جامعة سطيف بعد مراجعتها مع المشرف بحيث أخذنا أغلب ملاحظاتهم والتوجيهات التي أبدوها من حيث التعديل والحذف، دقة وسلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبيان، وكذا اقتراح فقرات إضافية. وبناءا على ذلك استقر مجموع الفقرات على 54 فقرة بعدما كان مجموعها 66 فقرة.

- **ثبات الأداة:**

بعد التأكد الظاهري لصدق الأداة، لابد من الخطوة الموالية وهي التأكد من ثبات أداة الدراسة باستعمال معامل ثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، ويقصد به الاتساق الداخلي بحيث تكون كل فقرة من الاستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إلية الفقرة، كما يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين الفقرات وكانت النتيجة المحصلة (0,65) وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة احصائيا والمقدرة ب (0,60) وبذلك تكون الاداة صالحة للقياس، ويمكننا من خلالها الحصول على بيانات موثوقة وصحيحة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

[1] أنظر الملحق رقم 02

ثانيا: المقابلة

تعد المقابلة أداة من أدوات البحث العلمي يتم موجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من اجابة تساؤلات البحث أو اختبار فروضه وتعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة من قبل الباحث والاجابة عليها من قبل المبحوث [1]. ومن أهم مميزات المقابلة: التكيف، التعمق، الشرح والتوضيح فضلا عن عدة مميزات لا يتسع المقام لذكرها.

و من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة ولغرض تبسيط الأسئلة وازالة الغموض تم الاستعانة بهذه الاداة خاصة وأننا أمام أفراد عينة يحتاجون إلى الشرح المفصل للمصطلحات والفقرات نظرا إلى مستواهم العلمي وكذا خصوصية البحث في حد ذاته، حيث كان من واجبنا ملء الاستمارات شخصيا بعد سرد الأسئلة على المستجوبين ومحاولة شرحها حتى يتسنى لنا الوصول إلى أهدف الدراسة وعدم الخروج عن الموضوع من جهة ومحاولة جمع أكبر حجم من المعلومات والتفسيرات التي من شأنها أن تعنينا على تحليل البيانات من جهة أخرى.

ثالثا: الملاحظة

قمنا باستخدام هذه الأداة لجمع المعلومات أثناء إجرائنا للمقابلات، التي تمت في المستثمرات مع أفراد العينة، حيث لعبت الملاحظة في دراستنا دورا مكملا للدور المنوط بالاستمارة والمقابلة، حيث أنه أثناء تجولنا في المستثمرات كان بإمكاننا الحكم على توفر الخصائص المشروطة في أفراد العينة وتأكيد انتماء الفرد إلى عينة الدراسة.

رابعا: الأدوات الاحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المتحصل عليها، تم الاستعانة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 19) والذي بفضله تم استخراج جميع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة. وقد اعتمدنا على المؤشرات التالية:

[1] سعيد حسن عبد الفتاح الغامدي، مقال منشور على الموقع: http://www.gulfkids.com/pdf/Adwat-bahth.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2014/10/4.

- **التكرارات:** حيث يتم حساب عدد الاجابات المتشابهة من مجموع الاجابات الكلية.
- **المتوسط الحسابي:** تم استخدامه كمؤشر لترتيب الفقرات حسب أهميتها من وجهة نظر المجيبين على الاستبيان، وبم أننا استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي، فإن المتوسطات الدالة تلك التي تفوق المتوسط الفرضي والمقدر بـ 3 نظرا لكونها القيمة المحايدة في المقياس وبالتالي فما يفوقها فهي أما موافق أو موافق بشدة.
- **الانحراف المعياري:** وهو من أهم مقاييس التشتت، حيث تم استعمله لمعرفة مدى تشتت القيم وانحراف الاجابات عن متوسطها الحسابي.
- **معامل التماثل:** يتم استخدامه لمعرفة اتجاه الاجابات السائدة من بين المتحصل عليها.
- **معامل الارتباط:** تم استعمال الارتباط لغرض معرفة مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة ودرجتها، حيث استخدم لمعرفة مدى وجود علاقة بين المخاطر الزراعية وسلوكيات الفلاحين بعد وقوع الكارثة من جهة، ولمعرفة مدى وجود علاقة بين خصائص التأمين المصغر والنوايا المستقبلية للفلاحين من جهة أخرى.
- **معادلات ونماذج الانحدار:** تعبر هذه النماذج والمعادلات عن وجود الدلالة الاحصائية لدور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي.
- **معامل التحديد:** يبين لنا هذا المعامل النسبة المئوية التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع، فكلما كانت هذه النسبة قريبة من الواحد (1) كلما كان نموذج الانحدار أكثر مصداقية، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارج الدراسة وكذا الخطأ.

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة ونموذج الدراسة

أولا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية انطلقنا من ثلاث فرضيات كالآتي:

- **الفرضية الأولى: تؤثر المخاطر الزراعية بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في غياب التأمين المصغر**

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة المخاطر الزراعية التي تؤثر على الفلاحين ومدى تأثيرها على سلوكيات الفلاحين بعد وقوع الكارثة.

- **الفرضية الثانية: خصائص التأمين المصغر تحفز الفلاحين على الاكتتاب على عكس التأمين التقليدي.**

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة خصائص التأمين التقليدي التي تعيق الفلاحين على الاكتتاب مقارنة بخصائص التأمين المصغر.

- **الفرضية الثالثة: يؤثر التأمين المصغر بشكل إيجابي على قرارات الفلاحين المستقبلية في حال شراء وثيقة تأمين.**

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة مدى استعداد الفلاحين إلى تغيير قراراتهم المستقبلية التي من شأنها أن تؤثر على تنمية القطاع الزراعي.

ثانيا: نموذج الدراسة

قبل التطرق إلى نموذج الدراسة ولغرض الوصول إلى الهدف المنشود من البحث وجب علينا إلقاء التذكير ببعض مفاهيم المصطلحات التي من شأنها أن تيسر لنا الفهم التدريجي للموضوع وهي كالآتي:

1- **مفهوم التنمية الاقتصادية:**

مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار[1].

[1] جلال خشيب، مقال منشور على الموقع: http://www.alukah.net/culture/0/78320/#ixzz3KvaC7QhH ، تم الطلاع عليه يوم: 2014/10/05

2- مفهوم عناصر الإنتاج:

عناصر الإنتاج هي مجموعة العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية، فهي الموارد الاقتصادية التي تستخدم في عمليات إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج. وهذه العناصر أربعة وهي: عنصر الأرض، العمل، رأس المال وعنصر التنظيم. [1]

3- دالة الإنتاج (العلاقة بين عناصر الإنتاج وحجم الإنتاج):

إن إنتاج السلعة أو الخدمة في أي مشروع يتم عن طريق استخدام أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج ويتوقف حجم الإنتاج على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة. ودالة الإنتاج تعبر عن العلاقة بين حجم الإنتاج وكمية الإنتاج المستخدمة، ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج كالآتي[2]:

$$Q=f(L,K)$$

حيث (Q) حجم الإنتاج دالة في كمية المستخدم من عناصر الإنتاج، مثل عنصر العمل (L) ورأس المال (K)، وهذا يعني أن حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع يتوقف على كمية المستخدم من عناصر الإنتاج.

انطلاقا من الجانب النظري للدراسة وعلى ضوء المصطلحات التي تم التذكير بمفاهيمها وعلى أساس فرضيات البحث تم اعتماد ثلاث مراحل في تحليل البيانات والتي من خلالها يمكننا اثبات فرضيات البحث أو نفيها وهي كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها عرض للبيانات الشخصية للمستجوبين التي على أساسها يمكننا ضم الفرد إلى العينة أو عدم ضمه، وذلك وفق شروط الموضوعة سابقا والتي تخدم أهداف البحث.
- **المرحلة الثانية:** يتم في هذه المرحلة عرض أهم المخاطر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي الخاص بأفراد العينة وذلك من خلال قياس شدة (قوة) الخطر وتردده، ثم إلى عرض أهم السلوكيات التي يقوم بها الفلاحون الصغار كوسيلة لإدارة المخاطر بعد وقوع الكارثة وفي الأخير سنقوم بتحليل أهم الارتباطات بين المخاطر وكيفية إدارتها والتي سوف تعيننا على إثبات ونفي الفرضية الأولى.

[1] نظرية الانتاج، منشور على الموقع: http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ME6.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2014/10/04، ص 81

[2] نفس المرجع السابق ص81

- **المرحلة الثالثة:** يتم من خلال هذه المرحلة قياس مدى معرفة الفلاحين للتأمين وكذا المشاكل التي أثرت على عملية عدم التأمين، ثم قياس مدى تقبلهم لخصائص التأمين المصغر وهذا ما يساعدنا على اثبات أو نفي الفرضية الثانية.
- **المرحلة الرابعة:** سنقوم في مرحلة أخيرة بقياس مدى تأثير التأمين المصغر على قرارات الفلاحين المستقبلية وذلك بفرض أنهم مؤمنين، وكيفية تأثرها بخصائص التأمين المصغر من خلال دراسة الارتباطات الممكنة بين الخصائص والنوايا المستقبلية، مما يمكننا من إثبات أو نفي الفرضية الثالثة.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات

بعد استرجاع الاستمارات وتفريغها بواسطة برنامج Spss الإحصائي، نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل محاور الاستبيان وما يحتويه من أسئلة التي تخدم الموضوع.

المطلب الأول: تحليل محور البيانات العامة

يتضمن هذا المحور البيانات الشخصية للمستجوبين كالآتي:

أولا: توزيع المستجوبين حسب العمر

يبين الجدول رقم (4-2)، نتائج التحليل الوصفي لمتغير العمر للمستجوبين من أفراد الدراسة، إذ يتضح من خلاله ما نسبته 55% هم من الذين تتراوح أعمارهم بين 25-34 سنة، وأن 20% هم ممن تتراوح أعمارهم بين 35-44 سنة. أما فيم يخص الذين تتراوح أعمارهم بين 45-64 فقدرت بـ 15%، كما تقدر نسبة كل من الفئتين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 وأكثر من 65 سنة بـ 5%. وهذا ما يدل على أن الفئة الأساسية التي تنشط في مجال تربية المواشي هي التي تتراوح أعمارهم بين 25-34 سنة.

الجدول رقم (4-2): توزيع المستجوبين حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
24-15	2	5
34-25	22	55
44-35	8	20
64-45	6	15
أكثر من 64 سنة	2	5
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

ثانيا: توزيع المستجوبين حسب متغير الجنس

يبن الجدول رقم (4-3) نتائج التحليل الوصفي لمتغير جنس المستجوبين من أفراد العينة، حيث أنه ما نسبته 100% هم ذكور و0% اناث. وهذا يعود إلى طبيعة النشاط وكذا حساسية البيئة التي أجري فيها البحث فلا يمكن الوصول إلى الاناث في المناطق الريفية.

الجدول رقم(4-3): توزيع المستجوبين حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	40	100
اناث	0	0
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

ثالثا: توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي:

فيم يخص متغير المستوى التعليمي، يوضح الجدول رقم (4-4) أن نصف أفراد مجتمع الدراسة ذوي مستوى متوسط إذ يمثلون ما نسبته 50% من المبحوثين، في حين أن ما نسبته 20% من ذوي مستوى ابتدائي، أما الذين لم يكن لهم تعليم مدرسي فقدروا بنسبة 15%. فيم يخص نسبة الأفراد الذي تعدوا المرحلة المتوسطة فهي ضئيلة جدا حيث نجد ما نسبته 10% من الحاصلين على مستوى ثانوي، و5% من الحاصلين على مستوى جامعي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة المناطق الريفية التي تبعد عن المدارس من جهة، والتي تشجع على العمل أكثر من الدراسة نظرا لعدة أسباب.

الجدول رقم (4-4): توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
غير متمدرس	6	15
ابتدائي	8	20
متوسط	20	50
ثانوي	4	10
جامعي	2	5
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

رابعا: توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة

يتبن لنا من خلال الجدول أن ما نسبته 35 % من فئة الأفراد المستجوبين والتي هي أعلى نسبة تتراوح سنوات خبرتهم من 11-20 سنة، لتليها فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5-10 سنة بنسبة قدرت بـ 30%، بينما تأتي في المرتبة الثالثة الفئة التي سنوات خبرتها أقل من 5 سنوات بنسبة تقدر بـ 20 % لتليها واخيرا فئة الأفراد التي تفوق خبرتهم ال 20 سنة بنسبة 15 %.

الجدول رقم (4-5): توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	6	20
10-5	12	30
20-11	14	35
اكثر من 20	6	15
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

خامسا: توزيع المستجوبين حسب النشاط

من الخلال الجدول رقم (4-6) يوضح لنا أن نسبة الأفراد الناشطين في مجال تربية ابقار الحليب تقدر بـ85%، أما فيم يخص نسبة الأفراد الناشطين في تربية العجول فتقدر بـ 80% في حين أن تربية الأغنام فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 45%. والملاحظ للجدول يستغرب هذه النسب، إلا أنه من السهل جدا تفسيرها وذلك لكون هاته الانشطة تتداخل فيم بينها فنجد أن فرادا واحدا يمكنه أن يزاول الانشطة الثلاثة.

الجدول رقم (4-6): توزيع المستجوبين حسب النشاط

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
تربية أبقار حليب	34	85
تربية عجول	32	80
تربية أغنام	18	45

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

سادسا: توزيع المستجوبين حسب الدخل السنوي

من خلال الجدول رقم (4-7) يتبن لنا أن على نسبة سجلت عند فئة الأفراد الذين يتراوح دخلهم السنوي بين 200.000-250.000 دج/سنة بنسبة قدرت بـ 37,5%، لتليها بعد ذلك وبنسبة مقاربة فئة الأفراد الذي يتراوح دخلهم السنوي بين 250.001-300.000 دج/سنة بنسبة 32,5%، في حين أن الفئة التي يتراوح دحلهم السنوي بين 300.001-360.000 دج/سنة فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 22,5% وفي الأخير حلت فئة المستجوبين الذين قل دخلهم عن 200.000 دج /سنة بنسبة 7,5%. ويعود هذا التوزيع للدخل لطبيعة العينة المستجوبة والتي من شانها أن تتناسب مع موضوع البحث.

الجدول رقم (4-7): توزيع المستجوبين حسب الدخل السنوي

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 200.000	3	7.5
250.000-200.000	13	37.5
300.000-250.001	15	32.5
360.000-300.001	9	22.5
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

سابعا: توزيع المستجوبين حسب درجة الاعتماد على النشاط الفلاحي

يوضح الجدول رقم (4-8) أن أغلبية المستجوبين ممن يعتمدون على الدخل من النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة فنجد نسبة 40 % من المستجوبين يعتمدون على النشاط الفلاحي بنسبة تتراوح ما بين 75-100 % ، في حين أنه تقدر نسبة 35 % للفئة التي تعتمد على النشاط الفلاحي بنسبة ما بين 25-49 %، تليها الفئة التي تعتمد على النشاط بين 50-74 % بنسبة 20 % وأخيرا نسبة قليلة جدا ممن يعتمدون على هذا النشاط الا بنسبة أقل من 25% حيث يقدرون بـ 5%. وهذا راجع إلى العمل في مجالات أخرى.

الجدول رقم(4-8): توزيع المستجوبين حسب درجة الاعتماد على النشاط الفلاحي

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 %	2	5
49-25	14	35
74-50	8	20
100-75	16	40
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

المطلب الثاني: تحليل محور واقع المخاطر الزراعية وكيفية اداراتها

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على نوع المخاطر الزراعية التي تهدد الأفراد المستجوبين وكيفية مواجهتها وذلك من خلال تحليل الإجابات المتحصل عليها، حيث أنه قمنا بتقسيم المحور الثاني إلى جزئين كالآتي:

أولا: واقع المخاطر الزراعية في العينة محل الدراسة

للتعرف على نوع، شدة وتردد المخاطر الزراعية في المنطقة محل الدراسة استعنا بالأسئلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-9): واقع المخاطر الزراعية في العينة محل الدراسة

المخاطر الزراعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. أنت تعيش في منطقة خطر	4,05	0,71	-0,073	مرتفع
2. تؤثر الأوبئة سلبا على الإنتاج الزراعي	3,20	0,99	-0,424	متوسط
3. تؤثر الأمراض سلبا على الإنتاج الزراعي	3,95	0,67	-0,982	مرتفع
4. يؤثر المناخ سلبا على الإنتاج الزراعي	4,35	0,62	-0,527	مرتفع
5. يؤثر سعر البيع سلبا على الإنتاج الزراعي	3,15	0,86	0,200	متوسط
6. يؤثر خطر الجفاف سلبا على الإنتاج	4,55	0,67	-1,232	مرتفع
7. يؤثر خطر الأمطار الزائدة سلبا على الإنتاج	2,25	1,05	1,117	ضعيف
8. يؤثر خطر الحرارة سلبا على الإنتاج	4,20	0,60	-0,115	مرتفع
9. يؤثر خطر الصقيع سلبا على الإنتاج	2,45	0,93	0,553	ضعيف
10. يؤثر خطر البرد سلبا على الإنتاج	2,35	1,07	0,281	ضعيف
11. يؤثر خطر الرياح سلبا على الإنتاج	1,90	0,90	0,648	ضعيف
12. يتكرر خطر الجفاف بشكل دوري	4,23	0,57	-0,030	مرتفع
13. يتكرر خطر الأمطار الزائدة بشكل دوري	1,95	0,59	0,011	ضعيف
14. يتكرر خطر الحرارة بشكل دوري	3,78	0,53	-0,205	مرتفع
15. يتكرر خطر الصقيع بشكل دوري	3,90	0,70	-0,765	مرتفع
16. يتكرر خطر البرد بشكل دوري	2,10	0,90	1,572	ضعيف
17. يتكرر خطر الرياح بشكل دوري	2,00	0,71	0,822	ضعيف

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

معامل التماثل Skewness: القيمة السالبة لمعامل التماثل تعني أن الفئات الكبيرة أو العليا(4 و5) هي السائدة ،و العكس صحيح إذا كانت القيم موجبة فيعني الفئات الدنيا هي السائدة.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (1,90-4,55)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,59-1,07) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- يرى أغلبية مفردات العينة أن المنطقة التي يعشون فيها ويمارسون نشاطهم فيها منطقة محفوفة بالمخاطر، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي والذي قدر بـ 4,05 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه الأحكام الوضعي، مع انحراف معياري بسيط قيمته 0,71، وما يثبت لنا ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة السالبة -0,073 مما يعني أن القيم العليا هي السائدة أي موافق وموافق بشدة.
2- اعتبر أفراد العينة المدروسة أن الأوبئة تؤثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي ولكن بشكل متوسط وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي والذي قدر بـ 3,20 وهو ذو دلالة متوسطة مقارنة باتجاه الاحكام الوضعي، مع انحراف معياري قيمته 0,99 وما يدعم ذلك معامل التماثل الذي قيمته سالبة -0,423 أي أن القيم السائدة هي موافق أو موافق بشدة.
3- اتفق معظم أفراد العينة على أن الامراض تؤثر سلبيا على الإنتاج الزراعي بشكل مرتفع، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,95 وهو ذو دلالة مرتفعة وفق اتجاه الاحكام الوضعي، مع انحراف معياري بسيط قدر بـ0,67، وما يدعم ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة السالبة - 0,982 وبالتالي القيم السائدة هي موافق وموافق بشدة.
4- يعتقد أغلب مفردات العينة أن المناخ يؤثر سلبيا على الإنتاج الزراعي وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,35 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه الأحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر 0,62 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك:-0,527.
5- يرى أفراد العينة المدروسة أن سعر البيع يؤثر على الإنتاج الزراعي ولكن بشكل متوسط، وذلك بالاستناد للقيمة المتوسط التي تقدر بـ 3,15 أي ذو دلالة متوسطة، وانحراف معياري قدر بـ 0,86، في حين أن معامل التماثل فكان ذو قيمة موجبة دلالة على أن القيم السائدة هي غير موافق أو غير موافق تماما.
6- لقد أكد أغلب المستجوبون أن خطر الجفاف يؤثر على الإنتاج بشكل مرتفع ويأتي في المرتبة الأولى وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,55 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,67 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -1,232.

7- أشار المستجوبون أن خطر الأمطار الزائدة لا يشكل خطر على انتاجهم الزراعي وذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,25 وهو ذو دلالة ضعيفة، مع انحراف معيار قدر بـ 1,05 ومعامل تماثل موجب 1,117 ما يؤكد سيادة الاجابات غير موافق وغير موافق بشدة.

8- اتفق معظم أفراد العينة على أن الحرارة تؤثر سلبيا على الإنتاج الزراعي بشكل مرتفع، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,20 وهو ذو دلالة مرتفعة وفق اتجاه الاحكام الوضعي، مع انحراف معياري بسيط قدر بـ 0,60، وما يدعم ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة السالبة – 0,115 وبالتالي القيم السائدة هي موافق وموافق بشدة.

9- اعتبر أفراد العينة أن خطر الصقيع لا يشكل خطر على انتاجهم الزراعي وذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,45 وهو ذو دلالة ضعيفة، مع انحراف معيار قدر بـ 0,93و معامل تماثل موجب 0,553 ما يؤكد سيادة الاجابات غير موافق وغير موافق بشدة.

10- كما عبر المستجوبون عن رأيهم فيم يخص خطر البرد حيث رأوا أنه لا يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,35 وهو ذو دلالة ضعيفة مع انحراف معياري قدر بـ 1,07 والقيمة الموجبة لمعامل التماثل تثبت ذلك 0,282.

11- كذلك يرى أفرا العينة نفس الشيء بالنسبة لخطر الرياح فأكدوا عدم تأثيرها على الإنتاج الزراعي حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي 1,90 وهي قيمة ضعيفة 0,90 وفق جدول الاحكام في حين أن معامل التماثل فكان 0,648 ذو قيمة موجبة.

12- يعتقد أغلب مفردات العينة أن خطر الجفاف يتكرر بشكل دوري وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,23 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه الأحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر 0,57 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك:-0,030.

13- أكد معظم أفراد العينة أن خطر الأمطار الزائدة لا يتكرر بشكل دوري وما يؤكد ذلك المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 1,95 وهو ذو دلالة ضعيفة ويرافقه انحراف معياري قدر 0,59 كما يثبت ذلك القيمة الموجبة لمعامل التماثل 0,011.

14- يرى أفراد العينة المدروسة أن خطر الحرارة يتكرر دوريا وبشكل مرتفع، وذلك بالاستناد لقيمة المتوسط الحسابي التي تقدر بـ 3,78 أي ذو دلالة مرتفعة، وانحراف معياري قدر بـ 0,53، في حين أن معامل التماثل فكان ذو قيمة سالبة -0,205 دلالة على أن القيم السائدة هي موافق أو موافق بشدة.

15- كما أكد أفراد العينة المدروسة أن خطر الصقيع يتكرر دوريا وبشكل مرتفع، وذلك بالاستناد لقيمة المتوسط الحسابي التي تقدر بـ 3,90 أي ذو دلالة مرتفعة، وانحراف معياري قدر بـ 0,70 مع العلم أن معامل التماثل فكان ذو قيمة سالبة -0,765 دلالة على أن القيم السائدة هي موافق أو موافق بشدة.

16- بمتوسط حسابي قدر بـ 2,10 ذو دلالة ضعيفة أكد المستجوبون أن خطر البرد لا يتكرر بشكل دوري وكان الانحراف المعياري قدر بـ 0,90، أما معامل التماثل فكانت قيمته موجبة1,572.

17- نفس الشيء بالنسبة لخطر الرياح حيث اعتبر أفراد العينة أنها لا تتكرر دوريا، حيث أن المتوسط الحسابي قدر بـ 2,00 مع انحراف معياري قدر بـ 0,71، وأكد ذلك معامل التماثل الذي أخذ القيمة الموجبة 0,882.

ثانيا: كيفية إدارة المخاطر للعينة محل الدراسة

حتى نتمكن من معرفة كيفية مواجهة الكوارث عند وقوعها لدى العينة محل الدراسة سعينا للحصول على اجابات من خلال الأسئلة المطروحة في الجدول الموالي وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(4-10):إدارة المخاطر الزراعية عد وقوع الكارثة لدى العينة محل الدراسة

إدارة المخاطر الزراعية بعد وقوع الخطر:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. لا شئ (لا تعيد تكوين الأصول الضائعة)	1,90	1,057	1,578	ضعيف
2. استعمال المدخرات الشخصية	4,35	0,736	0,669-	مرتفع
3. السعي للحصول على وظيفة اضافية	3,10	0,900	0,204-	متوسط
4. بيع الحيوانات	3,95	0,815	0,504-	مرتفع
5. بيع كل أو جزء من الأرض	1,20	0,405	1,559	ضعيف
6. السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب، الحكومة...بدون ارجاعها	2,80	0,883	0,056-	متوسط
7. الاقتراض من الأصحاب والأقارب بدون فوائد	3,85	0,802	0,343-	مرتفع
8. الاقتراض من البنوك	1,90	0,709	1,055	ضعيف
9. بيع المعدات الفلاحية	2,45	0,813	0,169	متوسط

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (1,20-4,35)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,40-1,05) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- اتفق معظم أفراد العينة على رفض فكرة عدم تشكيل الأصول الضائعة بعد حدوث الكارثة بشكل واضح وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 1,90 وهو ذو دلالة ضعيفة وفق اتجاه الاحكام الوضعي، مع

انحراف معياري قدر بـ 1,05، وما يدعم ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة الموجبة 1,578 وبالتالي يبين مستوى القبول من جهة واحدة وهي غير موافق وغير موافق بشدة.

2- أكد أغلب المستجوبون أن استعمال المدخرات الشخصية بعد وقوع الكارثة يكون بشكل مرتفع ويأتي في المرتبة الأولى وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر ب 4,35 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,73 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -0,66.

3- يرى أفراد العينة المدروسة أنه يمكن السعي للحصول على وظيفة اضافية في حالة حدوث كارثة ولكن بشكل متوسط، وذلك بالاستناد للقيمة المتوسط التي تقدر بـ 3,10 أي ذو دلالة متوسطة، وانحراف معياري قدر بـ 0,90، في حين أن معامل التماثل فكان ذو قيمة سالبة -0,204 دلالة على أن القيم السائدة هي موافق وموافق تماما.

4- يعتقد أغلب مفردات العينة أنهم يتجهون إلى بيع الحيوانات في حالة حدوث كوارث وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر ب 3,95 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه الأحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر 0,81 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك:-0,504.

5- بمتوسط حسابي قدر بـ 1,20 ذو دلالة ضعيفة، أكد المستجوبون أنهم لا يميلون أبدا إلى بيع جزء من الأرض في حالة حدوث كارثة، وكان الانحراف المعياري قدر بـ 0,40، أما معامل التماثل فكانت قيمته موجبة 1,559.

6- أشار المستجوبون أنهم يميلون إلى السعي للحصول على مساعدات من طرف الدولة أو الأقارب دون نية ارجاعها ولكن بشكل متوسط ،و ذلك ما يبينه المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,80 وهو ذو دلالة متوسطة مع انحراف معيار قدر ب0,88 ومعامل تماثل سالب- 0,05 ما يؤكد الميول إلى الاجابات موافق وموافق بشدة.

7- كما عبر المستجوبون عن رأيهم فيم يخص ميولهم إلى الاقتراض من الأصحاب والأقارب بنية ارجاعها في حالة حدوث كارثة بشكل مرتفع وذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,85 وهو ذو دلالة مرتفعة ،مع انحراف معياري قدر ب 0,80 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك -0,343.

8- في حين أن التوجه للبنوك بغرض الاقتراض من طرف أفراد العينة في حالة الكوارث فقد قوبل بالرفض من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 1,70 أي ذو دلالة ضعيفة، وانحراف معياري بـ 0,70 ويدعم ذلك معامل التماثل ذو القيمة الموجبة 1,055.

9- و أخيرا ذهب أفراد العينة إلى التعبير عن عدم توجههم إلى بيع المعدات الفلاحية في حالة حدوث كارثة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي المقدر بـ 2,45 وهو ذو دلالة ضعيفة، وبانحراف معياري قدر بـ 0,813 وما يثبت ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة الموجبة 0,169.

المطلب الثالث: تحليل محور موقف الفلاحين من التأمين

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى مدى معرفة الأفراد محل الدراسة للتأمين في مرحلة أولى، ثم نتطرق إلى المشاكل التي صعبت من مهمة التأمين لديهم، وعلى أثر ذلك سنقوم بتجزئة المحور الثاني من الاستبيان إلى جزئين كما يلي:

أولا: فكرة التأمين

من خلال الجدول الموالي سنقوم بعرض النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الأسئلة المطروحة في صياغ معرفة مدى معرفة المستجوبين للتأمين

الجدول رقم (4-11): فكرة التأمين لدى العينة محل الدراسة

فكرة التأمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. لا أعرف الكثير عن التأمين	3,75	1,056	0,292-	مرتفع
2. لا نحتاج التأمين طالما الله موجود	2,40	0,810	0,341	ضعيف
3. لا نحتاج التأمين طالما لم تحدث كارثة	2,22	0,920	0,357	ضعيف
4. أعتقد أنه لا بأس إن اشتريت وثيقة تأمين لسنة ولم يحدث شيء	3,82	1,01	0,731-	مرتفع
5. التأمين هو مضيعة للمال	1,85	0,580	0,004	ضعيف
6. التأمين شيء خاص بالأغنياء	2,55	1,154	0,241	متوسط
7. التأمين ضروري لحماية العائلة والممتلكات	3,80	0,883	0,527-	مرتفع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (1,85-3,82)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,58-1,15) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- يرى أغلب مفردات العينة أنهم لا يعرفون الكثير عن عملية التأمين وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,75 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه الأحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر 1,05 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك:-0,292.

2- في حين أن أفراد العينة رفضوا فكرة "لا نحتاج التأمين طالما الله موجود" من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,40 أي ذو دلالة ضعيفة، وانحراف معياري بـ 0,81 ويدعم ذلك معامل التماثل ذو القيمة الموجبة 0,341.

3- و كان نفس الحكم بالنسبة لفكرة " لا نحتاج التأمين طالما لم تحدث كارثة" أي الرفض، حيث قدر المتوسط الحسابي ب 2,22 وهو ذو دلالة ضعيفة، مع انحراف معياري قدر بـ .0,92 وما يؤكد ذلك القيمة الموجبة لمعامل التماثل 0,357.

4- يعتقد معظم المستجوبون أنه لا بأس إذا اشتروا وثيقة تأمين لسنة ولم يحدث شيء وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,82 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه جدول الأحكام، مع انحراف معياري قدر 1,01و القيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك: - 0,731.

5- فيم يفند المستجوبون فكرة أن التأمين هو مضيعة للمال وذلك من خلال المتوسط الحسابي ذو الدلالة الضعيفة 1,85 مصحوبا بانحراف معياري قدر بـ 0,58 ومعامل تماثل يثبت ذلك من خلال قيمته الموجبة 0,004.

6- في حين أنه انقسم أفراد العينة حول فكرة أن التأمين خاص بالأغنياء من خلال المتوسط الحسابي المقدر ب 2,55 وهو ذو دلالة متوسطة، مع انحراف معياري يقدر بـ 1,15 إلا أن معامل التماثل ذو قيمة موجبة 0,241 مما يعني أن الاجابات السائدة هي الاجابات الدنيا غير موافق وغير موافق تماما.

7- وأخيرا ذهب أفراد العينة إلى التعبير على أن التأمين ضروري لحماية الأفراد والممتلكات، وذلك من خلال المتوسط الحسابي المقدر بـ 3,80 وهو ذو دلالة قوية، وبانحراف معياري قدر بـ 0,88 وما يثبت ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة السالبة -0,527.

ثانيا: مشاكل التأمين التقليدي

من خلال هذا الجدول سنتطرق إلى الجزء الثاني من المحور الثالث في الاستبيان حيث يتم فيه عرض آراء المستجوبين حول المعوقات التي تمنعهم من التأمين، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-12): مشاكل التأمين التقليدي لدي أفراد العينة محل الدراسة

مشاكل التأمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. شركات التأمين بعيدة جدا عن مقر السكن	2,05	0,986	1,586	ضعيف
2. التأمين باهض الثمن	3,95	0,815	0,504-	مرتفع
3. شركات التأمين تقوم بجعل عملية التعويض سهلة	2,45	1,037	0,286	ضعيف
4. شركات التأمين تحاول التحايل عليك فيم يخص التعويض	2,80	1,137	0,026-	متوسط
5. عملية التأمين معقدة جدا	3,30	1,018	0,037-	متوسط
6. عملية التعويض سريعة	2,00	0,716	0,882	ضعيف

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,00-3,95)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,71-1,13) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- يرى أفراد العينة المدروسة أنه شركات التأمين ليست بعيدة عن مقر السكن، وذلك بالاستناد للقيمة المتوسط التي تقدر بـ 2,05 أي ذو دلالة ضعيفة، وانحراف معياري قدر بـ 0,98، في حين أن معامل التماثل فكان ذو قيمة موجبة 1,586 دلالة على أن القيم السائدة هي غير موافق وغير موافق بشدة.

2- بينما يعتقد معظم المستجوبون أن سعر وثيقة التأمين جد باهض وبشكل مرتفع، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,95 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه جدول الأحكام، مع انحراف معياري قدر 0,81 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك: - 0,504.

3- اتفق معظم أفراد العينة على رفض فكرة أن شركات التأمين تقوم بجعل عملية التعويض سهلة، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 2,45 وهو ذو دلالة ضعيفة وفق اتجاه الاحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر بـ 1,03، وما يدعم ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة الموجبة 0,286 وبالتالي يميل مستوى القبول إلى جهة غير موافق وغير موافق بشدة.

4- كما عبر المستجوبون عن رأيهم فيم يخص فكرة أن عملية التأمين معقدة جدا بالموافقة ولكن بشكل متوسط حيث كان المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,30 ذو دلالة متوسطة مع انحراف معياري قدر بـ 1,01 والقيمة السالبة لمعامل التماثل -0,037 ثبت الميول نحو الإجابات العليا.

5- فيم فند المستجوبون فكرة أن عملية التعويض سريعة وذلك من خلال المتوسط الحسابي ذو الدلالة الضعيفة 2,00 مصحوبا بانحراف معياري قدر بـ0,71 ومعامل تماثل يثبت ذلك من خلال قيمته الموجبة 0,882.

المطلب الرابع: تحليل محور الاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مدي تقبل الأفراد لخصائص التأمين المصغر في المرحلة الاولى، ثم في مرحلة ثانية إلى النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين وذلك من خلال تقسيم المحور إلى جزئين كما يلي:

أولا: فكرة التأمين المصغر

من خلال الجدول الموالي سنعرض نتائج للإجابات المتحصل عليها من طرف المستجوبين:

الجدول رقم(4-13): فكرة التأمين المصغر لدى أفراد العينة محل الدراسة

فكرة التأمين المصغر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. سأشتري وثيقة تأمين إذا كان السعر منخفض	3,60	0,810	0,268	مرتفع
2. سأشتري وثيقة تأمين إذا كان مدعما من طرف دولة	4,30	0,723	0,531-	مرتفع
3. أفضل دفع أقساط التأمين دفعة واحدة	2,90	1,057	0,066-	متوسط
4. سأشتري وثيقة تأمين حتى وان كانت الشروط كثيرة	2,40	0,810	0,341	ضعيف
5. لن أقوم بشراء وثيقة التأمين إذا كانت شركة التأمين بعيدة	2,10	0,955	0,906	ضعيف

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,10-4,42)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,67-1,05) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- اعتبر أفراد العينة أنه إذا كان سعر التأمين منخفض سيتجهون لشراء وثيقة التأمين وذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,60 وهو ذو دلالة مرتفعة، مع انحراف معيار قدر بـ 0,81، بينما معامل تماثل موجب 0,268 يؤكد سيادة الاجابات في الجهة اليمنى وبالعودة إلى التكرارات نرى أنه يميل إلى الاجابة موافق إلى حد ما على اعتبار أنه لو توجد اجابات بـ غير موافق بشدة.
2- أكد أغلب المستجوبون أنهم سيشترون وثيقة التأمين إذا كانت مدعمة من طرف الدولة وبشكل مرتفع ويأتي في المرتبة الأولى وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,30 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,72 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -0,531.
3- أكد أغلب المستجوبون أنهم سيشترون وثيقة التأمين إذا كانت مدعمة من طرف الدولة وبشكل مرتفع ويأتي في المرتبة الأولى وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,42 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,67 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -0,766. أما فيم يخص فكرة شراء وثيقة التأمين حتى وان كانت الشروط كثيرة فمال الأفراد إلى عدم الموافقة من خلال المتوسط الحسابي المقدر بـ 2,40 ذو دلالة ضعيفة وفق اتجاه الاحكام ،مصحوبا بانحراف معياري قدر بـ 0,81، وما يدعم ذلك معامل التماثل الموجب0,341.
4- و أخيرا رفض المستجوبون فكرة عدم شراء وثيقة التأمين ان كانت الشركة بعيدة، وظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي ذو الدلالة الضعيفة 2,10 والمرفق بانحراف معياري قدر بـ 0,95، فيم أثبت معامل التماثل اتجاه الإجابات من خلال قيمته الموجبة 0,906.

ثانيا: النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين

من خلال الجدول التالي سنقوم بعرض النتائج المستوفاة من طرح الأسئلة المتعلقة بنية أفراد العينة بعد عملية شراء وثيقة تأمين مصغر وكانت كما يلي:

الجدول رقم (4-14): النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين لدى أفراد العينة محل الدراسة

النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التماثل Skewness	الدلالة
1. طالما أني مُؤَمَن لن أدخر مستقبلا	2,45	1,085	0,642	ضعيف
2. بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي	3,70	1,018	0,578-	مرتفع
3. سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر	3,97	0,531	0,315-	مرتفع
4. سأقوم بشراء أو كراء أراضي زراعية جديدة	3,68	0,694	0,055	مرتفع
5. التأمين يشجع على شراء رؤوس الماشية لأني محمي في حالة الموت أو المرض	4,30	0,564	0,036-	مرتفع
6. سأسعى إلى الاقتراض من الأقارب بهدف الاستثمار لأنه يمكن ارجاعها	3,75	1,056	0,567-	مرتفع
7. سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الدخل	3,95	0,597	0,011	مرتفع
8. سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر	3,63	0,586	0,290	مرتفع
9. سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه	3,35	0,483	0,654	متوسط
10. أعتقد أن الدخل يبقى ثابتا على الأقل أو يزيد بما أنني مؤمن من الخسارة	3,70	0,791	0,052-	مرتفع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، نجد أن لمفردات العينة المدروسة آراء واضحة اتجاه هذه المتغيرات، وهذا ما يثبته كلا من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل التماثل، اذ نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2,45-4,30)، في حين أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0,48-1,08) وسنحاول معرفة هذه الآراء وتحليلها عبارة بعبارة من خلال ما يلي:

1- يرى أفراد العينة المدروسة أنهم لا يميلون إلى فكرة عدم الادخار مستقبلا طالما أنهم مؤمنون، وذلك بالاستناد للقيمة المتوسط التي تقدر ب2,45 أي ذو دلالة ضعيفة، وانحراف معياري قدر بـ 1,08، في حين

أن معامل التماثل فكان ذو قيمة موجبة 0,642 دلالة على أن القيم السائدة هي غير موافق وغير موافق بشدة.

2- بينما يعتقد معظم المستجوبون أنهم سيقومون باستثمار كل أموالهم بما أنهم مؤمنون، ما يدعم ذلك هو المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,70 وهو ذو دلالة مرتفعة مقارنة باتجاه جدول الأحكام، مع انحراف معياري قدر 1,01 والقيمة السالبة لمعامل التماثل تثبت ذلك: – 0,578.

3- أكد أغلب المستجوبون أنهم سيتجهون إلى القروض الاستثمارية لأنهم لن يخسروا بما أنهم مؤمنون وبشكل مرتفع، وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,97 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,53 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -0,315.

4- و كان نفس الحكم بالنسبة لعبارة" سأقوم بشراء أو كراء أراضي جديدة"، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3,68 وهو ذو دلالة قوية، مع انحراف معياري قدر بـ0,694 في حين أنه كانت قيمة معامل التماثل موجبة 0,055 مما جعلنا نعود إلى التكرارات، فوجدنا ان المستجوبين استعملوا العبارتين: موافق إلى حد ما وموافق في 87,5 %.

5- كما اتفق أغلب المستجوبون أنهم التأمين يشجع على شراء رؤوس الماشية بما أنهم محميون في حالة المرض أو الموت، وذلك طبقا للمتوسط الحسابي الذي قدر بـ 4,30 وهو ذو دلالة مرتفعة مع انحراف معياري قدر بـ 0,56 ومعامل التماثل ذو القيمة السالبة يثبت ذلك -0,036.

6- اتفق معظم أفراد العينة على قبول فكرة التوجه للاقتراض من الاصحاب والأقارب بغرض الاستثمار، وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي قدر بـ 3,75 وهو ذو دلالة قوية وفق اتجاه الاحكام الوضعي، مع انحراف معياري قدر بـ 1,056، وما يدعم ذلك هو معامل التماثل ذو القيمة السالبة -0,567 وبالتالي يميل مستوى القبول إلى جهة موافق وموافق بشدة.

7- نفس الحكم بالنسبة لعبارة" سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الدخل "، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3,95 وهو ذو دلالة قوية، مع انحراف معياري قدر بـ 0,59 في حين أنه كانت قيمة معامل التماثل موجبة 0,011 مما جعلنا نعود إلى التكرارات، فوجدنا ان المستجوبين لم يستعملوا إطلاقا العبارتين: غير موافق وغير موافق.

8- كذلك بالنسبة لعبارة" سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر "، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3,63 وهو ذو دلالة قوية، مع انحراف معياري قدر بـ 0,58 في حين أنه كانت قيمة معامل التماثل موجبة

0,290 مما جعلنا نعود إلى التكرارات، فوجدنا ان المستجوبين لم يستعملوا إطلاقا العبارتين: غير موافق وغير موافق.

9- ينما أشار المستجوبون إلى قبول عبارة "سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه" ولكن بشكل متوسط، حيث أشار المتوسط الحسابي إلى 3,35 وهو ذو دلالة متوسطة، مع انحراف معياري قدر بـ 0,48، في حين أنه كانت قيمة معامل التماثل موجبة 0,645 مما جعلنا نعود إلى التكرارات فوجدنا ان المستجوبين لم يستعملوا إلا العبارتين: موافق إلى حد ما وموافق.

10- و أخيرا يعتقد المستجوبون أن الدخل يبقى ثابتا على الأقل أو يزيد بما أنهم مؤمنون من الخسارة، حيث أشار المتوسط الحسابي إلى قيمة مرتفعة قدرت بـ 3,70، مرفقا بانحراف معيار قدر بـ 0,79 وما يدعم ذلك هو معامل التماثل الذي كانت قيمته سالبة قدرت بـ -0,052.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي التفسيري للبيانات

بعد عرض النتائج الأولية للاستبيان في المبحث الثاني، وذلك باستعمال الاحصاء الوصفي، حيث استعنا بالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل التماثل حتى نتعرف على اتجاه الآراء لأفراد العينة محل الدراسة، سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العلاقات والارتباطات وكذا نماذج الانحدار الممكنة لغرض الوصول إلى نفي أو اثبات فرضيات البحث.

و نختص بهذا التحليل كل من المحورين الثاني والرابع من الاستبيان، وذلك بهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث.

المطلب الأول: تحليل البيانات المتعلقة بالمخاطر الزراعية وكيفية ادارتها بعد وقوع الكارثة

أولا: تصنيف المخاطر الزراعية

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (4-15) يمكننا تمييز تصنيفين، الأول: خاص بالمخاطر الزراعية عموما، والثاني: خاص بالمخاطر المناخية. بينما المخاطر الزراعية فيمكن تصنيفها حسب شدة دون التردد، في حين أن المخاطر المناخية يمكن تصنيفها من حيث الشدة والتردد، فالعائد إلى الجانب النظري يدرك أن أشهر منتجات التأمين المصغر الحديثة كانت منتجات القائمة على أساس الطقس، إضافة إلى طبيعة المنطقة التي تتطلب نظرا من هذه الناحية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-15): ترتيب المخاطر الزراعية حسب الشدة لدى أفراد العينة محل الدراسة

الخطر	الشدة
المناخ	4,35
الأمراض	3,95
الأوبئة	3,20
سعر البيع	3,15

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارة

تربعت المخاطر المناخية على عرش المخاطر التي تهدد بالدرجة الأولى الأفراد محل الدراسة، ثم تلتها مخاطر الأمراض وبعدها مخاطر الأوبئة في حين أن مخاطر سعر البيع كانت في المرتبة الأخيرة، غير أن الملاحظ هو التأثير العام لجميع المخاطر وكل بتفاوت.

في الجدول الموالي سنقوم بعرض ترتيب المخاطر المناخية وفق الشدة والتردد وكانت كما يلي:

جدول رقم(4-16): تصنيف المخاطر المناخية حسب الشدة والتردد لدى أفراد العينة محل الدراسة

الشدة		التـــــــــــــردد		
		ضعيف (2,5-0)	متوسط (3,5-2,5)	قوي (5,0-3,5)
	ضعيف (2,5-0)	المطر الزائد البرد الرياح		الصقيع
	متوسط (3,5-2,5)			
	قوي (5,0-3,5)			الجفاف الحرارة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارة

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تمييز تصنيف المخاطر وذلك بغرض التعرف على كيفية مواجهة هذه المخاطر من طرف الأفراد والدولة، أو بغرض توفير منتجات تأمينية من قبل شركات التأمين تتوافق وخصائص المخاطر الزراعية.

ثانيا: كيفية إدارة الكارثة بعد وقوعها

سنعرض في الجدول الموالي ترتيب الأفعال التي وافق عليها الفلاحون محل الدراسة لمواجهة الكارثة بعد وقوعها واعتبروها طريقة لمواجهة الأزمة، ويعني ذلك المتوسطات الحسابية التي تفوق (2,5)، وكان كما يلي:

الجدول رقم(4-17): ترتيب الأفعال بعد وقوع الكارثة للعينة محل الدراسة

إدارة المخاطر الزراعية	المتوسط الحسابي
1. استعمال المدخرات الشخصية	4,35
2. بيع الحيوانات	3,95
3. الاقتراض من الأصحاب والأقارب بدون فوائد	3,85
4. السعي للحصول على وظيفة اضافية	3,10
5. السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب، الحكومة. . . بدون ارجاعها	2,80

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يترجم هذا الجدول أهم ردود الفعل بعد وقوع الكارثة لدى أفراد العينة محل الدراسة، ويلاحظ أن استعمال المدخرات الشخصية قد تربع على العرش، في حين أن بيع الحيوانات كان له نصيب كبير بعد حلوله في المرتبة الثانية وهكذا دواليك، غير أن المؤكد من خلال الملاحظة، أن كل هاته الأفعال لها تأثير سلبي على القطاع الزراعي نظريا.

ثالثا: العلاقة بين المخاطر الزراعية وإدارة الكارثة بعد وقوعها

سنحاول في هذه المرحلة البحث على أهم الارتباطات التي لها معنوية نظرية الموجودة بين المخاطر الزراعية وردود الأفعال بعد وقوع الكارثة لدى الفلاحين المستجوبين.

من خلال التمعن في نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المخاطر الزراعية وردود الأفعال لدى الفلاحين بعد وقوع الكارثة، وجدنا عدة ارتباطات، إلا أنه وفق نموذج الدراسة يكفي أن نبين أهمها وأقواها، فوقع اختيارنا على متغير " بيع الحيوانات" من جهة أفعال المستجوبين، في حين أن وقع اختيارنا على ثلاث متغيرات من جهة المخاطر وكانت: "شدة خطر الجفاف"، "تردد خطر الجفاف "، " تردد خطر الحرارة" وهذان يعتبران أهم المخاطر التي تؤثر على الفلاحين وفقا لنتائج تحليل البيانات كما سبق عرضه.

وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-18): معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات

	شدة خطر الجفاف	تردد خطر الجفاف	تردد خطر الحرارة
بيع الحيوانات	0,655	0,389	0,487
الدلالة (Sig)	0,000	0,013	0,001
عدد العينة	40	40	40

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يبين الجدول السابق أن هناك ارتباطا موجبا قويا بين بيع الحيوانات وشدة خطر الجفاف حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (0,65)، في حين أنه سجلنا ارتباطا موجبا ضعيفا بين بيع الحيوانات وتردد خطر الجفاف بقيمة معامل بيرسون (0,38)، بينما سجلنا ارتباطا متوسطا بين بيع الحيوانات وتردد خطر الحرارة حيث بلغ قيمة الارتباط (0,48)، وكلها دالة عند مستوى الثقة.

رابعا: معاملات الانحدار

لنفرض أن متغير بيع الحيوانات هو المتغير التابع، والمتغيرات شدة خطر الجفاف، تردد خطر الجفاف وتردد خطر الحرارة هي المتغيرات المستقلة، حتى نصل إلى معادلة الانحدار النهائية يجب التحقق من أن النموذج صالح للتنبؤ من خلال معامل التحديد وذلك كما يلي:

جدول رقم (4-19): قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات وقيمة معامل التحديد

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux
1	(a)0,789	0,623

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح لنا من الجدول اعلاه أن الارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,78. كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,62 وهو مقبول بمعنى أنه توجد علاقة قوية بين المتغيرات وأن النموذج صالح للتنبؤ هذا ما يدفعنا إلى ايجاد معادلة الانحدار للمتغيرات وهذا ما يثبته جدول ANOVA لتحليل التباين.

جدول رقم(4-20): تحليل التباين باستخدام اختبارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الانحدار	16,137	3	5,379	19,833	0,000[a]
الخطأ	9,763	36	0,271		
المجموع	25,900	39			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة بين المتغيرات تساوي 0,000، مما يدل على وجود قيم دالة وبالتالي صحة النموذج للتنبؤ وهذا ما سنجده من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4-21): معاملات الانحدار بين بيع الحيوانات والمتغيرات شدة الجفاف، تردد الجفاف وتردد الحرارة

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة
	A	Erreur standard	Beta		
الثابت	2,292-	0,838		2,735-	0,010
شدة الجفاف	0,653	0,128	0,543	5,088	0,000
تردد الجفاف	0,428	0,154	0,303	2,784	0,008
تردد الحرارة	0,387	0,173	0,252	2,242	0,031

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح من الجدول أعلاه، أن قيمة معاملات الانحدار كانت: 0,653، 0,428، 0,387 للمتغيرات شدة الجفاف، تردد الجفاف وتردد الحرارة على التوالي، وهي تبين علاقة من قوية إلى ضعيفة على التوالي، وعموما يمكن استخلاص العلاقة بين المتغيرات من خلال عرض معادلة الانحدار الخطية التالية:

بيع الحيوانات = 0,653 شدة الجفاف + 0,428 تردد الجفاف + 0,387 تردد الحرارة-2,292

من خلال النتائج التي وصلنا إليها والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين المخاطر الزراعية في حالة غياب التأمين وبيع الحيوانات أي كلما زادت شدة وتردد هذه المخاطر كلما زاد بيع الحيوانات، وبالتالي التأثير المباشر على عناصر الإنتاج وبدورها على تنمية القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى بيانات المحور الرابع من الاستبيان، والتي تنقسم إلى قسمين، حيث يتعلق الجزء الأول بمدى تقبل الأفراد محل الدراسة لخصائص التأمين المصغر، بينما الجزء الثاني فيتعلق بالنوايا المستقبلية بعد عملية التأمين.

أولا: فكرة التأمين المصغر

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (4-13)، وبناءا على الجانب النظري من البحث الذي يتطرق إلى خصائص التأمين المصغر والتي تتعلق بـ: البساطة، المرونة، التكاليف وإمكانية الوصول إليها، سنقوم بترتيب هذه الخصائص وفق آراء المستجوبين كما يلي:

شكل رقم(4-1): ترتيب خصائص التأمين المصغر حسب المتوسطات لدى فراد العينة محل الدراسة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستمارة

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا ترتيب خصائص التأمين المصغر التي يفضلها الفلاحون محل الدراسة حيث نرى أن التكاليف كانت في المرتبة الأولى وذلك ما تجلى من خلال النتائج، إلا أن التكاليف بدورها انقسمت إلى تخفيض في السعر ودعم للسعر وهذا الأخير كان اليه ميل كبير من طرف المستجوبين. بينما رفض أفراد العينة التعقيد من خلال رفض شراء وثيقة تأمين إن كانت فيها شروط كثيرة، في حين أنهم فضلوا دفع أقساط التأمين دفعة واحدة ولكن بشكل متوسط، وأخيرا اعتبروا أن بعد شركات التأمين لا يمثل عائقا بالنسبة اليهم.

ثانيا: النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين

بالاعتماد على نتائج الجدول (4-14) يمكننا ترتيب النوايا المستقبلية للفلاحين الفرضية بعد عملية التأمين وفق المتوسطات الحسابية ،فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-22): ترتيب النوايا المستقبلية حسب المتوسطات الحسابية لدى أفراد العينة محل الدراسة

النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين	المتوسط الحسابي
1. التأمين يشجع على شراء رؤوس الماشية لأني محمي في حالة الموت أو المرض	4,30
2. سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر	3,97
3.سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الدخل	3,95
4. سأسعى إلى الاقتراض من الأقارب بهدف الاستثمار لأنه يمكن ارجاعها	3,75
5. بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي	3,70
6. سأقوم بشراء أو كراء أراضي زراعية جديدة	3,68
7. سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر	3,63
8. سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه	3,35

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

من خلال الجدول اعلاه، يتضح لنا ترتيب آراء الفلاحين في يخص النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين الفرضية، حيث أنهم يرون أن التأمين يشجعهم على شراء رؤوس الماشية وذلك لطبيعة نشاطهم، في احتلت فكرة التوجه إلى القروض الاستثمارية بهدف تمويل استثماراتهم في المرتبة الثانية وهكذا دواليك كما يبينه الجدول.

ثالثا: العلاقة بين خصائص التأمين المصغر والنوايا المستقبلية للفلاحين

سنحاول في هذه المرحلة البحث على أهم الارتباطات التي لها معنوية نظرية الموجودة بين خصائص التأمين المصغر والنوايا المستقبلية بعد عملية التأمين لدى الفلاحين المستجوبين.

من خلال التمعن في نتائج تحليل معاملات الارتباط بين خصائص التأمين المصغر والنوايا المستقبلية، وجدنا عدة ارتباطات، إلا أنه وفق نموذج الدراسة يكفي أن نبين أهمها وأقواها، فوقع اختيارنا على متغير " دعم السعر "

من جهة خصائص التأمين المصغر، في حين أنه وقع اختيارنا على متغير " التوجه إلى القروض الاستثمارية " من جهة النوايا. وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم(4-23): معامل الارتباط بيرسون بين "دعم السعر" و" التوجه للقروض الاستثمارية"

	التوجه للقروض الاستثمارية
دعم السعر	0,809
الدلالة (Sig)	0,000
عدد العينة	40

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يبين الجدول السابق أن هناك ارتباطا موجبا قويا بين متغير "دعم السعر" ومتغير " التوجه للقروض الاستثمارية" حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (0,80) وهو دال عند مستوى الثقة.

رابعا: معامل الانحدار

لنفرض أن متغير "التوجه للقروض الاستثمارية" هو المتغير التابع، والمتغير "دعم السعر" هو المتغير المستقل حتى نصل إلى معادلة الانحدار النهائية يجب التحقق من أن النموذج صالح للتنبؤ من خلال معامل التحديد وذلك كما يلي:

جدول رقم(4-24): قيمة معامل الارتباط بين "دعم السعر" و" التوجه للقروض الاستثمارية" وقيمة معامل التحديد

النموذج Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux
1	(a)0,799	0,639

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح لنا من الجدول اعلاه أن الارتباط قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 0,79,كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,63 وهو مقبول بمعنى أنه توجد علاقة قوية بين المتغيرات وأن النموذج صالح للتنبؤ هذا ما يدفعنا إلى ايجاد معادلة الانحدار الخطي البسيط، وهذا ما يثبته جدول ANOVA لتحليل التباين.

جدول رقم(4-25): تحليل التباين باستخدام اختبارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الانحدار	14,671	1	14,671	67,137	0,000[a]
الخطأ	8,304	38	0,219		
المجموع	22,975	39			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة بين المتغيرات تساوي 0,000، مما يدل على وجود قيم دالة وبالتالي صحة النموذج للتنبؤ وهذا ما سنجده من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(4-26): معامل الانحدار بين "دعم السعر" و" التوجه للقروض الاستثمارية"

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة
	A	Erreur standard	Beta		
الثابت	0,328	0,451		0,728	0,471
دعم السعر	0,848	0,103	0,799	8194	0,000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss19

يتضح من الجدول أعلاه، أن قيمة معامل الانحدار كانت: 0,84، لمتغير" دعم السعر" وهي تبين علاقة قوية، وعموما يمكن استخلاص العلاقة بين المتغيرين من خلال عرض معادلة الانحدار الخطية التالية:

التوجه للقروض الاستثمارية = 0,84دعم السعر+0,32

من خلال النتائج التي وصلنا إليها والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين خاصية تدعيم سعر التأمين المصغر وميول الأفراد إلى التوجه للقروض الاستثمارية، أي كلما زاد تدعيم سعر التأمين من طرف الدولة كلما زاد توجه الفلاحين إلى القروض الاستثمارية، وبالتالي التأثير المباشر على عناصر الإنتاج وبدورها على تنمية القطاع الزراعي.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، النتائج والاقتراحات

كرس هذا المبحث إلى مناقشة الفرضيات واستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية على عينة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف استنادا على ما تقدم من تحليل وتفسير للبيانات المتحصل عليها. وعلى ضوء هذه النتائج نقوم بعد ذلك بعرض أهم المقترحات التي من شأنها إعطاء القيمة المضافة لشركات التأمين.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

أولا: مناقشة الفرضية الأولى

نصت هذه الفرضية على ما يلي: "**تؤثر المخاطر الزراعية بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في غياب التأمين المصغر**".

لاختبار مدى صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها على مستوى المحور الثاني من الاستبيان، المتعلقة بمدى تأثير المخاطر الزراعية على الإنتاج وكيفية إدارة الأزمة بعد وقوع الكارثة من قبل الفلاحين، وجاءت النتائج كما يلي:

1- أن هناك مستوى مرتفع للمخاطر الزراعية عموما والمخاطر الزراعية المناخية خصوصا في المنطقة حسب أفراد العينة محل الدراسة وذلك من خلال المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين (3,20-4,35) بالنسبة للمخاطر عموما، في حين أن أهم المخاطر المناخية كانت من نصيب خطر الجفاف والحرارة بالدرجة الأولى.
2- هناك مستوى مرتفع لاستخدام المدخرات الشخصية وبيع الحيوانات وكذا الاقتراض بغرض مواجهة الأزمة وإعادة تمويل الدورة حيث نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3,85-4,35).
3- من خلال نتائج الانحدار الخطي الخاص بالعلاقة بين المخاطر المناخية: الجفاف والحرارة وكيفية مواجهة الأزمة حال وقوع الكارثة من خلال بيع الحيوانات، نجد أن النموذج استوفى شروط التطبيق، واتضح أن هناك دلالة احصائية وبالتالي هناك دور ذو دلالة احصائية للمخاطر الزراعية في كيفية مواجهة الكوارث.

من خلال النتائج أعلاه، نقول أننا نقبل ونؤكد الفرضية الأولى التي مفادها: "**تؤثر المخاطر الزراعية بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في غياب التأمين المصغر**".

ثانيا: مناقشة الفرضية الثانية

نصت هذه الفرضية على ما يلي: **خصائص التأمين المصغر تحفز الفلاحين على الاكتتاب على عكس التأمين التقليدي.**

لاختبار مدى صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها على مستوى المحور الثالث والرابع من الاستبيان، المتعلقة بالمشاكل التي تعيق الفلاحين من التأمين في المحور الثالث وفكرة التأمين المصغر في المحور الرابع، وجاءت النتائج كما يلي:

1- هناك مستوى مرتفع لمشكل سعر وثيقة التأمين التقليدي، وكذا مستوى التعقيد الذي يواجهه أفراد العينة محل الدراسة لفهم وثيقة تأمين تقليدي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3,30-3,90)، في حين أنهم لا يرون بتاتا بسرعة عملية التعويض من قبل شركات التأمين، علما أن جميع أفراد العينة لا يملكون وثيقة تأمين.
2- هناك تجاوب وبشكل واضح مع خصائص التأمين المصغر والذي ترجم من خلال المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين (3,60 -4,30) بالنسبة لخاصية التكاليف، بينما قوبل التعقيد في وثيقة التأمين بالرفض أي يفضلون بساطة وثائق التأمين.

من خلال هذه النتائج، نقول أننا نقبل ونؤكد الفرضية الثانية التي مفادها: **"خصائص التأمين المصغر تحفز الفلاحين على الاكتتاب على عكس التأمين التقليدي".**

ثالثا: مناقشة الفرضية الثالثة

نصت هذه الفرضية على ما يلي:" **يؤثر التأمين المصغر بشكل إيجابي على قرارات الفلاحين المستقبلية في حال شراء وثيقة تأمين".**

لاختبار مدى صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها على مستوى المحور الرابع من الاستبيان، المتعلقة بمدى تجاوب الفلاحين مع خصائص التأمين المصغر والقرارات التي ينوون اتخاذها في حال شراء وثيقة تأمين مصغر، وجاءت النتائج كما يلي:

1- كما سبق ذكره هناك تجاوب واضح لفكرة التأمين المصغر، خاصة إذا كان هناك دعم من طرف الدولة لأسعار وثيقة التأمين.

2- هناك مستوى مرتفع لنية الاستثمار، زيادة الأصول وكذا زيادة الدخل نظرا لتوفر التغطية التأمينية التي من شأنها درء المخاطر في حال وقوعها وكانت المتوسطات الحسابية أكبر دليل حيث تراوحت بين (3,30-4,35)، وتربع على عرش هذه القرارات شراء رؤوس الماشية.

3- من خلال نتائج الانحدار الخطي الخاص بالعلاقة بين نية الفلاحين في التوجه للقروض الاستثمارية وسعر وثيقة التأمين المدعم، نجد أن النموذج استوفى شروط التطبيق، واتضح أن هناك دلالة احصائية وبالتالي هناك دور ذو دلالة احصائية للخصائص التأمين المصغر في التأثير على قرارات الفلاحين المستقبلية.

من خلال هذه النتائج، نقول أننا نقبل ونؤكد الفرضية الثالثة التي مفادها: " **يؤثر التأمين المصغر بشكل إيجابي على قرارات الفلاحين المستقبلية في حال شراء وثيقة تأمين**".

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف، ومناقشتها على ضوء الفرضيات، توصلنا إلى العديد من النتائج والحقائق المتعلقة بدور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي والتي يمكن عرضها كما يلي:

أولا: النتائج المتعلقة بواقع المخاطر الزراعية وكيفية مواجهة الكوارث لدى العينة محل الدراسة:

1- يواجه الفلاحون الناشطون في مجال تربية المواشي في العينة محل الدراسة المخاطر الزراعية على اختلاف أنواعها، إلا أن المخاطر المناخية وبالتحديد الجفاف والحرارة تؤثر بشكل واضح على الإنتاج الزراعي وذلك سوآءا من خلال شدة وقوة الخطر أو من خلال التردد والتكرار الدوري لهاته المخاطر.

2- في ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر الوقائية أو القبلية يضطر معظم الفلاحون محل الدراسة إلى الاعتماد على الخيارات المستقبلية أو البعدية، فلحظة وقوع الخطر كل منهم يتبع إستراتيجية معينة للخروج من الأزمة إما عن طريق الاقتراض من الأشخاص أو بيع الحيوانات طبعا بعد استنفاد كل المدخرات الشخصية وفي نفس الوقت البحث عن وظيفة اضافية حتي يتمكن من تنويع مصادر الدخل الخاصة به، إلا أن الشيء الملاحظ هو عدم التوجه إلى البنوك وأغلب الأفراد أكدوا لنا أنهم لا يتعاملون أساسا مع البنوك لعدة أسباب، بينما خيار بيع جزء من الأراض كوسيلة لإعادة تمويل نشاطه فهو أمر من المستحيلات .

ثانيا: النتائج المتعلقة بالموقف من التأمين والمشاكل التي تواجه الفلاحين محل الدراسة:

1- بالرغم من إدراك الفلاحين محل الدراسة للقيمة المضافة لعملية التأمين والتي من شانها أن تضمن لهم تغطية من المخاطر الزراعية من خلال إجاباتهم، إلا أنهم يعترفون بجهلهم لعمق العملية في حد ذاتها، حيث أنهم لم يتلقوا تعليم أولي للمبادئ العامة للتأمين .

2- بالرغم من الهشاشة التي يعاني منها الفلاحون محل الدراسة سوآءا على مستوى الدخل، حيث أنهم ينتمون إلى طبقة الأفراد ذوي الدخل الضعيف أو على مستوى حجم المخاطر التي تواجههم إلا أنهم غير مؤمنين، وذلك يعود لمحدودية دخلهم حيث التمسنا من خلال اجاباتهم أنهم يعانون مشكل السعر بالدرجة الأولى ناهيك عن التعقيدات على مستوى التعويض.

ثالثا: النتائج المتعلقة مدى الاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر:

1- تجاوب الفلاحون محل الدراسة بشكل جد واضح مع فكرة التأمين المصغر من خلال الميول إلى خصائصه، وبالخصوص بعد التأكد من أنه لن يكلفهم كالتأمين التقليدي وأكثر من ذلك في حال دعم أقساط التأمين من طرف الدولة مقرونا ببساطة وثيقة التأمين.

2- يسعى الفلاحون من خلال قراراتهم الفرضية المبنية على ضرورة التأمين إلى التوجه إلى الاستثمار على أساس أن التأمين يضمن لهم على الأقل عدم الخسارة، مما يمهد لهم أرضية زلجة لزيادة مداخيلهم من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي تنمية القطاع الزراعي، ويؤمن أغلب الفلاحون محل الدراسة بهذه الفكرة.

رابعا: النتيجة العامة

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، تمكنا من تسليط الضوء على حال الفلاحين في ظل غياب التأمين المصغر من خلال مواجهتهم للمخاطر الزراعية وكيفية تأثيرها على الإنتاج الزراعي، حيث تأكدنا بالنتائج الملموسة أن أفراد العينة يعانون الهشاشة على مستوى المواجهة من خلال ردود الأفعال بعد وقوع الكوارث، في حين أنه ومن خلال دراسة فرضية لقدرة التأمين المصغر على تغيير الوضع، وذلك بالتأثير على قرارات الفلاحين المستقبلية، التمسنا تجاوبا لدى العينة بمعنى أنه في حالة توفير التأمين المصغر ولعب دوره كأداة لإدارة المخاطر من شأنه أن يؤثر بالشكل الايجابي على تنمية القطاع الزراعي.

المطلب الثالث: الاقتراحات

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها، تم الخروج بالعديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد الدولة الجزائرية على التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي واستغلاله لتحقيق القفزة النوعية في الاقتصاد والتي يمكن سردها كما يلي:

1- هناك العديد من الأساليب المستعملة لمواجهة المخاطر الزراعية، مها تنويع المزارع محاصيله ومنتجاته بالإضافة إلى أساليب التعويض المباشر كصناديق الضمان أو صناديق الكوارث، أو الدعم غير الحكومي المنظم الذي يقدم لمجابهة الكوارث الزراعية، إلا أن التجارب تشير أن التأمين الزراعي هو الاداة الأكثر فعالية بين هذه الأساليب من حيث عدالته في توزيع الأعباء وتنظيمه للدور الحكومي أو الرسمي لدعم هذا القطاع.

2- دعم وتشجيع الدراسات الميدانية المسحية والأكاديمية في مجال التأمين المصغر على مستوى القطر الجزائري وذلك من الأجل الوصول إلى أكبر كم من المعلومات والبيانات التي من شانها أن تعيننا على تصميم الإطار التقني لبرنامج التأمين المصغر الزراعي.

3- استحداث الإطار التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر، بحيث يتم إدراج فرع نشاط جديد يدعى " التأمين المصغر"، ويتم تحديد منتجات تأمينية خاصة بالقطاع الزراعي.

4- تنسيق المؤسسات الحكومية المعنية مع شركات التأمين الخاصة لتوفير هذا النوع من التأمين بالاعتماد على التأمين القائم على أساس الضرر في البداية، على أن يتم تطوير هذا الأسلوب ليصبح وفقا للمؤشرات المناخية، عندما تتوفر محطات اصاد كافية كفؤة في جميع المناطق المؤمن عليها.

5- توفير الدعم المالي والمؤسسي اللازم لبرنامج التأمين المصغر الزراعي في مراحله الأولية، ووضع وإقرار إطار مؤسسي وقانوني لجهاز التأمين بم يحقق الاستقلالية الإدارية والمالية لهذا الجهاز، مع الحرص على تقليص دور الدولة تدريجيا وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص بما في ذلك تجمعات شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وفقا للأسس التجارية.

6- دعم الدولة للمزارعين الساعين لشراء وثائق تأمين مصغر من خلال المساهمة بدفع ما لا يقل عن 50% من كافة أقساط التأمين لضمان استدامة المؤسسة التأمينية وزيادة الاقبال على التأمين، وذلك أسوة بما معمول به في البلدان النامية والمتقدمة التي لديها برنامج تأمين زراعي.

7- التخطيط الاستراتيجي لكيفية تغطية مخاطر الجفاف والحرارة لكونها من المخاطر الزراعية الأكثر تكلفة.

8- تعزيز مفهوم التأمين المصغر وتمكين الشرائح المستهدفة وفق أفضل الممارسات، وبما يحقق الاستدامة المالية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل في تلك المناطق، وكذا التجسيد الفعلي لعملية التوسع في خدمة هذه الشرائح المهمة، سواءً في جوانب الرعي أو العمل الحرفي أو الزراعة وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية.

9- المساهمة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول إلى عمق الطبقات الهشة في المناطق النائية.

10- تبني سياسة التأمين المصغر في سياق الهدف الأوسع لسياسة الشمول المالي (Inclusion financière)؛

11- إنشاء نظام يتميز بالمرونة بهدف توزيع منتجات التأمين المصغر عموما، ومنتجات التأمين المصغر الزراعي خصوصا.

12- تصميم تدابير أو إجراءات مناسبة لعمليات تقدير الخسائر، وإقرار التعويضات، وتدريب المقيمين والتواجد الميداني الكافي.

13- وضع أطر تنظيمية ملائمة لتطوير قنوات توزيع جديدة أقل تكلفة في إطار التأمين المصغر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أربع مباحث أساسية، خصص الأول للتعريف بالجانب المنهجي للدراية الميدانية وذلك عن طريق تحديد المنهج المتبع، وتقديم عام لعينة المستثمرات الفلاحية موضوع الدراسة وأسباب وأسس اختيارها ومن ثم تسليط الضوء على حدود الدراسة.

بالإضافة إلى عرض أهم مصادر جمع البيانات، المتمثلة في الاستبيان بالدرجة الأولى وكيفية تطويره وتقسيمه، ثم عرجنا على أدوات التحليل الاحصائي التي استخدمت لمعالجة البيانات، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل الارتباط، معامل التحديد ونماذج الانحدار الخطية البسيطة والمتعددة. في حين أن المبحث الثاني فقد تناول عرض وتحليل محاور الاستبيان على أساس التحليل الاحصائي الوصفي، بداية بتحليل المحور الاول المتعلق بالبيانات الشخصية للمستجوبين ثم المحور الثاني المتعلق بواقع المخاطر الزراعية وكيفية إدارة الكوارث لدى الفلاحين محل الدراسة، ثم تحليل المحور الثالث المتعلق بموقف الفلاحين من التأمين، وأخيرا المحور الرابع المتعلق بالاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر. بينما المبحث الثالث، فتطرق إلى التحليل الاحصائي التفسيري، من خلال تفسير العلاقة بين المتغيرات في المحور الثاني المتعلق بالمخاطر الزراعية وكيفية إدارة الكارثة حال وقوعها، ثم تفسير العلاقة بين متغيرات المحور الرابع المتعلق بخصائص التأمين المصغر والنوايا المستقبلية للفلاحين في حال شراء وثيقة تأمين. وأخيرا كرس المبحث الرابع لا ثبات أو نفي الفرضيات ومن ثم عرض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الميدانية استنادا على ما تقدم من تحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها ومحاولة الخروج ببعض الاقتراحات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد تبين لنا بشكل جلي من خلال دراستنا للجانب النظري، أن التأمين المصغر وبالرغم من أنه ليس حلا سحريا، إلا أنه يعتبر حلا واعدا لتحسين حياة الناس الذين يعتمد مصيرهم على القطاع الزراعي من جهة والحفاظ على الأقل على ثبات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى.

تعددت التقارير الإحصائية معاناة الجزائر من المخاطر الزراعية المتكررة خلال السنوات السابقة، وفي ظل غياب وسائل فعالة لإدارة هاته المخاطر وفشل التأمين التقليدي الزراعي كوسيلة لمواجهتها من خلال نسبة الأقساط الضعيفة جدا، نجد أن الإنتاج الزراعي يتأثر بشكل قوي نتيجة لوقوع الكوارث ما يؤدي إلى هشاشة القطاع الزراعي والتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية الوطنية، غير أنه وعلى غرار الدول النامية، تشكل المستثمرات الفلاحية الصغيرة التي تدار من طرف الأفراد ذوي الدخل الضعيف نواة القطاع الزراعي، هذه الأخير التي تعاني من الهشاشة والضعف على مستوى مواجهة المخاطر الزراعية التي من شأنها العصف بنشاط الأفراد وكذا تحطيم المؤسسات الإنتاجية وتوجيه البلد نحو سياسات الاستيراد.

على الضوء ما سبق ذكره، أصبح من الضرورة القصوى استحداث النظام التأميني في الجزائر بحيث يسمح بتغلغل التأمين المصغر عموما والتأمين المصغر الزراعي خصوصا، بهدف توفير تغطية تأمينية فعالة للأفراد أسفل الهرم باعتباره كوسيلة قبلية لإدارة المخاطر. وأكثر من ذلك، يقوم التأمين المصغر بتقديم المساعدة للدولة من أجل الوصول إلى أهدافها التنموية، من خلال ملء الفراغ المتواجد بين سوق التأمين التقليدي والفلاحين ذوي الدخل الضعيف.

و تعتمد استدامة التأمين المصغر في قدرته على توفير حلول على المدى الطويل، بالاستناد إلى شركات تأمين التي تسعى للبحث عن التوازن بين المساهمة الفاعلة في الأهداف الاجتماعية الاقتصادية التي تتجلى في الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي لدى الأفراد ذوى الدخل الضعيف، والشروط الضرورية للنظام التجاري الذي يتمثل في الربح.

من واجب التأمين المصغر أن يلعب دورا أساسيا في تنمية القطاع الزراعي، غير أنه لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود من دون تدخل الدولة، حيث يتطلب منها إنشاء الإطار التنظيمي الملائم لتطوير التأمين على المستوى العالي من أجل توفير حلول وطنية تعتمد على إستراتيجيات استباقية للمخاطر. حيث يمكن للبرامج

المدعمة من طرف الدولة للفلاحين الصغار أن تلعب دورا بديلا للمخططات الاستعجالية والاستثنائية، وذلك من خلال الاستفادة منها كوسيلة للتوزيع الاعانات، ومواجهة المخاطر الزراعية والمناخية خاصة.

لقد ارتكز الأساس الفكري للجانب التطبيقي لدراستنا بناءا على المزيج بين الواقع والخيال، حيث وفي ظل غياب التأمين المصغر الزراعي أساسا في الجزائر، عمدنا إلى تسليط الضوء على عينة من الفلاحين ذوي الدخل الضعيف، من خلال تشخيص المخاطر الزراعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، وكيفية مواجهتها وكذا المشاكل التي تعيقهم من التوجه إلى اقتناء وثائق التأمين التقليدي، في حين أن اعتمدنا الأسلوب الفرضي محاولة منا لجس النبض لدى هؤلاء الفلاحين حول نظرتهم لفكرة التأمين المصغر، وكذا مدى استعدادهم لتغيير قراراتهم نحو الأفضل في حالة توفير التغطية التي تنطوي تحت منتجات التأمين المصغر.

بعد معالجتنا لهذه الإشكالية، أقل ما يمكن قوله أننا التمسنا مدى عمق موضوع التأمين المصغر وخصوصا في المجال الزراعي، حيث أنه يحمل في طياته العديد من الجوانب التي تصلح أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية نقترح منها:

- دراسة إمكانية تطبيق التأمين المصغر الزراعي في الجزائر.
- دور الحكومات في تفعيل التأمين المصغر في شمال افريقيا.
- دور التأمين المصغر في توسيع الحماية الاجتماعية.
- أثر التأمين المصغر على سياسة الشمول المالي في البدان النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

I. كتب:

1- محمد رشراش، محمد السيد علي، محمد العوايدة، **إدارة التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (NENARACA)، عمان، 2010؛

2- الدكتور علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي**، زهران للنشر، عمان ،2007؛

3- عمر بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999؛

4- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، **مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1982؛

II. بحوث ودراسات:

5- إصلاح حسن العوض، إدارة **التمويل الأصغر**، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولي/بنك الأسرة؛

6- عمر جنينة، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة: 15-16 نوفمبر 2011؛

7- دي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-3- ، 2012.

III. تقارير:

8- **تقرير إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسو التغذية، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛**

9- **تقرير الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012؛

10- **تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010–2011**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011؛

11- **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2013؛

12- **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منشورات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، روما، 2013.

IV. المجلات:

13- محمد احمد عبدالهادى، **خدمات التأمين الزراعي. ضرورة إستراتيجية**، جريدة التعاون، تاريخ النشر: 2012/07/05؛

14- صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي. . شيكان في وجه العاصفة**، تاريخ النشر: 2012/08/09.

المراجع باللغات الأجنبية:

I. Ouvrages :

15- Brigit Helms, **La Finance pour tous: construire des systèmes financiers inclusifs**, Editions Saint-Martin,Canada,2006 ;

16- Ajaz Ahmed Khan, **Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice**, Islamic Relief Worldwide, United Kingdom, 2009;

17- Boyé, S. , Hajdenberg, Jérémy, Poursat, Christine, Le **guide de la micro finance: microcrédit et épargne pour le développement**, Éditions d'Organisation, Paris, France ;

18- Craig Churchill, **Protecting the poor A microinsurance compendium** , Copyright International Labour Organization , First published , Germany , 2006 ;

19- Michael J. McCord **, Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 ;

20- Craig Churchill, **Protéger les plus démunis Guide de la micro-assurance,** Fondation Munich Re Édition française , 2009 ;

21- Groupe d'experts, **Étude sur la Microassurance dans la zone CIMA – État des lieux et recommandations**, Développement international Desjardins,2011 ;

22- Cervantes-Godoy, D. J. Dewbre, **Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté**, Éditions L'OCDE, 2010 ;

23- Jacques Le Cacheux, **Agriculture Mondiale et Européenne Défis Du XXIe siècle**, Revue de OFCE « Observatoire français des conjonctures économiques », 2011 ;

24- P. Hazell and others , **The Potential for Scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods,** International Fund for Agricultural Development and World Food Programme, Rome, 2010;

25- Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles,** Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005 ;

26- Raghvendra Singh**, Agricultural Livelihoods and Crop Insurance in India,** GIZ, New Delhi, January, 2013;

27- Thérèse Sandmark, Jean-Christophe Debar, Clémence Tatin-Jaleran, **The Emergence And Development Of Agriculture Micro Insurance A Discussion Paper,** The government of Luxembourg, 2013;

28- Mark Wenner and Diego Arias, **Agricultural Insurance in Latin America: Where Are We?**, Paving the Way Forward for Rural Finance An International Conference on Best Practices, American Development Bank, 2008

29- Olivier Mahul and Charles J. Stutley, **Government Support to Agricultural Insurance "CHALLENGES AND OPTIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES"**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2010;

30- Ramiro Iturrioz, Assurance **Agricole**, La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement / Banque Mondiale, 2009 ;

31- Craig churchill and Michal Matul, **Protecting The Poor A Microinsurance Compendium**, OIT And Munich Re Foundation, Volume 2, Germany, 2012;

32- Group Of Expert , **Promoting Microinsurance in Ghana**, The National Insurance Commission, Accra, November, 2012 ;

33- Dominic Liber et autres, **Guide technique pour le développement et la prestation de services de Microassurance**, OIT, 1ere Edition, 2004 ;

34- Georges Dionne , **Handbook of Insurance** , Kluwer Academic Publishers , USA ,2000;

35- Denis Garand, John Wipf, **Les Indicateurs De Performance En Micro-assurance**, Appui au Développement Autonome, 2eme Edition , Luxembourg ,2012 ;

36- C. K. Prahalad, **The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits**, Pearson Education, Inc , USA , edition 3,2010.

II. Documents et rapports:

37- Llyod's 360 risk insight, **Insurance in developing countries: exploring opportunities in Microinsurance**, Microinsurance Centre ;

38- Amit Karla, **Microassurance – couverture des risques pour 4 milliards de personnes**, Brochure Swiss Re N° 6, 2010 ;

39- Lamis Aljounaidi**, Rapport sur Les articulations Microfinance Micro - assurance**, ESF Paris, 2007 ;

40- CGAP Working Group on Microinsurance, **Issues in regulation and supervision of Microinsurance,** IAIS-CGAP ,June,2007;

41- Ayandev Saha, **Driving Efficiency & Growth in Microinsurance through regulatory intervention – A Perspective,** 2012 Research Conference Miroinsurance, April 11 – 13, 2012 , University of Twenty, Netherlands;

42- Mutuals, Cooperatives And Community Based Insurers**. Microinsurance In Focus** , N°11,March 2008;

43- **L'agriculture dans le monde,** rapport « alim'agri Chiffres clés 2011 », sur le site officielle le ministère d'agriculture et agroalimentaire et de la forêt française, hors-série n°26 juillet 2012 ;

44- **Risk management in agriculture**, Report for the eleventh five year plan (2007-2012), Planning Commission _ Government of India_, New Delhi;

45- **Agriculture insurance: China: Leading the agricultural insurance market,** Asia Insurance Review, Jun 2014;

46- Sun xiang yu, Wang Hong lei, **A Fram of Weather Index Based Insurance's Pricing in China --compare with traditional crop insurance,** Nanjing University of Information Science & Technology;

47- Sagar S, Sinha S**. Making insurance markets work for the poor: microinsurance policy:** "regulation and supervision. India case study",2009;

48- Myong Goo Kang , **Innovations of agricultural insurance products and schemes**, FAO , Rome,2007;

49- Thomas Levin, Dirk Reinhard, **Microinsurance aspects in agriculture,** Munich Re Foundation,Germany,2007;

50- World Bank staff and consultants,**Weather Index Insurance For Agriculture,**The International Bank for Reconstruction and Development , USA, 2011;

51- P. Hazell, J. Anderson, N. Balzer, A. Hastrup Clemmensen, U. Hess et F. Rispoli , **L'assurance basée sur un indice climatique: potentiel d'expansion et de durabilité,**FIDA,Rome,2010 ;

52- Megan K. -McLaurin And Calum G. Turvey, **Applicabillty Of The Nomalized DifferenceVegetation Index In Index-Based Crop Insurance Design,** Cornell University,2011;

53- Diego Arias and others, **NDVI Pasture index-based insurance for Livestock Producers in Uruguay** , The World Bank , Uruguay, 2013;

54- John McPeak, Sommarat Chantarat, and Andrew Mude, **Explaining Index Based Livestock Insurance to Pastoralists**, ILIRI,2010;

55- Groupe d'experts financiers , **Positionnements Institutionnels: Microassurance**, Développement international Desjardins (DID) , 2010

56- Rebecca Dodd and Lise Munck , **Dying for Change**, WHO and World Bank, Switzerland,2001;

57- Jim Roth and Gaby Ramm **, Micro insurance Demand And Market Prospects India,** Allianz AG ,GTZ and UNDP, august 2006;

58- Jim Roth, Michael J. McCord, and Dominic Liber, **The Landscape of Microinsurance in the World's 100 Poorest Countries**, The Microinsurance Centre LLC, April 2007;

59- Ali Hadizatou Bongo , **Lutte Contre l'insécurité Alimentaire au Niger: Une Solution par la Micro Assurance Agricole** ,United Nation Development Programme and Regional Bureau For Africa , 2012 ;

60- Rapport: **The Landscape of Microinsurance in Africa 2012;**

61- Rapport: **The Landscape of Microinsurance in Asia 2013;**

62- Rapport: **The Landscape of Microinsurance in Latin America and the Caribbean 2011.**

III. Recherches et études:

63- **Issue Digest, Microinsurance**, KPMG International, N°12-006, 2013 ;

64- Slide from O. Mahul's presentation at FARM - Pluriagri conference on Insuring Agricultural Production held in Paris in December 2012;

65- **Brief 45: Crop insurance in India**, Indian Institute of Management, Ahmedabad, Working Paper No. 2010-06-01, June Gurdev Singh 2010;

66- Olivier Mahul, **Agricultural Insurance for Developing Countries "The Role of Governments",** FARM - Pluriagri conference on Insuring Agricultural Production, Paris, France, December 18, 2012;

67- Petite histoire de la microfinance, **Baromètre de la Microfiance 2012**, 3eme Edition, France, 2012;

68- Boulahia Latifa, Contribution Des Assurances Agricoles Au Développement Rural Durable En Algerie Cas De: La Caisse Régionale De Mutualité Agricole (CRMA) De La Wilaya De Constantine, Thèse de magistère, 2008;

69- Taara Chandani and Denis Garand, Lessons **Learned and Good Practices in Health Microinsurance**, Microinsurance Network , Luxembourg, 2013;

70- Sheila Leatherman, Lisa Jones Christensen, Jeanna Holtz, **Innovations And Barriers In Health Microinsurance**, Paper Research No. 6 ,ILO,2010;

71- Gary Schnitkey **, Choosing Among Crop Insurance Products**, University of Illinois at Urbana-Champaign, USA, august 1999;

72- Vincent H. Smith, **Federal Crop and Crop Revenue Insurance Programs:Income Protection,**Montana Univ, Briefing No. 11 ,Usa;

73- Leanne Lundy and Cory G. Walters, **Understanding Crop Insurance: What Every Producer in Kentucky Needs to Know**, University of Kentucky,2009;

74- Benhabiles Cherif, **Les Assurance Agricole En Algérie: Etat des lieux et Perspectives de développement**, 2012.

IV. Site Internet:

75- www.ilo.org ;

76- www.microinsurancecentre.org ;

77- www.microinsurancefacility.org ;

78- www.microfinancegateway.org ;

79- www.munichre-foundation.org ;

80- www.microinsuranceacademy.org ;

81- www.microinsurance-cima.org ;

82- www.cgap.org ;

83- http://www.askmi.in le 01/08/2013 ;

84- http://www.fao.org , date d'accès: 15/04/2014 ;

85- http://agriculture.gouv.fr/ ;

86- http://www2.ca.uky.edu/ ;

87- http://www.riyadhalelm.com consulté le 02-10-2014 ;

88- www.fanaf.org vu le 03-10-2014 ;

89- http://www.kau.edu.sa 2014/10/04 ;

90- http://www.alukah.net 2014/10/05 ;

91- http://www.gulfkids. com 2014/10/4 ;

92- http://www.minbr.com 2014/10/04 ;

93- http://hamdisocio.blogspot.com 2014-10-02 ;

94- www.did.qc.ca ;

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة سطيف

كلية العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد التأمينات

استبيان خاص بصغار المزارعين

Questionnaire destiné aux petits agriculteurs

أخي الفاضل، أختي الفاضلة... تحية طيبة

نضع بين أيدكم هذا الاستبيان كمتطلب أساسي في إطار التحضير لرسالة الماجستير آملين من سيادتكم المحترمة والموقرة التعاون معنا لاستكمال هذه الدراسة والتكرم بالإجابة على فقرات هذا الاستبيان وذلك بوضع الاشارة (X) في المكان المناسب. نعلمكم أن المعلومات التي سيتم جمعها سوف نتعامل مها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نقدر شاكرين تعاونكم الصادق معنا ومساهمتكم في خدمة البحث العلمي والمعرفة.

تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير

الباحث

أولا: البيانات العامة

1- منطقة السكن:. . . . . .

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- العمر: . . . . . .

4- المستوى التعليمي: أقل من الابتدائي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐
جامعي ☐

5- عدد سنوات الخدمة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 ☐ من 11-15 ☐
من 16-20 ☐ أكثر من 20 سنة ☐

6- النشاط المزاول والدخل السنوي:

	النشاط/المواصفات	عدد الأبقار	عدد الدجاج	عدد الماشية	المساحة المزروعة	الحصة/شراكة	الدخل المصرح به	الدخل المتوقع
	مربي أبقار حليب							
	مربي عجول							
	مربي غنم/خروف							
	مربي دواجن لحم							
	مربي دواجن بيض							
	مزارع قمح/شعير							
	مزارع ذرى/خرطال							
	آخر:.							

7- أنت تعتمد على الدخل من النشاط الفلاحي بنسبة (%): أقل من 25 ☐ 25-50 ☐
51-75 ☐ 76-100 ☐

8- أنت تملك بطاقة فلاح: نعم ☐ لا ☐

9- هل أنت مؤمن من الأخطار الفلاحية: نعم ☐ لا ☐

ثانيا: عبارات الاستبيان

الفقرة	بدائل الاجابة				
	أوافق بشدة	أوافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق تماما
1. أنت تعيش في منطقة خطر					
2. تؤثر المخاطر التالية سلبا على الإنتاج الزراعي: - الأوبئة - الأمراض - المناخ - سعر البيع					
3. تؤثر المخاطر المناخية التالية سلبا على الإنتاج: - الجفاف - الأمطار زائدة -الحرارة - الصقيع - البرد - الرياح					
4. تتكرر المخاطر التالية بشكل دوري: - الجفاف - الأمطار زائدة -الحرارة - الصقيع - البرد - الرياح					
بعد وقوع الخطر تقوم بـ:					
5. لا شئ (لا تعيد تكوين الأصول الضائعة)					
6. استعمال المدخرات الشخصية					

7. السعي للحصول على وظيفة اضافية					
8. بيع الحيوانات					
9. بيع كل أو جزء من الأرض					
10. السعي للحصول على مساعدات مالية من طرف الأقارب، الحكومة. . . بدون ارجاعها					
10. الاقتراض من الأصحاب والأقارب بدون فوائد					
11. الاقتراض من البنوك					
12. بيع المعدات الفلاحية					
أنت تقول:					
13. لا أعرف الكثير عن التأمين					
14. لا نحتاج التأمين "طالما الله موجود "					
15. لا نحتاج التأمين طالما لم تحدث كارثة					
16. أعتقد أنه لا بأس إن اشتريت وثيقة تأمين لسنة ولم يحدث شيء					
17. التأمين هو مضيعة للمال					
18. التأمين شيء خاص بالأغنياء					
19. التأمين ضروري لحماية العائلة والممتلكات					
20. شركات التأمين بعيدة جدا عن مقر السكن					
21. التأمين باهض الثمن					
22. شركات التأمين تقوم بجعل عملية التعويض سهلة					
23. شركات التأمين تحاول التحايل عليك فيم يخص التعويض					
24. عملية التأمين معقدة جدا					
25. عملية التعويض سريعة					
26. سأشتري وثيقة التأمين إذا كان السعر منخفض					
27. سأشتري وثيقة التأمين إذا كان مدعما من طرف الدولة					
28. أفضل دفع أقساط التأمين دفعة واحدة					

29. سأشتري وثيقة التأمين حتي وإن كانت الشروط كثيرة					
30. لن أقوم بشراء وثيقة التأمين إذا كانت الشركة بعيدة					
31. طالما إني مؤمن لن أدخر مستقبلا					
32. بما أنني مؤمن سأقوم باستثمار كل أموالي					
33. سأتوجه إلى القروض الاستثمارية لأنني لن أخسر مهما كان الأمر					
34. سأقوم بشراء أو كراء أراضي زراعية جديدة					
35. التأمين يشجع على شراء رؤوس الماشية لأني محمى في حالة الموت والمرض					
36. سأسعى إلى الاقتراض من الأقارب بهدف الاستثمار لأنه يمكن ارجاعها					
37. سأشتري معدات فلاحية بهدف زيادة الدخل					
38. سأسعى إلى مضاعفة الإنتاج لأني لن أخسر					
39. سأقوم بزرع مساحة أكبر من المعتاد عليه					
40. أعتقد أن الدخل يبقى ثابتا أو يزيد بما أنني مؤمن من الخسارة					

ملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

اسم المحكم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية
أ.د. بن يعقوب الطاهر	أستاذ	سطيف
د. بن فرحات ساعد	أستاذ محاضر أ	سطيف
أ. بركان يوسف	أستاذ محاضر ب	سطيف
أ.د. ديلمي لخضر	أستاذ	باتنة

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين المصغر	13
2-1	إستراتيجيات إدارة الخطر القبلية والبعدية	22
1-3	الفاعلون الرئيسيون في سلسلة القيمة للتأمين المصغر	24
1-4	نظرة عامة على مقدمي خدمات التأمين على أساس وضعهم القانوني	32
5-1	نوع المنتجات والخدمات التي يوفرها التأمين المصغر	41
6-1	الأفراد المؤمنون بالمنتجات الفرعية للتأمين الصحي في 100 أفقر بلد في العالم	43
7-1	الأفراد المؤمنون بالمنتجات الفرعية للتأمين على الحياة في 100 أفقر بلد في العالم	46
8-1	آخر الدراسات حول التأمين المصغر في البلدان النامية بالأرقام 2011-2013	48
1-2	دور الزراعة في الحد من الفقر والجوع بحسب نوع الاقتصاد	53
2-2	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) لبعض الدول	55
3-1	أنواع المخاطر والخسائر الزراعية والقدرات المحلية للتعامل معها	63
4-1	إستراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية	66
5-2	تقدير أقساط التأمين الزراعي حسب درجة نمو كل بلد لعام 2007	80
1-3	منتجات التأمين الزراعي التقليدي	89
2-3	الأداء المالي لبرنامج التأمين الزراعي (التكاليف/الأقساط)	91
3-3	أنواع المخاطر التي تعترض الثروة الحيوانية	94
4-3	توفر تأمين الثروة الحيوانية التقليدي حسب حالة التطور والمكان (نسبة مئوية)	96
5-3	منتجات التأمين الزراعي الحديثة	101
6-3	الأخطار الرئيسية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الزراعة	110
7-3	تطبيقات التأمين بمؤشر حسب المستويات كأداة للدعم في حالة الكوارث وكوسيلة للتنمية	111
8-3	القيم النموذجية لـ NDVI لمختلف أنوع الغطاء	115
9-3	مقارنة بين منتجات تأمين المحاصيل	122
1-4	مقياس الاجابة على سلم ليكرت	134

2-4	توزيع المستجوبين حسب الفئات العمرية	140
3-4	توزيع المستجوبين حسب متغير الجنس	141
4-4	توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي	142
5-4	توزيع المستجوبين حسب سنوات الخبرة	142
6-4	توزيع المستجوبين حسب النشاط	143
7-4	توزيع المستجوبين حسب الدخل السنوي	145
8-4	توزيع المستجوبين حسب درجة الاعتماد على النشاط الفلاحي	144
9-4	واقع المخاطر الزراعية في العينة محل الدراسة	145
10-4	إدارة المخاطر الزراعية عد وقوع الكارثة لدى العينة محل الدراسة	148
11-4	فكرة التأمين لدى العينة محل الدراسة	150
12-4	مشاكل التأمين التقليدي لدي أفراد العينة محل الدراسة	152
13-4	فكرة التأمين المصغر لدى أفراد العينة محل الدراسة	153
14-4	النوايا المستقبلية بعد عملية التأمين لدى أفراد العينة محل الدراسة	155
15-4	ترتيب المخاطر الزراعية حسب الشدة لدى أفراد العينة محل الدراسة	158
16-4	تصنيف المخاطر المناخية حسب الشدة والتردد لدى أفراد العينة محل الدراسة	159
17-4	ترتيب الأفعال بعد وقوع الكارثة للعينة محل الدراسة	160
18-4	معاملات الارتباط بيرسون بين المتغيرات	161
19-4	قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات وقيمة معامل التحديد	161
20-4	تحليل التباين باستخدام اختبارANOVA	162
21-4	معاملات الانحدار بين بيع الحيوانات والمتغيرات شدة الجفاف، تردد الجفاف وتردد الحرارة	162
22-4	ترتيب النوايا المستقبلية حسب المتوسطات الحسابية لدى أفراد العينة محل الدراسة	164
23-4	معامل الارتباط بيرسون بين "دعم السعر" و"التوجه للقروض الاستثمارية"	165
24-4	قيمة معامل الارتباط بين "دعم السعر" و" التوجه للقروض الاستثمارية" وقيمة معامل التحديد	165
25-4	تحليل التباين باستخدام اختبارANOVA	166
26-4	معامل الانحدار بين "دعم السعر" و" التوجه للقروض الاستثمارية"	166

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	توزيع مجتمعات العالم حسب الدخل	8
2-1	قيمة التأمين المصغر	9
3-1	العناصر الأساسية للتأمين المصغر	10
4-1	تأثير الأزمات على أصول ومداخيل الأفراد	18
5-1	أثر المخاطر على المدى القصير والبعيد	20
6-1	إستراتيجيات إدارة المخاطر	23
1-7	نموذج وكيل/شريك	28
1-8	الهيكل التنظيمي وبيئة التأمين المصغر	31
9-1	التركيبة الجوهرية لسوق التأمين المصغر	38
10-1	ترتيب المنتجات التأمينية حسب درجة التعقيد واتجاه الطلب عليها	39
1-2	الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ومؤشرات السلع التكوينية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	56
2-2	حركة تكلفة إنتاج الطاقة من الإيثانول في مقابل البترول في العالم	57
3-2	نقص التغذية في 2011-2013 حسب الأقاليم (بالملايين)	57
4-2	التوزيع الجغرافي لأقساط التأمين الزراعي في الدول المتقدمة	68
5-2	تمركز التأمين الزراعي في العالم (2008)	79
6-2	رسم بياني يعكس تخلف التأمين الزراعي في البلدان النامية	82
1-3	مثال لتعويض لوثيقة تأمين متعدد الخطر	93
2-3	هيكل دفع تعويضات لعقد افتراضي لهطول الأمطار	108
1-4	ترتيب خصائص التأمين المصغر حسب المتوسطات لدى فراد العينة محل الدراسة	163

فهرس المخططات

فهرس المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	رقم الصفحة
1-3	مثال لتعويض لوثيقة تأمين خطر اسمي	89
2-3	مثال لتعويض لوثيقة تأمين متعدد الخطر	92
3-3	مثال لتعويض لوثيقة تأمين GRP	104
4-3	مثال لتعويض لوثيقة تأمين GRIP	105

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة

أولا: الإشكالية II

ثانيا: الفرضيات..... III

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع..... III

رابعا: أهمية الدراسة IV

خامسا: أهداف الدراسة..... IV

سادسا: محددات الدراسة..... IV

سابعا: منهج الدراسة..... V

ثامنا: صعوبات الدراسة V

تاسعا: هيكل الدراسة V

عاشرا: الدراسات السابقة VI

الفصل الأول

الإطار النظري للتأمين المصغر

مقدمة الفصل:..... 2

المبحث الأول: ماهية التأمين المصغر 3

المطلب الأول: من القرض المصغر إلى التأمين المصغر 3

المطلب الثاني: مفهوم التأمين المصغر 6

المطلب الثالث: خصائص التأمين المصغر 9

المطلب الرابع: أهمية التأمين المصغر 14

المبحث الثاني: سوق التأمين المصغر 17

المطلب الأول: الطلب على التأمين..... 17

المطلب الثاني: سلسة التوريد (الامداد) للتأمين المصغر 24

المطلب الثالث: الفاعلون في مجال التأمين المصغر..... 30

المطلب الرابع: التنظيم والإشراف في التأمين المصغر..... 33

المبحث الثالث: منتجات التأمين المصغر..... 38

المطلب الأول: التأمين الصحي 42

المطلب الثاني: التأمين على الحياة 44

المطلب الثالث: التأمين على الممتلكات 46

المطلب الرابع: التأمين المصغر الزراعي..... 47

خلاصة الفصل 49

الفصل الثاني

عرض عام لأهمية الزراعة وأخطاره من خلال مقاربة التأمين الزراعي

مقدمة الفصل..... 51

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية..... 52

المطلب الأول: دور الزراعة في القضاء على الفقر 52

المطلب الثاني: استيعاب القطاع الزراعي لليد العاملة والحد من البطالة..... 53

المطلب الثالث: تأثير الزراعة على زيادة الدخل القومي 54

المطلب الرابع: الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي 57

المطلب الخامس: توفير الموارد النقدية 58

المبحث الثاني: ماهية المخاطر الزراعية وكيفية ادارتها 59

المطلب الأول: الخطر الزراعي..... 59

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الزراعية..... 64

المطلب الثالث: التأمين الزراعي 66

المبحث الثالث: دراسة تجارب دولية في مجال التأمين الزراعي المصغر..... 68

المطلب الأول: التجارب الدولية في التأمين الزراعي المصغر..... 68

المطلب الثاني: استخلاص الدروس المستفادة من تجارب البلدان الرائدة..... 77

خلاصة الفصل 85

الفصل الثالث

منتجات التأمين الزراعي بين التقليدي والحديث

مقدمة الفصل..... 87

المبحث الأول: منتجات التأمين الزراعي التقليدي والمشاكل التي تواجهها 88

المطلب الأول: منتجات تأمين الثروة النباتية 88

المطلب الثاني: تأمين الثروة الحيوانية..... 94

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه منتجات التأمين الزراعي التقليدي 98

المبحث الثاني: منتجات التأمين الزراعي الحديثة..... 102

المطلب الأول: منتجات تأمين الثروة النباتية الحديثة 103

المطلب الثاني: تأمين الثروة الحيوانية..... 123

خلاصة الفصل 127

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لمجموعة من المستثمرات الفلاحية

مقدمة الفصل..... 129

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية..... 130

المطلب الأول :منهج الدراسة، مجتمع الدراسة 130

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات والأدوات الاحصائية المستخدمة 133

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة ونموذج الدراسة 137

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات 141

المطلب الأول: تحليل محور البيانات العامة 141

المطلب الثاني: تحليل محور واقع المخاطر الزراعية وكيفية اداراتها..... 146

المطلب الثالث: تحليل محور موقف الفلاحين من التأمين..... 151

المطلب الرابع: تحليل محور الاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر 154

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي التفسيري للبيانات..... 159

المطلب الأول: تحليل البيانات المتعلقة بالمخاطر الزراعية وكيفية ادارتها بعد وقوع الكارثة..... 159

المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر 164

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، النتائج والاقتراحات..... 168

المطلب الأول: اختبار الفرضيات 168

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الميدانية 170

المطلب الثالث: الاقتراحات..... 172

خلاصة الفصل 174

خاتمة عامة: 176

قائمة المراجع 179

الملاحق..... 189

فهرس الجداول..... 196

فهرس الأشكال..... 199

فهرس المخططات..... 201

فهرس المحتويات..... 203

الملخص

الهدف الأساسي من هذ العمل هو دراسة دور وأهمية التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بمناقشة الأطر النظرية للبحث التي احتوت المقاربات التالية: ماهية التأمين المصغر، سوق التأمين المصغر، المخاطر الزراعية، إدارة المخاطر الزراعية، منتجات التأمين المصغر الزراعي وذلك من خلال الفصول الثلاث، لنعرج بعد ذلك لمحاولة بحث إمكانية تأثير التأمين المصغر على النشاط الفلاحي لدى مجموعة من المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف، من خلال اختيار عينة تشكلت من 40 مستثمرة تزاول نشاطها بولاية سطيف وتنتمي إلى الطبقة الهشة.

و قد اعتمدنا لتحقيق هذا الغرض الاستبيان كأداة أساسية، وللتمكن من الحصول على نتائج ذات دلالة اعتمدنا الأسلوب الاحصائي من خلال جملة من المؤشرات على غرار: التكرارات ،المتوسطات، معاملات الارتباط ومعادلات الارتباط الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى تحقيق الفرضيات، حيث اتضح أن وهناك استعدادات مقبولة لدى العينة المدروسة من المستثمرات فيما يخص ادراكهم للدور الكبير الذي يلعبه التأمين المصغر.

الكلمات المفتاحية: التأمين المصغر، التأمين الزراعي، التأمين، الزراعة.

Résumé

L’objectif principal de ce travail est l’étude du rôle et l’importance de la microassurance dans le développement du secteur agricole. Pour atteindre cet objectif, on a discuté les cadres théoriques de la recherche qui ont inclus les notions suivantes: Qu'est-ce la microassurance, le marché de la microassurance, les risques agricoles, la gestion des risques agricoles, les produits de la microassurance agricoles a travers trois chapitres. Ensuite on a abordé la tentative de rechercher la possibilité de l’effet de la microassurance sur l’activité agricole au sein d’un groupe d’agriculteurs, en utilisant un échantillon formé de 40 agriculteurs exerçant leurs activité dans la wilaya de Sétif appartenant aux classes des plus faibles revenus.

Afin qu’on puisse remplir notre objectif, on s’est appuyé sur le questionnaire en tant qu’outil primordial, ainsi pour atteindre aux résultats significatifs, on s’est basé sur la méthode statistique, en utilisant un ensemble d’indicateurs a l’instar des effectifs, les moyennes, le coefficient de la corrélation et la régression linéaire. L’étude a fait preuve qu’il y a des aptitudes admises chez l’échantillon étudié en ce qui concerne leur connaissance du grand rôle de la microassurance

Mots-clés: microassurance, assurance agricole, assurance, agriculture.